تقديم الحال على عاملها

٣٤٣ ـ وَالْحَالُ إِنْ يُنْصَبْ بِفِعْلٍ صُرِّفَا أَوْ صِفَةٍ أَشْبَهَتِ الْمُصَرَّفَا
٣٤٤ ـ فَجَائِزٌ تَقْدِيمُهُ كَـ(مُسْرِعَا ذَا رَاحِلٌ) وَ(مُخْلِصًا زَيْدٌ دَعَا)

الأصل في الحال أن تتأخر عن عاملها[1]، نحو: أستيقظُ من النوم مبكراً، ويجوز تقدمه على عامله في موضعين:

الأول: أن يكون العامل في الحال فعلاً متصرفاً، نحو: جاء المذنب معتذراً، فتقول: معتذراً جاء المذنب. قال تعالى: ﴿خُشَّعًا أَبْصَـٰرُهُمْ[2] يَخْرُجُونَ﴾ [القمر: ٧] فـ(خشعاً) حال من الواو في (يخرجون) وقد تقدم على عامله.

الثاني: أن يكون العامل صفة تشبه الفعل في التصرف، نحو: هشام منطلق مسرعاً، فتقول: هشام مسرعاً منطلق.

فإن كان العامل فعلاً غير متصرف أو صفة تشبه الفعل الجامد وهو اسم التفضيل لم يجز تقديم الحال على عاملها، فالأول، نحو: ما أحسن الغني متواضعاً، فـ(متواضعاً) حال من (الغني)، وهو واجب التأخير عن العامل (أحسن)؛ لأنه فعل غير متصرف بسبب استعماله في التعجب.

ومثال الثاني: هذا أفصح الناس خطيباً، فـ(خطيباً) حال من فاعل (أفصح) المستتر فيه، وهو واجب التأخير عن العامل (أفصح)؛ لأنه

---

(١) العامل في الحال قد يكون لفظياً؛ كالفعل والمصدر والوصف العامل، وقد يكون معنوياً كأسماء الإشارة وبعض الحروف ـ الآتية قريباً ـ وشبه الجملة. والكثير في الأمثلة اتحاد العامل في الحال وصاحبها، وقد يختلف العامل في الحال والعامل في صاحبها كالحال من المبتدأ نحو: في المسجد خالد جالساً، فـ(جالساً) حال من (خالد) والعامل في الحال هو المبتدأ، والعامل في صاحب الحال هو الابتداء، وقد ذكرنا فيما سبق أن الحق هو صحة مجيء الحال من المبتدأ ولو اختلف العامل في الحال وصاحبها، إذ إن اتحادهما ليس بشرط على الراجح، وقد ذكرنا قريباً نحو هذا عند الكلام على الحال من المضاف إليه.

(٢) وقد قرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي (خاشعاً) بالإفراد، وقرأ الباقون (خُشعاً) و(أبصارهم) فاعل للوصف.

وصف لا يشبه الفعل المتصرف[١].

ويستثنى من ذلك مسألة سيذكرها ابن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ.

وهذا معنى **قوله**: (والحال إن ينصب بفعل صرفا... إلخ) أي: إن الحال إذا نُصب بفعل متصرف أو بصفة تشبه الفعل المتصرف جاز تقديمه على عامله وتأخيره عنه، ثم مثَّل بمثالين الأول: للصفة، والثاني: للفعل، فـ(مسرعاً) حال تقدم على عامله (راحل) وهو اسم فاعل. و(مخلصاً) حال تقدم على عامله (دعا) وهو فعل متصرف.

* * *

مسألة لا يجوز فيها تقدم الحال على عاملها

٣٤٥ ـ وَعَامِلٌ ضُمِّنَ مَعْنَى الْفِعْلِ لَا حُرُوفَهُ مُؤَخَّرًا لَنْ يَعْمَلَا
٣٤٦ ـ كَ(تِلْكَ) (لَيْتَ) وَ(كَأَنَّ) وَنَدَرْ نَحْوُ: (سَعِيدٌ مُسْتَقِرًّا فِي هَجَرْ)

فُهم مما تقدم أن العامل في الحال إذا كان فعلاً غير متصرف، أو صفة تشبه الفعل غير المتصرف فإنه لا يجوز تقدم الحال على هذا العامل.

وذكر هنا مسألة ثالثة لا يجوز تقدم الحال فيها على عاملها، وهي أن يكون العامل معنوياً، والمراد به: كل لفظ تضمن معنى الفعل دون حروفه؛ كأسماء الإشارة، وحرف التمني، والتشبيه، والظرف، والجار والمجرور، نحو: هذا منزلك واسعاً؟ فـ(واسعاً) حال من الخبر (منزل) والعامل هو اسم الإشارة، وهو متضمن معنى الفعل (أشير) دون حروفه، ومنه قوله تعالى: ﴿فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خَاوِيَةً﴾ [النمل: ٥٢]، فـ﴿خَاوِيَةً﴾ حال من ﴿بُيُوتُهُمْ﴾ والعامل فيه اسم الإشارة[٢].

ومثال حرف التمني: ليت الطالب متعلماً مستقيم في أخلاقه.

---

(١) أفعل التفضيل شبيه بالفعل الجامد؛ لأنه في كثير من أحواله لا يقبل علامة التأنيث ولا علامة التثنية أو الجمع، فخالف بذلك المشتقات الأصيلة، كاسم الفاعل واسم المفعول.

(٢) من النحاة من يرى أن اسم الإشارة لا يعمل في الحال، والعامل فعل مقدر، والتقدير في الآية: انظروا إلى بيوتهم خاوية.

ومثال حرف التشبيه: كأن الباخرة واقفةً فندق[١] كبير.

فـ(متعلماً) حال من (الطالب)، والعامل فيها (ليت) لأنها بمعنى الفعل (أتمنى) دون حروفه. و(واقفةً) حال من (الباخرة)، والعامل فيها (كأن) لأنها بمعنى الفعل (أُشَبِّهُ) دون حروفه.

ومثال شبه الجملة: الغرفة عندك واسعةً.

النخلة في مزرعتك مثمرةً.

فـ(واسعة) حال من الضمير في الظرف و(مثمرة) حال من الضمير في الجار والمجرور، والعامل فيهما شبه الجملة.

فلا يجوز تقدم الحال على العامل في الأمثلة المذكورة، وقد أجاز بعض النحاة تقدم الحال على عاملها شبه الجملة، بشرط أن تتوسط الحال بين مبتدأ متقدم وخبرِه شبهِ الجملةِ المتأخرِ عنه وعن الحال معاً واستدلوا بالسماع؛ كقول الشاعر:

بِنَا عَاذَ عَوْفٌ وَهْوَ بَادِيَ ذِلَّةٍ لَدَيْكُمْ فَلَمْ يَعْدَمْ ولاءً ولا نَصْرَا[٢]

فـ(باديَ) حال، وقد تقدم على عامله الظرف (لديكم) الواقع خبراً، مع توسطه بين المبتدأ والخبر.

وهذا معنى **قوله**: (وعامل ضمن معنى الفعل... إلخ) أي: إن العامل المعنوي (وهو الذي يتضمن معنى الفعل لا حروفه) لا يعمل النصب في الحال إذا كان متأخراً عنها، بحيث تتقدم عليه، ثم ذكر أمثلة من العامل المعنوي، ثم بيَّن أن تقديم الحال على عاملها المعنوي شبه الجملة نادر عنده، ثم مثَّل له **بقوله**: (سعيد مستقراً في هجر) فتقدم

---

(١) الفندق: هو المكان الذي ينزل فيه الغريب كثيراً. وجمعه فنادق «الوافي ـ معجم وسيط» ص(٤٧٨).

(٢) عاذ: التجأ، بادي ذلة: ظاهر المهانة. ولاءً: من الموالاة ضد المعاداة.
إعرابه: (وهو) الواو للحال. و(هو) مبتدأ (بادي) حال من الضمير المستكن في (لديكم) الواقع خبراً للمبتدأ (ذلة) مضاف إليه.

الحال (مستقراً) على العامل (في هجر)، و(هجر) اسم لثلاثة مواضع: لجميع نواحي البحرين، ولقرية قرب المدينة النبوية، وبلدة في اليمن.

* * *

مسألة مستثناة من منع تقدم الحال على عاملها

٣٤٧ ـ وَنَحْوُ: (زَيْدٌ مُفْرَدًا أَنْفَعُ مِنْ عَمْرٍو مُعَانًا) مُسْتَجَازٌ لَنْ يَهِنْ

تقدم أن أفعل التفضيل لا يعمل في الحال متقدمة، وذكر هنا أنه يستثنى من ذلك مسألة، وهي ما إذا فُضِّلَ شيء في حال على نفسه أو غيره في حال أخرى، فإن أفعل التفضيل يعمل في حالين إحداهما متقدمة عليه، والأخرى متأخرة عنه، فمثال المفضل على نفسه: هذا التمر بسراً أطيب منه رطباً، فـ(بسراً) حال من الضمير في (أطيب) الواقع فاعلاً، و(رطباً) حال من الضمير المجرور (منه) وهو متعلق بأطيب، والعامل فيهما (أطيب)، والمعنى: هذا التمر في حال كونه بسراً أطيب من نفسه في حال كونه رطباً.

ومثال المفضل على غيره: زيد مفرداً أنفع من عمرو معاناً. فـ(مفرداً) حال من الضمير المستتر في (أنفع) و(معاناً) حال من (عمرو)، والعامل فيهما (أنفع) والمعنى: أن زيداً في حال انفراده أنفع من عمرو في حالة إعانته.

فعمل أفعل التفضيل في حالين: إحداهما متقدمة، والأخرى متأخرة، ولا يجوز تقديم هذين الحالين على أفعل التفضيل ولا تأخيرهما عنه.

وقوله: (مستجاز لن يهن) أي: أجازه النحاة، وقوله: (لن يهن) بفتح الياء وكسر الهاء؛ أي: لن يضعف مثل هذا الأسلوب، بل هو استعمال صحيح لا مانع منه.

* * *

تعدد الحال

٣٤٨ ـ وَالْحَالُ قَدْ يَجِيءُ ذَا تَعَدُّدِ لِمُفْرَدٍ ـ فَاعْلَمْ ـ وَغَيْرِ مُفْرَدِ

يجوز تعدد الحال[1]. وصاحبها مفرد أو متعدد.

(١) سواء كانت الحال المتعددة من جنس واحد كالمفرد، أو مختلفة كأن تكون الحال =

فالأول نحو: رجع الجيش منتصراً غانماً، فـ(منتصراً، وغانماً) حالان. وصاحب الحال مفرد، وهو (الجيش)، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا رَجَعَ مُوسَىٰٓ إِلَىٰ قَوْمِهِۦ غَضْبَٰنَ أَسِفًا﴾ [الأعراف: ١٥٠] فـ﴿أَسِفًا﴾ حال ثانية، والأسف: أشد الغضب.

وقوله تعالى: ﴿ٱرْجِعِىٓ إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً ﴿٢٨﴾﴾ [الفجر: ٢٨] فـ﴿رَاضِيَةً﴾ و﴿مَّرْضِيَّةً﴾ حالان لصاحب واحد، وهو ضمير المخاطبة في ﴿ٱرْجِعِىٓ﴾.

وأما **الثاني**: وهو تعدد الحال وتعدد صاحبها فلا يخلو من أمرين:

الأول: أن يتحد لفظ الحال ومعناه. فيثنى أو يجمع، نحو: عرفت النحل والنمل دائبين على العمل، قال تعالى: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ دَآئِبَيْنِ﴾ [إبراهيم: ٣٣]، والأصل: دائبة ودائباً. وقال تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ يُغْشِى ٱلَّيْلَ ٱلنَّهَارَ يَطْلُبُهُۥ حَثِيثًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ وَٱلنُّجُومَ مُسَخَّرَٰتٍۭ بِأَمْرِهِۦٓ ۗ أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ ۗ تَبَارَكَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٥٤﴾﴾ [الأعراف: ٥٤] فـ﴿مُسَخَّرَٰتٍۭ﴾ جمع، وهي حال من متعدد.

الثاني: أن يختلف المعنى، فيجب التفريق بغير عطف، ويكون أول الحالين لثاني الاسمين، وثاني الحالين لأول الاسمين، ليتصل أول الحالين بصاحبه، ولا يعكس، لئلا يلزم فصل كل حال عن صاحبه مع عدم القرينة.

تقول: لقيت زميلي مقبلاً من المدرسة ذاهباً إلى المدرسة. فـ(مقبلاً) حال من (زميلي)، و(ذاهباً) حال من تاء الفاعل.

= الأولى مفردة والثانية جملة، كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا قَامُوٓا۟ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ قَامُوا۟ كُسَالَىٰ يُرَآءُونَ ٱلنَّاسَ﴾ [النساء: ١٤٢] فـ(كسالى) حال مفرد، و(يراؤون) جملة، واعلم أن الأحسن والأكثر في لسان العرب أنه إذا اجتمع أوصاف متعددة بدئ بالاسم ثم بالجار والمجرور ثم بالجملة، كقوله تعالى: ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَٰنَهُۥٓ﴾ [غافر: ٢٨] فكذلك الحال لأنه وصف في المعنى. راجع كتاب «دراسات لأسلوب القرآن الكريم» (٣/ ٣/ ٨٧) وما بعدها.

وقد تأتي على الترتيب، الأول للأول والثاني للثاني، إذا أمن اللبس، نحو: حَدَّثَ المحاضر طلابه واقفاً جالسين، فـ(واقفاً) حال للأول وهو (المحاضر) لأنه مفرد، والحال مفرد، و(جالسين) حال للاسم الثاني (طلابه) لأنه جمع، والحال جمع.

وهذا معنى **قوله**: (والحال قد يجيء ذا تعدد... إلخ) أي: إن الحال قد يجيء متعدداً وصاحبه مفرد، وقد يجيء متعدداً وصاحبه متعدد. فاعلم ذلك[1].

* * *

الحال المؤكدة

٣٤٩ ـ وَعَامِلُ الْحَالِ بِهَا قَدْ أُكِّدَا ... فِي نَحْوِ: (لَا تَعْثَ فِي الْأَرْضِ مُفْسِدَا)

٣٥٠ ـ وَإِنْ تُؤَكِّدْ جُمْلَةً فَمُضْمَرُ ... عَامِلُهَا، وَلَفْظُهَا يُؤَخَّرُ

تقدم في أول باب الحال أن الحال قسمان:

١ ـ **مُؤَسِّسَة**: وهي التي لا يستفاد معناها بدونها، وقد مضت.

٢ ـ **مؤكدة**: وهي التي لا تفيد معنى جديداً سوى التوكيد، وهي ثلاثة أنواع:

أ ـ مؤكدة لعاملها: وهي كل وصف دل على معنى عامله. وخالفه لفظاً، وهو الأكثر، أو وافقه لفظاً، وهو دون الأول في الكثرة.

فمثال ما وافقت عاملها معنى: لا تظلم الناس باغياً، فـ(باغياً) حال من الفاعل، وهي مؤكدة للعامل (تظلم) والظلم هو البغي، ولو حذفت لفهم معناها مما بقي من الجملة، ومنه قوله تعالى: ﴿ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ﴾ [التوبة: ٢٥]، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْثَوْا فِي ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ [البقرة: ٦٠]، وقوله تعالى: ﴿فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا مِّن قَوْلِهَا﴾ [النمل: ١٩].

---

(١) إذا تعددت الحال لواحد فهي الحال المترادفة؛ أي: المتوالية، ويجوز أن تكون الحال الثانية حالاً من الضمير المستتر في الأولى، وعندئذ تسمى الثانية (الحال المتداخلة) نحو: قدم خالد راكباً ضاحكاً، فـ(ضاحكاً) حال من (خالد) أو من ضمير (راكباً) وفي الآية الكريمة: ﴿وَلَمَّا رَجَعَ مُوسَىٰٓ إِلَىٰ قَوْمِهِۦ غَضْبَٰنَ أَسِفًا﴾ [الأعراف: ١٥٠] فـ(أسفاً) حال من الفاعل (موسى) أو من الضمير المستتر في (غضبان).

ومثال ما وافقت عاملها لفظاً ومعنى: أصغ مصغياً لمن ينصحك. ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾ [النساء: ٧٩]، فـ﴿رَسُولًا﴾ حال من الكاف وهي مؤكدة لـ﴿أَرْسَلْنَاكَ﴾.

ب ـ مؤكدة لصاحبها: ولم يذكرها ابن مالك، وهي التي يستفاد معناها من صريح لفظ صاحبها، نحو: مررت على ما في المكتبة جميعاً. قال تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ لَكُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ [البقرة: ٢٩]، فـ﴿جَمِيعًا﴾ حال مؤكدة؛ لأن لفظة ﴿مَّا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ عام. ومعنى ﴿جَمِيعًا﴾ العموم. وقال تعالى: ﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَاتُنَا بَيِّنَٰتٍ﴾ [يونس: ١٥] فـ﴿بَيِّنَٰتٍ﴾ حال مؤكدة؛ لأن آياته تعالى لا تكون إلا بهذا الوصف دائماً.

ج ـ مؤكدة لمضمون الجملة: ويشترط في الجملة أن تكون اسمية. وطرفاها معرفتان جامدان، نحو: محمد أبوك عطوفاً، فـ(عطوفاً) حال من (أب)[1] ومعنى هذه الحال وهو (العطف) يوافق معنى الجملة التي قبلها، وهي (محمد أبوك) لأن هذه الأبوة لا تتجرد من العطف الذي هو معنى الحال، ومنه قوله تعالى: ﴿وَهَٰذَا صِرَٰطُ رَبِّكَ مُسْتَقِيمًا﴾ [الأنعام: ١٢٦] فـ﴿مُسْتَقِيمًا﴾ حال مؤكدة لمضمون الجملة التي قبلها، وإنما كانت مؤكدة لأن صراط الله لا يكون إلا مستقيماً.

وهذه الحال يتعلق بها حكمان:

الأول: أنها واجبة التأخير، فلا يجوز تقديمها على الجملة ولا توسطها بين المبتدأ والخبر.

الثاني: أن عاملها محذوف وجوباً، تقديره: أحقه أو أعرفه أو أعلمه، أو نحو ذلك.

---

(١) ويصح أن تكون حالاً من الضمير المحذوف مع العامل، كما سيأتي في تقدير عاملها.

وهذا معنى **قوله**: (وعامل الحال بها قد أُكدا... إلخ) أي: العامل في الحال قد يؤكد بالحال نفسها، نحو: (لا تعث في الارض مفسدًا) فـ(مفسداً) حال مؤكدة لعاملها؛ لأن العَثْيَ هو الإفساد، ثم ذكر أن الحال إن تؤكد جملة فإن العامل (مضمر) أي: محذوف، ولفظ الحال يؤخر وجوباً عن الجملة، وعن عاملها المحذوف.

* * *

وقوع الحال جملة إذا اشتملت على رابط

٣٥١ ـ وَمَوْضِعَ الْحَالِ تَجِيءُ جُمْلَهْ كَـ(جَاءَ زَيْدٌ وَهْوَ نَاوٍ رِحْلَهْ)

تنقسم الحال بحسب الإفراد وعدمه إلى ثلاثة أقسام: مفردة. وجملة. وشبه جملة.

١ ـ **فالحال المفردة**: ما ليس بجملة ولا شبه جملة، نحو: اصفح عمن أتاك معتذراً، وتقدم لها أمثلة كثيرة في الأحكام السابقة.

٢ ـ **وشبه الجملة**: وهو الظرف والجار والمجرور، ويشترط لوقوعهما حالاً أن يكون كل منهما تاماً أي: مفيداً، نحو: أبصرت الخطيب فوق المنبر، ذهبنا إلى النزهة على غير استعداد، وهذا القسم لم يذكره ابن مالك.

٣ ـ **والجملة**: قد تكون اسمية، نحو: تمر بنا الأيام ونحن لاهون، قال تعالى: ﴿إِذَآ أُلْقُوا۟ فِيهَا سَمِعُوا۟ لَهَا شَهِيقًا وَهِىَ تَفُورُ ﴿٧﴾﴾ [الملك: ٧]، وقد تكون جملة فعلية، نحو: جاء المذنب يعتذر عن ذنبه، قال تعالى: ﴿وَرَدَّ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِغَيْظِهِمْ لَمْ يَنَالُوا۟ خَيْرًا﴾ [الأحزاب: ٢٥]، وقد اجتمعا في مثل قوله تعالى: ﴿ورَأَيْتَهُمْ يَصُدُّونَ وَهُم مُّسْتَكْبِرُونَ﴾ [المنافقون: ٥].

ويشترط في الجملة الواقعة حالاً أن تشتمل على رابط[1] يربطها

(١) ويشترط في الجملة الحالية ـ أيضاً ـ أن تكون خبرية فلا تصلح الإنشائية أن تقع حالاً، وأن تكون غير مصدرة بدليل استقبال كالسين وسوف، ولهذا لا يصح إعراب جملة (سيهدين) في قوله تعالى: ﴿إِنِّى ذَاهِبٌ إِلَىٰ رَبِّى سَيَهْدِينِ﴾ [الصافات: ٩٩] حالاً، بل هي استئناف بياني أو اعتراضية.

بصاحب الحال ليكون المعنى متصلاً بين الجملتين، وهذا الرابط ثلاثة أنواع:

١ ـ **الواو**: وتسمى (واو الحال) نحو: دخلنا والواعظ يتكلم، قال تعالى: ﴿لَئِنْ أَكَلَهُ ٱلذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ﴾ [يوسف: ١٤][(١)].

٢ ـ **الضمير**: الذي يرجع إلى صاحب الحال، نحو: سمعت الخطيب يأسر القلوب بحسن لفظه، قال تعالى: ﴿ٱهْبِطُوا۟ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾ [البقرة: ٣٦] أي: متعادين.

٣ ـ **الواو والضمير معاً**: نحو: استقبل الناس رمضان وهم فرحون. قال تعالى: ﴿لَا تَقْرَبُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ﴾ [النساء: ٤٣].

قال ابن مالك: (وموضع الحال تجيء جملهْ... إلخ) أي: تجيء الجملة موضع الحال المفردة، بمعنى أنها تكون حالاً مثلها. ثم مثل للجملة الاسمية الواقعة حالاً **بقوله**: (وهو ناوٍ رحله).

* * *

تعين أن يكون الرابط الواو

٣٥٢ ـ وَذَاتُ بَدْءٍ بِمُضَارِعٍ ثَبَتْ حَوَتْ ضَمِيرًا وَمِنَ الْوَاوِ خَلَتْ

٣٥٣ ـ وَذَاتُ وَاوٍ بَعْدَهَا ٱنْوِ مُبْتَدَا لَهُ الْمُضَارِعَ ٱجْعَلَنَّ مُسْنَدَا

تقدم أن جملة الحال لا بد فيها من رابط، وهو إما الواو أو الضمير أو هما معاً، وقد يتعين أن يكون الرابط هو الضمير، وذلك في الجملة الحالية إذا صدرت بمضارع مثبت، مجرد من (قد)، نحو: جاء المذنب يعتذر عن ذنبه، فـ(يعتذر) فعل مضارع، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره (هو)، يعود على المذنب، والجملة في محل نصب حال، والرابط الضمير (هو) العائد إلى المذنب، ومنه قوله تعالى: ﴿وَجَآءَ أَهْلُ ٱلْمَدِينَةِ يَسْتَبْشِرُونَ ﴿٦٧﴾﴾ [الحجر: ٦٧] والرابط هو واو الجماعة، وقال

(١) الرابط: في الآية الواو فقط، أما الضمير (نحن) فليس برابط لأنه لا يرجع لصاحب الحال وهو (الذئب) أو ضمير يوسف.

تعالى: ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ ۝٦﴾ [المدثر: ٦] فجملة ﴿تَسْتَكْثِرُ﴾ حال، والرابط هو المضير المستتر «أنت».

فإن جاء من كلام العرب ربط هذا المضارع بالواو فهو مؤول على تقدير مبتدأ بعد الواو، ويكون المضارع خبراً له؛ كقولهم: قمت وأصكُّ عين العدو.

وقول الشاعر:

فَلَمَّا خَشِيْتُ أَظَافِيرَهُمْ نَجَوتُ وأَرْهَنُهُمْ مَالِكَا[1]

فـ(أصك) و(أرهنهم) خبران لمبتدأ محذوف، والتقدير: وأنا أصك، وأنا أرهنهم، ويكون ذلك من باب الجملة الاسمية الواقعة حالاً.

هذا ما ذكره ابن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ والحق أنه لا داعي لهذا التأويل من أجل إدخال ما ورد تحت القاعدة في هذا الموضوع، فإن العربي المتكلم بذلك لا يعرف شيئاً من هذه التأويلات، فيُحكم عليها بالندور، ولا يقاس عليها.

فإن كان المضارع منفياً فسيأتي إن شاء الله، وإن كان مثبتاً مسبوقاً بـ(قد) تعينت الواو، كما في قوله تعالى: ﴿لِمَ تُؤْذُونَنِي وَقَد تَّعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ﴾ [الصف: ٥][2] فجملة ﴿تَّعْلَمُونَ﴾ حال من الواو في (تؤذونني) والرابط الواو.

قال الناظم: (وذات بدءٍ بمضارع ثبت... إلخ) أي: إن الجملة الحالية إذا كانت فعلية مبدوءة بمضارع مثبت فإنها تحوي الضمير الرابط، وتخلو من الواو المستعملة في الربط؛ لأن الواو لا تصلح للربط هنا،

---

(١) أظافيرهم: جمع أظفور بزنة عصفور والمراد هنا: الأسلحة، نجوت: تخلصت.

(٢) (قد) تفيد التحقيق إذا دخلت على الماضي، كما قال تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ ۝١﴾ [المؤمنون: ١]، والتقليل إذا دخلت على المضارع. والمضارع في قوله تعالى: ﴿وَقَد تَّعْلَمُونَ﴾ معناه الماضي أي: وقد علمتم، كقوله تعالى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ﴾ وقيل: إنها للتحقيق. قال الزمخشري: دخلت لتوكيد العلم.

ثم بيَّن أن هذه الجملة المضارعة إن ربطت بالواو فإنه ينوى ويقدر لها مبتدأ بعد الواو، خبره الجملة المضارعية، فتكون مسندة له؛ أي: مخبراً بها عنه.

* * *

الربط بالواو أو الضمير أو هما معاً

٣٥٤ ـ وَجُمْلَةُ الْحَالِ سِوَى مَا قُدِّمَا بِوَاوٍ أَوْ بِمُضْمَرٍ أَوْ بِهِمَا

الذي قُدِّمَ هو الجملة الفعلية المصدرة بمضارع مثبت، والذي سواها يشمل الجملة الاسمية مثبتة أو منفية، والفعلية المصدرة بالمضارع المنفي، وبالماضي مثبتاً ومنفياً.

وظاهر كلامه جواز الأوجه الثلاثة، وهي الربط بالواو أو بالضمير أو بهما في ذلك كله، وليس هذا على إطلاقه، بل المسألة فيها تفصيل.

١ ـ أما الجملة الاسمية فإن كانت مؤكدة لمضمون الجملة أو معطوفة على حال لزم فيها الضمير، فالمؤكدة كالقول عن القرآن: هو الحق لا شك فيه، قال تعالى: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢] فـ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ حال مؤكدة لمضمون الجملة قبلها. على أحد الأعاريب[(١)].

ومثال المعطوفة: سيجيء الضيوف مشاةً أو هم راكبون. فجملة (هم راكبون) حال معطوفة على حال قبلها، والرابط هو الضمير، ولا يصح أن يكون واو الحال، لوجود حرف العطف (أو) وهما لا يجتمعان.

وإن كانت الجملة الاسمية غير مؤكدة لمضمون الجملة ولا معطوفة جازت الأوجه الثلاثة، إلا أن الأكثر مجيئها بالواو مع الضمير، فمثال المثبتة: لا تلبس الثوب وهو طويل، قال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ

(١) (ذا) مبتدأ، واللام للبعد، والكاف حرف خطاب (الكتاب) بدل أو عطف بيان، أو أنه خبر، وجملة (لا ريب فيه) حال كما ذكرنا. فإن كانت خبراً عن المبتدأ (ذا) فلا شاهد في الآية.

خَرَجُواْ مِن دِيَـٰرِهِمۡ وَهُمۡ أُلُوفٌ﴾ [البقرة: ٢٤٣] ومثال المنفية: جاء أخوك وما في يده شيء.

٢ ـ أما المضارع المنفي فإن كان النافي (لا) أو (ما) فهو كالمثبت في لزوم الربط بالضمير والتجرد عن الواو؛ لأن المنفي بهما في تأويل اسم الفاعل المخفوض بإضافة (غير)، وهو لا تدخل عليه الواو، نحو: جاء عبد العزيز لا يحمل كتابه. قال تعالى: ﴿وَمَا لَنَا لَا نُؤۡمِنُ بِٱللَّهِ﴾ [المائدة: ٨٤] فجملة ﴿لَا نُؤۡمِنُ بِٱللَّهِ﴾ حال من الضمير المجرور باللام، والرابط هو الضمير المستتر (نحن)، ومثال (ما): عرفتك ما تحب السهر، قال الشاعر:

عَهِدتُّكَ ما تَصْبُو وفيكَ شَبِيْبَةٌ فَمَا لَكَ بَعْدَ الشَّيْبِ صَبّاً مُتيّماً[(١)]

فجملة (ما تصبو) حال من الكاف في (عهدتك) والرابط هو الضمير المستتر (أنت).

وإن كان النافي غيرهما كـ(لم) و(لما) جازت الأوجه الثلاثة، نحو: جاء عبد السلام لم يحمل كتابه؛ أو: ولم يحمل كتابه، أو تقول: جاء عبد السلام ولم تطلع الشمس، بالواو فقط.

٣ ـ وأما الجملة الفعلية المصدرة بالماضي المثبت فإنها تربط بالضمير إذا كان تالياً لـ(إلا)؛ كقوله تعالى: ﴿وَمَا يَأۡتِيهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا كَانُواْ بِهِۦ يَسۡتَهۡزِءُونَ ﴿١١﴾﴾ [الحجر: ١١]، فجملة ﴿كَانُواْ بِهِۦ يَسۡتَهۡزِءُونَ﴾ حال من الهاء في ﴿يَأۡتِيهِم﴾ ويرى بعض النحاة جواز الربط بالواو، وحجته السماع، كما في قول الشاعر:

نِعْمَ امْرَأً هَرِمٌ لَمْ تَعْرُ نَائِبَةٌ إِلَّا وكَانَ لِمُرْتَاعٍ بِهَا وَزَرَا[(٢)]

---

(١) عهدتك: عرفتك، تصبو: تميل إلى اللهو والعبث، شبيبة: شباب وفتوة، صبّاً: عاشقاً. متيماً: مذللاً مستعبداً بالحب. وقوله: (فمالك) الفاء عاطفة و(ما) مبتدأ (لك) خبر (صبّاً) حال. (متيماً) صفة.

(٢) لم تعرُ: لم تنزل، نائبة: حادثة من حوادث الدهر، لمرتاع بها: اسم فاعل من =

فجملة (إلا وكان..) حال من فاعل نعم وهو (الضمير) المستتر الذي فُسر بالتمييز (امرأ).

وكذا تربط بالضمير إذا كان الماضي متلواً بحرف العطف (أو)؛ كقول المرأة المسلمة: أحفظ زوجي غاب أو حضر. قال الشاعر:

كُنْ لِلْخَلِيلِ نَصِيراً جَارَ أو عَدَلَا ولا تَشِحَّ عليه جَادَ أو بَخِلَا

فجملة (جار) حال، والفعل ماضٍ بدون قد والواو، لكونه قد عطف عليه بـ(أو).

وما عدا ذلك يجوز فيه الأوجه الثلاثة، إلا إن كان الرابط هو الواو فإنه يجب الإتيان بـ(قد) بعد الواو مباشرة، نحو: غاب أخوك وقد حضر جميع الأصدقاء، وإن كان الرابط هو الضمير أو اجتمعا، جاز إثبات (قد) وحذفها.

ويرى فريق من النحاة لزوم (قد) مع الماضي المثبت مطلقاً، سواء كان الرابط هو الواو أم الضمير أم هما معاً، فإن كانت ظاهرة وإلا فهي مقدرة.

والصحيح أن ذلك لا يلزم، ولا حاجة إلى التقدير لكثرة ما ورد من ذلك بدون (قد)، قال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ قَالُواْ لِإِخْوَٰنِهِمْ وَقَعَدُواْ﴾ [آل عمران: ١٦٨]، وقال تعالى: ﴿أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ[1] صُدُورُهُمْ﴾ [النساء: ٩٠]، وقال تعالى: ﴿وَجَآءُوٓ أَبَاهُمْ عِشَآءً يَبْكُونَ ﴿١٦﴾ قَالُواْ يَٰٓأَبَانَآ إِنَّا ذَهَبْنَا نَسْتَبِقُ وَتَرَكْنَا يُوسُفَ عِندَ مَتَٰعِنَا فَأَكَلَهُ ٱلذِّئْبُ﴾ [يوسف: ١٦، ١٧]، ففي هذه الآيات جاءت جملة الحال فعلية مصدرة بماض مثبت، والرابط هو الضمير في الآية الأولى والثانية، والواو والضمير في الآية الثالثة، ولم تأت (قد) مما يدل على عدم لزومها.

= ارتاع وأصله الروع، وهو الخوف والفزع، وزرا: أي: معيناً وناصراً وملجأ وقوله: (امرأ) تمييز لفاعل (نعم) وهو الضمير المستتر، وجملة (نعم) وفاعله في محل رفع خبر مقدم، (هرم) مبتدأ مؤخر.

(١) حصرت: أي ضاقت صدورهم بقتالكم وقتال قومهم.

٤ ـ وأما المصدرة بالماضي المنفي فتجوز فيها الأوجه الثلاثة ـ أعني الربط بالواو أو بالضمير أو بهما ـ نحو: قرأت الكتاب وما وجدت فيه إشكالاً، والرابط هو الواو والضمير، ويجوز: ما وجدت فيه إشكالاً، والرابط هو الضمير، وتقول: قدم والدي وما طلعت الشمس، والرابط هو الواو وحدها.

وهذا معنى **قوله**: (وجملة الحال سوى ما قُدما... إلخ) أي: وجملة الحال سوى الذي تقدم ـ وهي الجملة المضارعية المثبتة ـ تربط بالواو، أو بالضمير، أو بهما، وقد عرفت أن كلام الناظم ليس على إطلاقه، والألف في قوله: (قُدما) للإطلاق.

* * *

حذف عامل الحال

٣٥٥ ـ وَالْحَالُ قَدْ يُحْذَفُ مَا فِيهَا عَمِلْ وَبَعْضُ مَا يُحْذَفُ ذِكْرُهُ حُظِلْ

الأصل في عامل الحال ـ وغيرها ـ أن يكون مذكوراً، ليحقق الغرض منه، وهو إيجاد معنى جديد، أو تقوية معنى موجود، وقد يحذف جوازاً أو وجوباً.

فالحذف الجائز: أن يدل عليه دليل مقالي أو حالي، فالمقالي هو ما يعتمد على كلام مذكور، نحو: كيف جئتَ؟ فتقول: ماشياً، التقدير: جئتُ ماشياً، ومنه قوله تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ ۝٣ بَلَىٰ قَٰدِرِينَ عَلَىٰٓ أَن نُّسَوِّيَ بَنَانَهُۥ ۝٤﴾ [القيامة: ٣ ـ ٤] التقدير ـ والله أعلم ـ بلى نجمعها قادرين.

والدليل الحالي: هو ما دلت عليه القرائن أو المناسبات المحيطة بالمتكلم؛ كقولك: لمن قدم من الحج: مأجوراً؛ أي: رجعت مأجوراً، ولمن أراد سفراً: سالماً؛ أي: تسافر سالماً.

ويحذف عامل الحال وجوباً في أربع مسائل:

١ ـ أن تكون الحال سادة مسد الخبر، نحو: احترامي الطالب مهذباً، فـ(مهذباً) حال، والعامل فيها محذوف، والأصل: احترامي الطالب إذا كان، أو إذ كان مهذباً، وقد تقدمت هذه المسألة في آخر باب «المبتدأ والخبر».

٢ ـ أن تكون الحال مؤكدة لمضمون الجملة، نحو: خالد أبوك عطوفاً فـ(عطوفاً) حال، والعامل محذوف وجوباً، والتقدير: أحقه أو أعرفه ونحوهما، وتقدم الكلام على ذلك.

٣ ـ أن تكون الحال دالة بلفظها على زيادة تدريجية أو نقص تدريجي، فالأول نحو: تصدق على الفقير بريال فصاعداً. فـ(.. صاعداً) حال، وعاملها وصاحبها محذوفان، والتقدير: فذهب المُتَصَدَّق به صاعداً، ومنه قول ﷺ: «**تقطع يد السارق في ربع دينار فصاعداً**» متفق عليه.

ومثال الثاني: اشتريت القلم بريال فسافلاً، والتقدير: فانحط المشترى به سافلاً.

٤ ـ أن تكون الحال مسبوقة باستفهام يراد به التوبيخ، نحو: أقاعداً وقد أقيمت الصلاة؟ التقدير: أتوجد قاعداً.

والحذف في هذه المسائل قياسي. وقد يحذف العامل سماعاً في غير ذلك، نحو: هنيئاً لك؛ أي: ثبت لك الخير هنيئاً، أو هنأك الأمر هنيئاً[(١)]، وعلى التقدير الأول تكون الحال مؤسسة، وعلى الثاني تكون مؤكدة.

وهذا معنى **قوله**: (والحال قد يحذف ما فيها عمل... إلخ) أي: إن الحال قد يحذف ما عمل فيها النصب، وبعض ما يحذف من هذه العوامل محظور ذكره؛ أي: ممنوع، لكونه واجب الحذف **فقوله**: (حُظِل) أي: منع.

(١) إذا قلت: اشرب هنيئاً وكل مريئاً، فـ(هنيئاً) حال منصوبة بالفتحة الظاهرة، والمعنى: ثبتت لك الهناءة في شربك، ويجوز إعرابها مفعولاً مطلقاً على تقدير: هنيء لك الشرب هناءة.

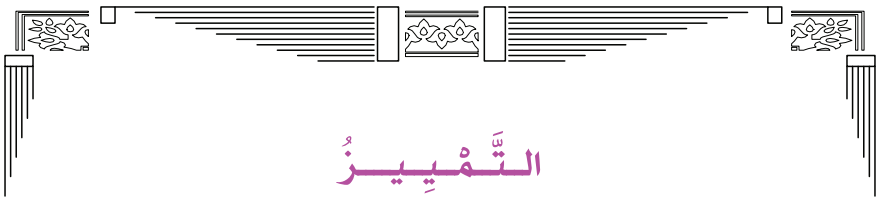

التَّمْيِيزُ

تعريف التمييز وبيان نوعه وحكم كل نوع

٣٥٦ ـ اِسْمٌ بِمَعْنَى (مِنْ) مُبِينٌ نَكِرَهْ يُنْصَبُ تَمْيِيزًا بِمَا قَدْ فَسَّرَهْ

٣٥٧ ـ كَـ(شِبْرٍ أَرْضًا)، وَ(قَفِيزٍ بُرًّا) وَ(مَنَوَيْنِ عَسَلًا وَتَمْرًا)

التمييز: اسم نكرة بمعنى (من)، لبيان ما قبله من إبهام.

نحو: اشتريت رطلاً عسلاً، فـ(عسلاً) تمييز؛ لأنه اسم، بدليل تنوينه، وهو نكرة متضمن معنى (من) التي للبيان؛ أي: من العسل. وبيَّنَ ما قبله من إبهام؛ لأن قولك: اشتريت رطلاً، فيه إبهام؛ لأن السامع لا يفهم ما تريد بالرطل، هل تريد عسلاً أو تمراً أو سمناً...؟ وذلك لأن الرطل اسم يصلح لأن تراد به هذه الأشياء وغيرها، فإذا قلت: (عسلاً) زال الإبهام، وفُهم المراد؛ لأنك ميزت له (الرطل) وبينت المقصود به، ولذلك يسمى لفظ (عسلاً) تمييزاً، والاسم المبهم (مُمَيَّزاً).

وإذا قلت: طاب المكان، نجد أن في الجملة إبهاماً، ولكنه لا يقع على كلمة واحدة ـ كما في المثال السابق ـ وإنما ينصب على الجملة كلها، وهو نسبة الطيب إلى المكان، إذ لا ندري ما المراد به؟ أهو هواؤه أم ماؤه أم تربته؟ فإذا قلت: طاب المكان هواءً، تعين المراد واتضحت النسبة، ولذلك يسمى لفظ (هواءً) تمييزاً؛ لأنه أزال إبهاماً في نسبة الطيب إلى المكان.

وخرج بقولنا: نكرة، نحو: هذا الرجل طاهرٌ قلبَه ـ بالنصب ـ فـ(قلبه) وإن بيَّن إبهام ما قبله، لكنه ليس بتمييز؛ لأنه معرفة، فهو منصوب على التشبيه بالمفعول به، كما سيأتي إن شاء الله، في باب «الصفة المشبهة».

وخرج بقولنا: بمعنى (مِنْ): الحال، فإنه بمعنى (في حال كذا).

وخرج بقولنا: لبيان ما قبله: اسم (لا) النافية للجنس، نحو: لا رجل في المسجد، فإنه وإن كان بمعنى (من) لكنها ليست للبيان، بل هي (من) الاستغراقية، كما تقدم في موضعه.

والتمييز نوعان:

الأول: تمييز المفرد أو تمييز الذات، وهو الذي يكون مُمَيَّزه لفظاً دالاً على العدد، نحو: اشتريت ستة عشر كتاباً، أو على المقدار وهو إما مساحة، نحو: اشتريت ذراعاً صوفاً. أو كيل، نحو: اشتريت إردباً قمحاً. أو وزن نحو: اشتريت رطلاً سمناً. أو على ما يشبه المقدار (وهو ما أجرته العرب مجرى المقادير لشبهه به في مطلق المقدار وإن لم يكن منها..) نحو: صببت على النجاسة ذنوباً ماءً، واشتريت نحياً سمناً[1]، قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَمَاتُواْ وَهُمۡ كُفَّارٞ فَلَن يُقۡبَلَ مِنۡ أَحَدِهِم مِّلۡءُ ٱلۡأَرۡضِ ذَهَبٗا وَلَوِ ٱفۡتَدَىٰ بِهِۦٓ﴾ [آل عمران: ٩١] فـ﴿ذَهَبٗا﴾ تمييز منصوب، والمميز شبيه بالمقدار، وهو قوله: ﴿مِّلۡءُ ٱلۡأَرۡضِ﴾، وقال تعالى: ﴿فَمَن يَعۡمَلۡ مِثۡقَالَ ذَرَّةٍ خَيۡرٗا يَرَهُۥ ۝٧ وَمَن يَعۡمَلۡ مِثۡقَالَ ذَرَّةٖ شَرّٗا يَرَهُۥ ۝٨﴾ [الزلزلة: ٧ ـ ٨]، فـ(خيراً وشراً) منصوبان على التمييز، والمميز شبيه بالوزن وليس بوزن حقيقة؛ لأن مثقال الذرة ليس نوعاً من أنواع ما يوزن به عرفاً.

---

(١) الذراع: مسافة ما بين طرفي المرفق إلى نهاية الأصبع الوسطي من اليد، وهو يعادل: (٢، ٤٦) سم، والإردب: مكيال ضخم لأهل مصر، ذكرته المراجع الإسلامية بعد فتح مصر. انظر الكلام عليه: في تعليق الدكتور محمد الخاروف في تحقيقة لكتاب «الإيضاح والتبيان في معرفة المكيال والميزان» لابن الرفعة ص(٧١). والذنوب: بوزن (رسول) الدلو العظيمة. قالوا: ولا تسمى (ذنوباً) حتى تكون مملوءة ماءً. والنحي: بكسر النون: وعاء السمن. والجمع: أنحاء. مثل حِمْل وأحمال. قال ذلك في المصباح المنير ص(٢١٠) وص(٥٩٦). والرطل: بالكسر وهو أشهر من الفتح معيار يوزن به يزن (٩٠) مثقالاً، والمثقال (٥٣، ٤) جرام، فيكون مقداره بالجرام (٧، ٤٠٧) جرام؛ أي: ما يقارب (٤٠٨) جرام. انظر: «الإيضاح والتبيان» ص(٥٥، ٥٦).

وسمي هذا النوع تمييز المفرد؛ لأنه يزيل الإبهام من كلمة واحدة أو ما هو بمنزلتها، وتمييز الذات؛ لأن الغالب في تلك الكلمات أنها ذوات محسوسة، كالإردب والرطل والذراع ونحوها.

النوع الثاني: تمييز الجملة، وهو الذي يزيل الإبهام عن المعنى العام بين طرفيها، وهو المعنى المنسوب فيها لشيء من الأشياء، ولذا يسمى تمييز النسبة.

وهو بحسب أصله نوعان:

١ ـ تمييز محول عن الفاعل: نحو: حَسُنَ الشاب خلقاً، فـ(خلقاً) تمييز نسبة؛ لأنه أزال الإبهام في نسبة الحسن إلى الشاب، وهو منقول من الفاعل، والأصل: حَسُنَ خُلُقُ الشاب، ومنه قوله تعالى: ﴿وَٱشۡتَعَلَ ٱلرَّأۡسُ شَيۡبٗا﴾ [مريم: ٤]، فـ﴿شَيۡبٗا﴾ تمييز نسبة محول عن الفاعل؛ لأن تقديره: واشتعل شيب الرأس.

٢ ـ تمييز محول عن المفعول: نحو: وَفَّيْتُ العمال أجوراً، فـ(أجوراً) تمييز نسبة، أزال الإبهام في نسبة التوفية إلى العمال، وهو منقول عن المفعول، والأصل: وفيت أجور العمال، ومنه قوله تعالى: ﴿وَفَجَّرۡنَا ٱلۡأَرۡضَ عُيُونٗا﴾ [القمر: ١٢]، فـ﴿عُيُونٗا﴾ تمييز نسبة محول عن المفعول؛ لأن تقديره: وفجرنا عيون الأرض.

وحكم التمييز النصب ـ غالباً[(١)] ـ والناصب لمبين الاسم هو ذلك الاسم المبهم؛ كعشرين كتاباً، والناصب لمبين النسبة المسند من فعل أو شبهه، نحو: ازداد المتعلم أدباً، المتعلم مستقيم خلقاً.

قال ابن مالك: (اسم بمعنى مِنْ ... إلخ) أي: إن التمييز اسم بمعنى (من) يبين إبهام ما قبله، وهو نكرة، منصوب، وناصبه هو الشيء المبهم الذي جاء التمييز لإيضاحه وإزالة إبهامه، وظاهر هذا أن تمييز

(١) لأنه سيأتي جواز جره.

النسبة منصوب بالجملة التي جاء التمييز لإيضاح النسبة فيها[١].

ثم بيَّن أنواع التمييز بالأمثلة (كشبرٍ أرضاً) للمساحة، (وقفيزٍ براً) للكيل، (ومنوين عسلاً وتمراً) للوزن، و(منوين) تثنية (مَناً) كعصاً، وهو من مقادير الوزن المقدرة في بعض الأقطار برطلين.

* * *

جواز جر التمييز بالإضافة وشرط ذلك

٣٥٨ ـ وَبَعْدَ ذِي وَنَحْوِهَا ٱجْرُرْهُ إِذَا أَضَفْتَهَا كَـ(مُدُّ حِنْطَةٍ غِذَا)

٣٥٩ ـ وَالنَّصْبُ بَعْدَ مَا أُضِيفَ وَجَبَا إِنْ كَانَ مِثْلَ: (مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبَا)

تقدم أن حكم تمييز المفرد النصب، وهذا هو الأحسن، وذكر هنا أنه يجوز فيما دل على كيل أو مساحة أو وزن وجهاً آخر، وهو الجر على أنه مضاف إليه، والمميَّز هو المضاف، تقول: شربت رطلَ لبنٍ، عندي مثقالُ ذهبٍ، اشتريت ذراعَ صوفٍ.

ويشترط في ذلك ألا يضاف الدال على مقدار إلى غير التمييز، فإن أضيف إلى غير التمييز وجب نصب التمييز أو جره بـ(من)، نحو: ما في الأرض قدرُ راحةٍ ظلاً، ومنه قوله تعالى: ﴿فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم مِّلْءُ ٱلْأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوِ ٱفْتَدَىٰ بِهِۦٓ﴾ [آل عمران: ٩١] فـ﴿ذَهَبًا﴾ تمييز منصوب؛ لأن الدال على مقدار وهو (ملء) أضيف لغير التمييز.

وأما حكم تمييز العدد فهو مذكور في باب العدد[٢].

---

(١) هذا رأي لابن مالك، ويرى آخرون أن عامل النصب في تمييز النسبة هو ما في الجملة من فعل أو شبهه، وهو قول سيبويه وجماعة، وحجة ابن مالك ومن وافقه كابن عصفور: أنه قد لا يكون في الجملة فعل ولا وصف نحو: هذا أخوك إخلاصاً، ويشكل على ظاهر عبارة ابن مالك ـ هنا ـ قوله فيما بعد: (والفاعل المعنى انصبن بأفعلا) وقوله: (وعامل التمييز قدم مطلقاً: والفعل ذو التصريف نزراً سُبقا) فإن هذا موافق لرأي سيبويه، وقد يجاب عنه بأن التمييز لما فسر إبهام نسبة الفعل إلى فاعله أو مفعوله فكأنه فسر الفعل نفسه. فكان التمييز منصوباً به؛ لأنه هو الذي يصح أن يكون عاملاً.

(٢) وخلاصة ذلك كالآتي:

أ ـ العددان ثلاثة إلى عشرة وما بينهما: تمييزها جمع مجرور؛ لأنه مضاف إليه، =

وهذا معنى **قوله**: (وبعد ذي ونحوها اجرره... إلخ) فالمراد (بذي...) الأشياء التي سبق أن عرض لها أمثلة في البيت السابق، وهي المساحة، والكيل، والوزن، فإن التمييز بعدها مجرور بالمضاف (كَمُدُّ حنطةٍ غذا) والمد: بالضم، كيل. وهو ربع الصاع.

وقوله: (غذا) بالقصر، وأصله (غذاء) وهو خبر المبتدأ (مد) والمراد بـ(نحوها) ـ وفي بعض النسخ: «وشبهها» ـ كل لفظ عربي جرى العرف على استعماله في واحد من الثلاثة، نحو: مثقال، وذَنُوب، ونحوهما، كما تقدم.

ثم ذكر أن الجر إنما يكون حين إضافة المُمَيَّزِ للتمييز مباشرة. فإن أضيف لغيره وجب النصب، ثم ذكر المثال لذلك.

* * *

حكم التمييز بعد (أفضل) التفضيل.

٣٦٠ ـ وَالْفَاعِلَ الْمَعْنَى ٱنْصِبَنْ بِأَفْعَلَا مُفَضِّلًا كَـ(أَنْتَ أَعْلَى مَنْزِلَا)

حكم التمييز بعد التعجب

٣٦١ ـ وَبَعْدَ كُلِّ مَا اقْتَضَى تَعَجُّبَا مَيِّزْ كَـ(أَكْرِمْ بِأَبِي بَكْرٍ أَبَا)

من أنواع تمييز النسبة: التمييز الواقع بعد أفعل التفضيل، والواقع بعد ما يفيد التعجب.

أما **الأول**: فإن كان فاعلاً في المعنى وجب نصبه وإن لم يكن كذلك وجب جره.

وعلامة ما هو فاعل في المعنى: أن يصلح جعله فاعلاً بعد جعل أفعل التفضيل فعلاً، نحو: العالم العامل أرفع من ذوي المال قدراً، فـ(قدراً) تمييز يجب نصبه، وهو فاعل في المعنى، إذ يصح أن يقال:

= والمضاف هو العدد. نحو: اشتريت ستة كتبٍ.

ب ـ المائة والألف: تمييزها مفرد مجرور؛ لأنه مضاف إليه، والعدد هو المضاف، نحو: عندي مائة كتابٍ، ومثل ذلك المئات والألوف.

ج ـ العدد غير ما سبق: تمييزه مفرد منصوب، نحو: عندي ثلاثَ عشرةَ كراسةً، وحفظت ثلاثين حديثاً.

والكلام في تمييز العدد طويل، ولهذا عقد له المصنف باباً مستقلاً.

العالم العامل ارتفع قدره، ومنه قوله تعالى: ﴿أَنَا۠ أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾ [الكهف: ٣٤].

وعلامة ما ليس بفاعل في المعنى أن يكون أفعل التفضيل بعضاً من جنس التمييز، ويعرف ذلك بصحة حذف أفعل التفضيل، ووضع لفظ (بعض) موضعه، نحو: الأنبياء ـ عليهم الصلاة والسلام ـ أصدق الناس، فـ(الناس) تمييز، يجب جره بالمضاف؛ لأنه ليس بفاعل في المعنى. إذ يصح أن يقال: الأنبياء بعض الناس.

ويستثنى من ذلك ما إذا أضيف أفعل إلى غير التمييز، فإنه يجب نصبه حينئذ، لتعذر إضافة أفعل مرتين، نحو: العامل بعلمه أفضل الناس رجلاً.

وأما الواقع بعد ما يفيد التعجب فإنه يجب نصبه[(١)] سواء في ذلك التعجب القياسي أو السماعي، فالقياسي، نحو: ما أحسن الصدق خلقاً للمسلم، وأحسن بالصدق خلقاً للمسلم، والسماعي، نحو: لله دره فارساً[(٢)] وقول الشاعر:

وحَسْبُكَ داءً أَنْ تَبِيْتَ بِبِطْنَةٍ وحَوْلَكَ أَكْبَادٌ تَحِنُّ إلى القِدِّ[(٣)]

وهذا معنى **قوله**: **(والفاعل المعنى انصبن بأفعلا...** إلخ) أي:

---

(١) فلا يجوز جره بالإضافة، لكن يجوز جره بـ(من) إذا لم يكن محولاً عن فاعل ولا مفعول نحو: لله دره فارساً، فيجوز: من فارس. أما المحول فيجب نصبه ولا يجوز جره بـ(من) وكذا نحو: ما أحسن المهذب رجلاً، فإنه مفعول في المعنى، لكنه غير محول؛ لأنه عين ما قبله، فيجوز جره بـ(من) لما ذكر.

(٢) فارساً: تمييز لبيان جنس المتعجب منه المبهم في النسبة، والدر في الأصل: مصدر درَّ اللبن يدر دراً، إذا كثر. ثم سمي اللبن نفسه دراً. والمراد هنا اللبن الذي رضعه من ثدي أمه، فما أعجب هذا اللبن؛ لأنه أنشأ شخصاً لا مثيل له من صفات الشجعان وهو لبن خلقه وأوجده منشئ الخلائق ومبدعها وهو الله ﷻ.

(٣) حسبك: مبتدأ، داءً: تمييز، أن تبيت ببطنه: في تأويل مصدر خبر المبتدأ، والبطنة: شدة امتلاء المعدة بالطعام. والقد: بكسر القاف، القطعة من الجلد الجاف غير المدبوغ.

انصب الفاعل في المعنى بـ(أفعل) مفضلاً له على غيره ثم ذكر المثال.

وقوله: (وبعد كل ما اقتضى تعجباً ميز... إلخ) أي: اذكر التمييز بعد كل ما دلَّ على تعجب، وأشار بذلك إلى أنه غير خاص بالصيغتين الموضوعتين للتعجب، بل هو شامل للتعجب بهما، وهو القياسي وبغيرهما وهو السماعي، ثم ذكر المثال.

* * *

جواز جر التمييز بـ(من) ومواضع ذلك

٣٦٢ ـ وَٱجْرُرْ بِـ(مِنْ) إِنْ شِئْتَ غَيْرَ ذِي الْعَدَدْ وَالْفَاعِلِ الْمَعْنَى كَـ(طِبْ نَفْسًا تُفَدْ)

تقدم أن التمييز يجوز نصبه ويجوز جره بالمضاف، نحو: اشتريت رطلاً عسلاً، واشتريت رطل عسلٍ، وذكر ـ هنا ـ وجهاً ثالثاً وهو جره بـ(من) التي لبيان الجنس، نحو: بعت ذراعاً من صوف، لا أملك شبراً من أرض، زرعت فداناً من قمح.

ويمتنع الجر بـ(من) في ثلاث مسائل:

الأول: تمييز العدد؛ كعشرين قلماً.

الثانية: ما كان فاعلاً في المعنى[1]، نحو: استقام الولد خلقاً.

الثالثة: التمييز المحول من المفعول، نحو: غرست الأرض شجراً.

وقد اقتصر ابن مالك على الأولى والثانية، **فقال:** (واجرر بمن إن شئت غير ذي العدد... إلخ) أي: اجرر التمييز بالحرف (من) بشرط ألا يكون تمييز عدد، ولا فاعلاً في المعنى، مثل: (طب نفساً تفد)؛ أي: من طابت نفسه أحبّه الناس وخالطوه وأفادوه فوائد، ومن خبثت نفسه

(١) المراد به المحول عن الفاعل في الصناعة نحو: طاب المكان هواءً. لأن الأصل: طاب هواء المكان، فلا يجوز جره بـ(من) بخلاف: لله دره فارساً. فإنه وإن كان فاعلاً في المعنى إذ المعنى: عظمت فارساً إلا أنه غير محول، فيجوز جره بـ(من) وكذا ما كان مفعولاً في المعنى ولكنه غير محول نحو: ما أحسن خالداً رجلاً، فهو غير محول؛ لأنه عين ما قبله، فالعلة في عدم جواز الجر أن مدخول (من) يصح الإخبار به عما قبله. وما كان محولاً لا يمكن فيه ذلك.

فهو بضد ذلك، والأصل: لتطب نفسك، ثم حول الكلام فصار الفاعل تمييزاً، فلا يصح جره بـ(من).

وأشار **بقوله**: (إن شئت) إلى أن الجر جائز لا واجب، والذي يجوز جره هو تمييز المقدار، وتمييز النسبة إذا لم يكن محولاً، نحو: ما أحسن زيداً رجلاً!.

* * *

حكم تقديم التمييز على عامله

٣٦٣ ـ وَعَامِلَ التَّمْيِيزِ قَدِّمْ مُطْلَقَا وَالْفِعْلُ ذُو التَّصْرِيفِ نَزْرًا سُبِقَا

عامل التمييز إما أن يكون اسماً، نحو: اشتريت رطلاً سمناً، أو فعلاً جامداً كأفعل في التعجب، نحو: ما أحسن الصديق خلقاً، أو فعلاً متصرفاً يؤدي معنى الجامد، نحو: كفى بالله شهيداً، أو فعلاً متصرفاً، نحو: طاب خالد نفساً.

فإن كان العامل اسماً أو فعلاً جامداً أو متصرفاً بمعنى الجامد لم يجز تقديم التمييز عليه.

وإن كان فعلاً متصرفاً فإنه يجوز تقديم التمييز عليه عند جماعة من النحاة، منهم الكسائي والمازني والمبرد، ووافقهم ابن مالك في غير الألفية[(١)] وفي الألفية جعله قليلاً، واستدل هؤلاء بالسماع عن العرب؛ كقول الشاعر:

أَنَفْساً تَطِيْبُ بِنَيْلِ المُنَى وَدَاعِي المَنُونِ يُنَادِي جِهَارَا[(٢)]

فقدم الشاعر التمييز (نفساً) على عامله (تطيب) وهو فعل متصرف.

وقول الآخر:

ضَيَّعْتُ حَزْمِيَ في إِبْعَادِيَ الأَمَلَا وما ارْعَوَيْتُ وَشَيْباً رَأْسِيَ اشْتَعَلَا[(٣)]

---

(١) انظر: «الكافية» (٢/ ٧٧٤).

(٢) تطيب: تطمئن. بنيل المنى: إدراك المأمول. المنون: الموت. وداعي المنون: الواو للحال. وداعي: مبتدأ. ينادي: الجملة خبر المبتدأ. جهاراً: مفعول مطلق أو حال.

(٣) الحزم: ضبط الرجل لأموره. ارعويت: رجعت إلى ما ينبغي فعله من محاسن الأقوال والأفعال. وقوله: (الأملا) مفعول به للمصدر.

فقدم الشاعر التمييز (شيباً) على عامله (اشتعلا) وهو فعل متصرف.

وأما الجمهور من النحاة وعلى رأسهم سيبويه فإنهم يمنعون تقديم التمييز على عامله، وما ورد من تقديمه فهو ضرورة، فلا يقاس عليه، وهذا هو المختار؛ فإن التمييز كالنعت في الإيضاح، والنعت لا يتقدم على عامله، فكذلك ما أشبهه، وأيضاً فالغالب في التمييز المنصوب بفعل متصرف أن يكون فاعلاً في الأصل، فلا يغير عما كان يستحق من وجوب التأخير.

قال ابن مالك: (وعامل التمييز قدم مطلقاَ... إلخ) أي: إن عامل التمييز يجب تقديمه (مطلقاَ) أي: سواء كان العامل اسماً أو فعلاً، وإذا كان العامل فعلاً متصرفاً فقد يتأخر هذا العامل ويسبقه التمييز، وهذا نادر، والألف في **قوله**: (سبقا) للإطلاق، والله أعلم.

حُرُوفُ الْجَرِّ

عدد حروف الجر

٣٦٤ ـ هَاكَ حُرُوفَ الْجَرِّ، وَهْيَ: (مِنْ، إِلَى حَتَّى، خَلَا، حَاشَا، عَدَا، فِي، عَنْ، عَلَى
٣٦٥ ـ مُذْ، مُنْذُ، رُبَّ، اللَّامُ، كَيْ، وَاوٌ، وَتَا وَالْكَافُ، وَالْبَا، وَلَعَلَّ، وَمَتَى)

لما فرغ المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ من الكلام على المرفوعات والمنصوبات. شرع في ذكر المجرورات وهي ثلاثة:

١ ـ مجرور بالحرف.

٢ ـ مجرور بالإضافة، وسيأتي ـ إن شاء الله ـ في الباب الذي يلي هذا.

٣ ـ مجرور بالتبعية لمتبوع مجرور. وهذا موضعه التوابع.

وبدأ بالمجرور بالحرف لأنه الأصل.

وهذه الحروف العشرون التي ذكر الناظم كلها مختصة بالأسماء. وتعمل فيها الجر، وقد تقدم الكلام على (خلا وحاشا وعدا) في باب «الاستثناء». وذكرها هنا لأنه موضع استقصاء، كما قال في «شرح الكافية»[1].

والحروف الباقية لها تفصيل يأتي ذكره في موضعه، إلا (كي، ولعل، وحتى) وقلَّ من يذكرهن من حروف الجر؛ لغرابة الجر بهن.

كي الجارة

فأما (كي) فتكون حرف جر للتعليل، في ثلاثة مواضع:

الأول: إذا دخلت على (ما) الاستفهامية. كما في قولهم في

(١) (٢/ ٧٨٠).

الاستفهام عن علة الشيء: كَيمه؟ بمعنى لِمَهْ؟ فـ(كي) حرف جر، و(ما) استفهامية مجرورة بـ(كي)، وحذفت ألفها لدخول حرف الجر عليها. وجيء بالهاء للسكت، عوضاً عن الألف المحذوفة، وحفظاً للفتحة الدالة على الألف.

الثاني: إذا دخلت على (أن) المصدرية مع صلتها، والغالب أن تكون مضمرة، نحو: جئت كي أستفيدَ. فـ(أستفيد) فعل مضارع منصوب بـ(أن) مضمرة بعد (كي). و(أن) وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بكي، والتقدير: جئت للاستفادة[(١)].

الثالث: إذا دخلت على (ما) المصدرية. مع صلتها. نحو: أحسن معاملة الناس كي ما تسلمُ من أذاهم. فـ(تسلم) فعل مضارع مرفوع. و(ما) وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بـ(كي) أي: لسلامتك من أذاهم.

«لعل» حرف جر عند بعض العرب

وأما (لعلَّ) فهي حرف جر شبيه بالزائد. وتفيد الترجي والتوقع. والجر بها مقصور على بعض العرب، ذكره أبو زيد الأنصاري[(٢)]. وحكى الجر بها الفراء وغيره، وهو مع جوازه وقياسيته غير خفيف على الأسماع، ولا هو سائغ اليوم، نحو: لعل المسافرِ قادمٌ غداً. فـ(لعل) حرف ترج شبيه بالزائد. (المسافر) مجرور بها لفظاً في محل رفع مبتدأ (قادم) خبر، (غداً) ظرف زمان منصوب على الظرفية.

«متى» حرف جر عند بعض العرب

وأما (متى) فحرف جر أصلي[(٣)]. مستعمل في لغة (هذيل).

---

(١) هذا على أحد الوجهين، والثاني أن تكون (كي) مصدرية ناصبة للمضارع، واللام مقدرة قبلها؛ أي: لكي.

(٢) «النوادر في اللغة» ص٢١٨.

(٣) حرف الجر من حيث الأصالة وعدمها ثلاثة أنواع:

١ ـ حرف جر أصلي، وهو ما له معنى خاص، ويحتاج إلى متعلق، مذكور أو محذوف، والمتعلَّق: هو ما يوضح الجار والمجرور ويبينه، فهو نوع من الارتباط الذي يوضح المعنى ويتممه، فإذا قلت: جئت من البيت، فإن الجار والمجرور =

ومعناه: الابتداء ـ غالباً ـ ومن كلامهم: أخرجها متى كُمّه؛ أي: من كمه. حكاه الكسائي عنهم.

قال ابن مالك في تعداد الحروف: (هاك حروف الجر... إلخ) و(هاك) اسم فعل أمر مبني على السكون. والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنت. والكاف: حرف خطاب لا محلَّ له؛ لأن أسماء الأفعال لا تضاف. ثم سرد الحروف بإسقاط حرف العطف في بعضها وإثباته في بعضها الآخر.

* * *

٣٦٦ ـ بِالظَّاهِرِ اخْصُصْ (مُنْذُ مُذْ وَحَتَّى) وَالْكَافَ وَالْوَاوَ وَرُبَّ وَالتَّا

٣٦٧ ـ وَاخْصُصْ بِـ(مُذْ، وَمُنْذُ) وَقْتًا، وَبِـ(رُبَّ) مُنَكَّرًا، وَالتَّاءُ لِـ(اللَّهِ)، وَ(رَبَّ)

٣٦٨ ـ وَمَا رَوَوْا مِنْ نَحْوِ: (رُبَّهُ فَتَى) نَزْرٌ، كَذَا كَـ(هَا)، وَنَحْوُهُ أَتَى

تقسيم حروف الجر

حروف الجر قسمان:

الأول: مشترك بين الاسم الظاهر والمضمر، وهي سبعة (من، إلى، عن، على، في، اللام، الباء).

الثاني: مختص بالاسم الظاهر، وهي سبعة أيضاً، ذكرها ابن مالك وهي أربعة أقسام.

الأول: ما يختص بالزمان، وهو (مذ، منذ) تقول: ما رأيته مذ يومِ الجمعة. وما رأيته منذ يومِنا. والأول بمعنى: من. والثاني بمعنى: في. وسيأتي ذلك ـ إن شاء الله ـ في آخر الباب.

= متعلق بالفعل قبله، والمتعلَّق إما فعل أو شبهه؛ كاسم الفعل، والمشتق العامل عمل الفعل؛ كاسم الفاعل، والمشتق الذي لا يعمل؛ كاسم الزمان والمكان.

٢ ـ حرف جر زائد، وهو ما ليس له معنى خاص، وإنما يؤتى به للتوكيد وليس له متعلق، نحو: ما جاءني من أحد.

٣ ـ حرف جر شبيه بالزائد، وهو ما له معنى خاص ـ كالحرف الأصلي ـ وليس له متعلق ـ كالزائد ـ مثل: رُبَّ.

الثاني: ما لا يختص بظاهر بعينه، وهو ثلاثة: في، الكاف، الواو.

فأما (في والكاف) فسيأتي الكلام عليهما ـ إن شاء الله ـ. وأما الواو فهي مختصة بالقسم، لكنها لا تختص بظاهر معين، نحو: والله لأفعلن الخير، أو: والرازق أو والمحيي أو والمميت لأفعلن الخير، ولا يجوز للمخلوق أن يقسم إلا باسم من أسماء الله تعالى أو صفة من صفاته.

الثالث: ما يختص بجر النكرة، وهو (رُبَّ)، وهو حرف جر شبيه بالزائد، موضوع للتكثير أو التقليل حسب القرينة[(١)]. والأول أكثر[(٢)] نحو: رُبَّ رجلٍ عالمٍ لقيت. ولا بد أن يأتي بعدها نعت مفرد أو جملة أو شبهها، فالمفرد كما مثل. والجملة نحو: رب صديقٍ لازمك عرفته، وشبه الجملة: رب صديقٍ عندك عرفته.

والإعراب: (رب) حرف جر شبيه بالزائد (رجلٍ) مفعول (لقيت) منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد (عالم) صفة (لقيت) فعل وفاعل.

ويجوز تخفيف الباء كما في قوله تعالى: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡ كَانُواْ مُسۡلِمِينَ ۝٢﴾ [الحجر: ٢] في قراءة نافع وعاصم. وشدد الباقون،

---

(١) من مجيء (رُبّ) للتقليل قول الشاعر:

ألا ربّ مولود وليس له أبٌ وذي ولدٍ لم يلْدَه أبوان

والقرينة أنه لا يوجد من هذين الصنفين إلا فرد واحد، فالأول: هو عيسى، والثاني: هو آدم عليهما وعلى جميع الأنبياء أفضل الصلاة والسلام، وقوله: (لم يلْدَه) بتسكين اللام تخفيفاً، وتحريك الدال بالفتح، وحقها الجزم.

(٢) ومنه قوله ﷺ: «**يا رب كاسيةٍ في الدنيا عارية في الآخرة**» أخرجه البخاري (٣/ ١٠ فتح) وفي رواية (فرُبَّ كاسية)، فليس المراد أن ذلك قليل، بل المراد أن الصنف المتصف بهذا من النساء كثير. وقد نصَّ سيبويه على أن الغالب فيها التكثير في باب (كم) حيث قال: (واعلم أن «كم» في الخبر لا تعمل إلا فيما تعمل فيه (رُبَّ) لأن المعنى واحد إلا أن (كم) اسم، و(رب) غير اسم) [الكتاب ٢/ ١٦١].

وهي هنا مكفوفة عن العمل بـ(ما) الزائدة إعراباً، المؤكدة معنى، كما سيأتي ـ إن شاء الله ـ في آخر الباب.

الرابع: ما يختص بلفظ: (الله). وهو (التاء) كقوله تعالى: ﴿وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم﴾ [الأنبياء: ٥٧]. وقد سمع من كلامهم جرها لـ(رَبّ) مضافاً إلى الكعبة فقالوا: تَرَبِّ الكعبة.

فهذه السبعة المذكورة، لا تجر إلا الاسم الظاهر، وما ورد من جر بعضها للضمير فهو شاذ، يحفظ ولا يقاس عليه؛ كقول الشاعر:

رُبَّـهُ فِـتْـيَـةٍ دعـوتُ إلـى مـا ... يورثُ المَجْدَ دَائِباً فَأَجَابُوا[1]

وقول الآخر:

خَلَّى الـذَّنَـابَاتِ شَـمَـالاً كَـثَـبَـا ... وأُمَّ أَوْعَـالٍ كَـهَـا أو أَقْـرَبَـا[2]

وإلى ما تقدم أشار **ابن مالك بقوله**: (بالظاهر اخصص منذ مذ... إلخ) أي: اخصص بالاسم الظاهر هذه الحروف السبعة، واخصص بـ(مذ ومنذ) أسماء الزمان. وبـ(رب) النكرة، والتاء مختصة بالقسم وتجر لفظ (الله) وكلمة (رَبّ) على النحو المتقدم، وما رواه النحاة من جر (رُبَّ)

---

(١) معناه: كثير من الشباب دعوتهم إلى ما يكسبهم الشرف والمجد والكرم، وداومت على دعائهم واجتهدت فيه، فاستجابوا لذلك.
إعرابه: (ربه) رب: حرف جر شبيه بالزائد، والهاء ضمير مبني على الضم وله محلان: أحدهما: جر برُبَّ، والثاني: رفع بالابتداء (فتيةً) تمييز (دعوت) الجملة في محل رفع خبر المبتدأ (دائباً) حال من الضمير في (دعوت).

(٢) البيت في وصف حمار وحشي ورد الماء فرأى صياداً ففر منه. (الذنابات) اسم موضع و(أم أوعال) اسم هضبة (شمالاً) أي: ناحية الشمال (كثباً) بفتح الكاف والثاء؛ أي: قريباً (كها) يريد مثل الذنابات في البعد، فالكاف للتشبيه.
إعرابه: (خلى الذنابات) خلى: فعل ماضٍ مبني على فتح مقدر للتعذر، وفاعله ضمير مستتر يعود على حمار الوحش الموصوف و(الذنابات) مفعول به منصوب (شمالاً) ظرف مكان منصوب (كثبًا) صفة له، (كها) الكاف حرف جر و(ها) مبني على السكون في محل جر، والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من (أم أوعال)، ويجوز رفع (أم) على الابتداء وخبره (كها) (أو أقربا) معطوف على الهاء من (كها).

لضمير الغيبة، أو جر الكاف لهذا الضمير فهو (نزر) أي: شاذ. وقد أشار الناظم إلى البيتين المذكورين.

* * *

معاني (من)

٣٦٩ ـ بَعِّضْ وبَيِّنْ وَٱبْتَدِئْ فِي الْأَمْكِنَهْ بِـ(مِنْ)، وَقَدْ تَأْتِي لِبَدْءِ الْأَزْمِنَهْ

٣٧٠ ـ وَزِيدَ فِي نَفْيٍ وَشِبْهِهِ فَجَرّْ نَكِرَةً كَـ(مَا لِبَاغٍ مِنْ مَفَرّْ)

شرع الناظم رَحِمَهُ اللَّهُ في الكلام عن حروف الجر التي يكثر استعمالها، وذكر بعض المعاني القياسية لكل واحد منها[1].

فالأول: مِنْ: وذكر لها خمسة معانٍ وهي:

١ ـ التبعيض؛ أي: الدلالة على البعضية، وعلامتها أن يصح حذفها ووقوع كلمة (بعض) موقعها وأن يعم ما قبلها ما بعدها إذا حذفت، نحو: أخذت من الدراهم، قال تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٨] أي: بعض الناس، وهم المنافقون، وقال تعالى: ﴿لَن تَنَالُواْ ٱلْبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُواْ مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ [آل عمران: ٩٢].

٢ ـ بيان الجنس، ويكثر وقوعها بعد (ما) و(مهما) لإفراط إبهامهما؛ كقوله تعالى: ﴿مَّا يَفْتَحِ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا﴾ [فاطر: ٢]، وقوله تعالى: ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ﴾ [الأعراف: ١٣٢]. وقد تقع بعد غيرهما؛ كقوله تعالى: ﴿فَٱجْتَنِبُواْ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ﴾

---

(١) جرى ابن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ على رأي الكوفيين وبعض المتأخرين القائلين: إن حروف الجر قد ينوب بعضها عن بعض في تأدية معانيها إذا كان السياق صالحاً لذلك. ويرى البصريون أن حرف الجر له معنى واحد أصلي يؤديه، فالحرف (من) للابتداء و(في) للظرفية، و(على) للاستعلاء... وهكذا، ولا يدل على معنى آخر إلا بطريق المجاز، أو أن العامل ضمن معنى عامل آخر يتعدى بذلك الحرف؛ لأن التجوز في الفعل أسهل منه في الحرف. راجع: «المغني» (٨٦١)؛ «حاشية الصبان» (٢/ ٢١٠)؛ «همع الهوامع» (٤/ ٢١٥)؛ «النحو الوافي» (٢/ ٥٣٧)؛ وفي «مجلة المجمع العلمي العراقي» مج٣٢ ج٣/ ٤/ ص١٤٩، مقال حول هذا الموضوع، وانظر: «تيسيرات لغوية» للدكتور: شوقي ضيف.

[الحج: ٣٠]. وقوله تعالى: ﴿وَيَلْبَسُونَ ثِيَابًا خُضْرًا مِّن سُندُسٍ وَإِسْتَبْرَقٍ﴾ [الكهف: ٣١].

وعلامتها: صحة وقوع الموصول موقعها مع ضمير يعود على ما قبلها إن بيّنت معرفة؛ كقوله تعالى: ﴿فَٱجْتَنِبُواْ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَـٰنِ﴾ [الحج: ٣٠] أي: الذي هو الأوثان؛ لأن الرجس عام يشمل الأوثان وغيرها، فإن بينت نكرة فعلامتها أن يقع موقعها الضمير وحده؛ كقوله تعالى: ﴿وَيَلْبَسُونَ ثِيَابًا خُضْرًا مِّن سُندُسٍ وَإِسْتَبْرَقٍ﴾ [الكهف: ٣١] أي: هي سندس وإستبرق.

٣ ـ ابتداء الغاية، في الأمكنة كثيراً. وفي الأزمنة أحياناً على الصحيح، وهذا المعنى هو الغالب عليها، وذلك إذا كان الفعل المتعدي بها شيئاً ممتداً كالسير والمشي ونحوهما، ويكون المجرور بـ(من) هو الشيء الذي منه ابتدأ ذلك الفعل، نحو: سرت من مكة إلى المدينة، قال تعالى: ﴿سُبْحَانَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا﴾ [الإسراء: ١]. وقد يكون الفعل المتعدي بها أصلاً للشيء الممتد، نحو: خرجت من الدار؛ لأن الخروج ليس شيئاً ممتداً.

ومن مجيئها لابتداء الغاية الزمانية قول أنس رضي الله عنه: (فمطرنا من الجمعة إلى الجمعة)[(١)].

٤ ـ التوكيد، وذلك إذا كانت زائدة، ويشترط لزيادتها شرطان:

الأول: أن يكون المجرور بها نكرة.

الثاني: أن يسبقها نفي أو نهي أو استفهام، نحو: ما حضر من أحد.

---

(١) أخرجه البخاري (٢/ ٥٠٩ فتح)؛ ومسلم رقم (٨٩٧)، وانظر: «شواهد التوضيح والتصحيح» لابن مالك ص١٢٩، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، وهناك مقال جيد في التنبيه على ما في تحقيق هذا الكتاب من وهم وتحريف في «مجلة المجمع العلمي العراقي» ج٢ ـ ٣ مج٣٣ ص(٥٣٧).

قال تعالى: ﴿مَّا تَسۡبِقُ مِنۡ أُمَّةٍ أَجَلَهَا﴾ [الحجر: ٥] فـ(مِن) حرف جر زائد للتوكيد (أمة) فاعل مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد (أجلها) مفعول به. و(ها) مضاف إليه، ومثال النهي: لا تضرب من طالب، ومثال الاستفهام: هل حضر من أحد؟ قال تعالى: ﴿فَٱرۡجِعِ ٱلۡبَصَرَ هَلۡ تَرَىٰ مِن فُطُورٖ﴾ [الملك: ٣] فـ(فطور) مفعول (ترى) زيدت فيه (من) للتوكيد، ومعنى (فطور): تشقق أو تصدع.

٥ ـ أن تكون بمعنى (بدل)، بحيث يصح أن تحل هذه الكلمة محلها؛ كقوله تعالى: ﴿أَرَضِيتُم بِٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا مِنَ ٱلۡأٓخِرَةِۚ﴾ [التوبة: ٣٨]، وقوله تعالى: ﴿وَلَوۡ نَشَآءُ لَجَعَلۡنَا مِنكُم مَّلَٰٓئِكَةٗ فِي ٱلۡأَرۡضِ يَخۡلُفُونَ ٦٠﴾ [الزخرف: ٦٠] أي: بدلكم.

وإلى الأربعة المعاني الأُول أشار **بقوله**: (بعّض وبيّن... إلخ) أي: أن (من) تأتي للتبعيض. ولبيان الجنس، وابتداء الغاية في الأمكنة كثيراً. وفي الأزمنة قليلاً، وزائدة بعد نفي وشبهه ـ وهو النهي والاستفهام ـ مع جر النكرة، ومثاله: (ما لباغ من مفر) فـ(من) زائدة (مفر) مبتدأ مؤخر، و(لباغ) خبر مقدم، وأما المعنى الخامس فسيذكره بعد.

* * *

معاني بعض الحروف

٣٧١ ـ لِلِٱبْتِدَا (حَتَّى، وَلَامٌ، وَإِلَى) وَ(مِنْ)، وَ(بَاءٌ) يُفْهَمَانِ بَدَلَا
٣٧٢ ـ وَاللَّامُ لِلْمِلْكِ وَشِبْهِهِ، وَفِي تَعْدِيَةٍ ـ أَيْضًا ـ وَتَعْلِيلٍ قُفِي
٣٧٣ ـ وَزِيدَ، والظَّرْفِيَّةَ ٱسْتَبِنْ بِـ(بَا) وَ(فِي)، وَقَدْ يُبَيِّنَانِ السَّبَبَا
٣٧٤ ـ بِـ(الْبَا) ٱسْتَعِنْ، وَعَدِّ، عَوِّضْ، أَلْصِقِ وَمِثْلَ (مَعْ)، وَ(مِنْ)، وَ(عَنْ) بِهَا ٱنْطِقِ

من حروف الجر:

معاني (حتى)

الثاني: حتى، وهي حرف جر أصلي، وهي على ضربين:

١ ـ جارة للمفرد الصريح. وهذه معناها الدلالة على انتهاء الغاية، ولهذا تسمى (حتى الغائية)، وهي لا تجر إلا الآخِر، أو المتصل بالآخر، فالمتصل بالآخر؛ كقوله تعالى: ﴿سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطۡلَعِ ٱلۡفَجۡرِ ٥﴾

[القدر: ٥][1] فـ(حتى) حرف جر، (مطلع) اسم مجرور بـ(حتى)، (الفجر) مضاف إليه، والجار والمجرور متعلق بـ(سلام)، ومثال جرها الآخِر: أكلت السمكة حتى رأسِها.

٢ ـ جارة لـ(أن) المصدرية ومدخولها. وهذه تكون غائية ـ كالنوع الأول ـ وعلامتها صحة وقوع (إلى أن) موقعها من غير فساد في المعنى، نحو: أتابعُ المحاضر حتى تنتهيَ محاضرته. فـ(حتى) حرف جر، (تنتهي) فعل مضارع منصوب بـ(أن) مضمرة وجوباً بعد (حتى)، و(أن) وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بـ(حتى).

وتكون تعليلية إذا كان ما قبلها علة لما بعدها، نحو: هذّب أولادك حتى تستفيدَ منهم، وتكون استثنائية ـ وهذا قليل ـ وهي بمعنى: (لكن) وذلك إن لم يصلح أحد المعنيين السابقين، نحو: لا ينتفع الأب من أولاده حتى يربيهم، بمعنى: إلا أن يربيهم.

معاني اللام

الثالث: اللام، وهو حرف جر يكون أصليّاً وقد يكون زائداً، وله معانٍ كثيرة منها:

١ ـ انتهاء الغاية، فتكون مثل (إلى) كما سيأتي إن شاء الله. وهذا المعنى قليل، ومنه قوله تعالى: ﴿كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ [الرعد: ٢].

٢ ـ الملك، وتقع ـ غالباً ـ بين ذاتين الثانية منهما تَملك. وهذا هو أكثر معانيها، نحو: الكتاب لخالد، قال تعالى: ﴿لِلَّهِ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [المائدة: ١٢٠]، والأصل: ملك السمٰوات والأرض لله.

٣ ـ شبه الملك، ويعبر عنه بالاختصاص، وهو أن يكون مدخول اللام لا يَملك، نحو: الباب للدار.

٤ ـ التعدية إلى المفعول به، فيكون ما بعدها في حكم المفعول به معنىً وإن كان مجروراً، نحو: ما أَحَبَّ طالبَ العلم للطباعة الجيدة من الكتب.

---

(١) (سلام): خبر مقدم (هي) مبتدأ مؤخر.

٥ ـ التعليل، إذا كان ما بعدها علة لما قبلها، نحو: طلب العلم ضروري لرفع الجهل. وهذه المعاني الخمسة ذكرها ابن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ.

٦ ـ التوكيد لمعنى الجملة بتمامها. وتكون زائدة، وتكثر زيادتها بين الفعل ومفعوله؛ كقول الشاعر:

وَمَلَكْتَ ما بَيْنَ العِرَاقِ وَيَثْرِبٍ مُلْكًا أَجَارَ لِمُسْلِمٍ ومُعَاهَدِ[1]

فزاد اللام في (لِمسلمٍ) لمجرد التوكيد، وذلك لأن الفعل (أجار) يتعدى بنفسه. وقد تقدم على معموله فليس بحاجة إلى اللام.

٧ ـ تقوية العامل الذي ضعف عن العمل بأحد سببين:

أحدهما: أن يقع العامل متأخراً؛ كقوله تعالى: ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾ [يوسف: ٤٣]، وقوله تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٤] والأصل: إن كنتم تعبرون الرؤيا، للذين هم يرهبون ربهم.

وثانيهما: أن يكون العامل فرعاً في العمل، إما لكونه مصدراً، نحو: ساءني ضَرْبُ عليٍّ لخالد، أو اسم فاعل؛ كقوله تعالى: ﴿مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ﴾ [البقرة: ٩١]، أو صيغة مبالغة؛ كقوله تعالى: ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾

---

(١) الممدوح عبد الواحد بن سليمان بن عبد الملك بن مروان، (يثرب) الاسم القديم للمدينة النبوية، فغيره النبي ﷺ فقال: «**يقولون يثرب وهي المدينة**» متفق عليه. (ومعاهد) بضم الميم وفتح الهاء اسم مفعول، وهو اسم لكل من يدخل بلاد المسلمين بعهد من إمامهم.

إعرابه: (ملكت) فعل وفاعل (ما) اسم موصول في محل نصب مفعول به (بين) ظرف مكان منصوب متعلق بمحذوف صلة الموصول (العراق) مضاف إليه مجرور بالكسرة (ويثرب) معطوف على المجرور، مجرور بالكسرة الظاهرة للوزن، وكان حقه المنع من الصرف للعلمية والتأنيث المعنوي، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَت طَّآئِفَةٌ مِّنْهُمْ يَـٰٓأَهْلَ يَثْرِبَ لَا مُقَامَ لَكُمْ فَٱرْجِعُوا۟﴾ [الأحزاب: ١٣]، (ملكاً) مفعول مطلق منصوب (أجار) فعل ماضٍ وفاعله ضمير مستتر يعود على (ملك) والجملة صفة لملك (لمسلم) مفعول أجار على زيادة اللام، منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، (ومعاهد) معطوف على (مسلم) باعتبار لفظه مجرور بالكسرة.

[هود: ١٠٧]. وقد اجتمع السببان في قوله تعالى: ﴿وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَٰهِدِينَ﴾ [الأنبياء: ٧٨].

معاني «إلى»

الرابع: إلى، وهو حرف جر أصلي، ومن أشهر معانيه: انتهاء الغاية، مكانية أو زمانية؛ كقوله تعالى: ﴿مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا﴾ [الإسراء: ١]، وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَتِمُّوا۟ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيْلِ﴾ [البقرة: ١٨٧].

والمراد بانتهاء الغاية: أن المعنى قبلها ينقطع وينتهي بوصوله إلى المجرور بعدها.

معاني «الباء»

الخامس: الباء، وهو حرف جر يقع أصليّاً وزائداً، وله معانٍ كثيرة منها:

١ ـ أن تكون بمعنى (بدل)، بحيث يصح وقوع هذه الكلمة موقعها دون أن يتغير المعنى، والأكثر دخولها على الشيء المتروك، كقول تعالى: ﴿وَبَدَّلْنَٰهُم بِجَنَّتَيْهِمْ جَنَّتَيْنِ ذَوَاتَىْ أُكُلٍ خَمْطٍ﴾ [سبأ: ١٦] وكقول أحد الصحابة رضي الله عنهم وهو عمرو بن تغلب: (فوالله ما أُحِبُّ أن لي بكلمة رسول الله ﷺ حُمْرَ النعم)[(١)] أي: بدلها.

٢ ـ الظرفية، وعلامتها أن يحسن وقوع كلمة (في) موقعها؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ بِبَدْرٍ﴾ [آل عمران: ١٢٣] وهذا مثال الظرف المكاني، وقال تعالى: ﴿نَجَّيْنَٰهُم بِسَحَرٍ﴾ [القمر: ٣٤] وهذا مثال الظرف الزماني؛ وكقوله تعالى: ﴿وَبِٱلْأَسْحَارِ هُمْ يَسْتَغْفِرُونَ ﴿١٨﴾﴾ [الذاريات: ١٨].

٣ ـ السببية، بأن يكون ما بعدها سبباً لما قبلها؛ كقوله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنفُسَكُم بِٱتِّخَاذِكُمُ ٱلْعِجْلَ﴾ [البقرة: ٥٤].

٤ ـ الاستعانة، وذلك بأن يكون ما بعدها هو الآلة لحصول المعنى الذي قبلها؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَا طَٰٓئِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ﴾ [الأنعام: ٣٨] ومنه في أشهر الوجهين: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴿١﴾﴾ لأن الفعل لا

(١) أخرجه البخاري. انظر: «فتح الباري» (٢/ ٤٠٣).

يتأتى على الوجه الأكمل إلا بالبسملة[١].

٥ ـ التعدية، وهي التي يستعان بها غالباً في تعدية الفعل إلى مفعوله، كما تُعدّيه همزة النقل، وأكثر ما تعدي الفعل اللازم؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ﴾ [البقرة: ٢٠] أي: أذهب سمعهم. وقد تأتي مع الفعل المتعدي؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ﴾ [البقرة: ٢٥١] فالباء في (ببعض) متعلقة بالمصدر، وهي لتعدية المصدر إلى مفعوله الثاني؛ لأن (دفع) يتعدى لواحد ثم عدي إلى ثانٍ: بالباء.

٦ ـ العوض، وهي الداخلة على الأعواض والأثمان حسّاً أو معنى، نحو: اشتريت الكتاب بعشرة، وقابلت إحسانه بالشكر والدعاء.

وتسمى (باء المقابلة)، والعوض غير البدل، فإن العوض دفع شيء في مقابلة آخر، أما البدل فهو اختيار أحد الشيئين وتفضيله على الآخر من غير مقابلة بين الجانبين.

ومن أمثلتها قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱشْتَرَىٰ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ وَأَمْوَٰلَهُم بِأَنَّ لَهُمُ ٱلْجَنَّةَ﴾ [التوبة: ١١١].

٧ ـ الإلصاق، وهذا المعنى هو أصل معانيها، وهو مطلق التعلق، وهو نوعان:

١ ـ إلصاق حسي أو حقيقي: إذا كان مفضياً إلى المجرور نفسه، نحو: أمسكت باللصِّ، إذا قبضت على شيء من جسمه، أو على ما يحبسه من يد أو ثوب ونحوه، قال تعالى: ﴿وَٱمْسَحُوا۟ بِرُءُوسِكُمْ﴾ [المائدة: ٦] فالباء للإلصاق؛ لأن الماسح يلصق يده بالممسوح. وقوله سبحانه في التيمم: ﴿فَٱمْسَحُوا۟ بِوُجُوهِكُمْ﴾ [النساء: ٤٣] مثله.

٢ ـ إلصاق معنوي أو مجازي، إذا كان مفضياً إلى ما يقرب من المجرور، نحو: طفت بالكعبة.

---

(١) والوجه الثاني أن الباء للمصاحبة. انظر: «تفسير الألوسي» (١/ ٤٧).

٨ ـ بمعنى (مع) وهي باء المصاحبة، نحو: بعتك المنزل بأثاثه، ومنه قوله تعالى: ﴿قِيلَ يَٰنُوحُ ٱهْبِطْ بِسَلَٰمٍ مِّنَّا﴾ [هود: ٤٨] أي: مع سلام، وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا جَآءُوكُمْ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا وَقَد دَّخَلُواْ بِٱلْكُفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُواْ بِهِۦ﴾ [المائدة: ٦١] أي: وقد دخلوا مع الكفر وهم قد خرجوا معه؛ إذ لا يراد أنهم دخلوا يحملون شيئاً وخرجوا يحملونه، وإنما يريد أنهم دخلوا كافرين وخرجوا كافرين، وقوله تعالى: ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ﴾ [الحجر: ٩٨] أي: مصاحباً حمد ربك.

٩ ـ بمعنى (من) فتفيد التبعيض؛ كقوله تعالى: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ﴾ [الإنسان: ٦] أي: منها. وقوله تعالى: ﴿وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ﴾ [المائدة: ٦] أي: ببعض رؤوسكم، والأظهر ما تقدم من أنها للإلصاق، وليست للتبعيض. قال ابن جني: (أهل اللغة لا يعرفون هذا المعنى، بل يورده الفقهاء)[(١)].

١٠ ـ بمعنى (عن) فتفيد المجاوزة، ومنه قوله تعالى: ﴿سَأَلَ سَآئِلٌۢ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ ۝١﴾ [المعارج: ١] أي: عن عذاب واقع، وقال تعالى: ﴿يَسْعَىٰ نُورُهُم بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَٰنِهِم﴾ [الحديد: ١٢] أي: عن أيمانهم.

السادس: (في) وأشهر معانيها: الظرفية حسية، نحو: الطلاب في الفصل؛ وكقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُتَّقِينَ فِى جَنَّٰتٍ وَعُيُونٍ ۝٤٥﴾ [الحجر: ٤٥]، ومعنوية، نحو: العزُّ في طاعة الله؛ وكقوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِى ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ﴾ [البقرة: ١٧٩] وتأتي للسببية؛ كقوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِصَاصُ فِى ٱلْقَتْلَى﴾ [البقرة: ١٧٨] وقوله ﷺ: «**عذبت امرأة في هرة...**»[(٢)].

وإلى هذه الأحرف الخمسة أشار **بقوله:** (للانتها حتى ولام وإلى... إلخ) أي: أن (حتى واللام وإلى) تدل على انتهاء الغاية، و(من) و(الباء) يشتركان في معنى واحد وهو البدل، ثم ذكر أن اللام تفيد معنى الملك

---

(١) انظر: «التبيان» للعكبري (١/ ٤٢٢)؛ «حاشية الصَّبّان» (٢/ ٢٢١)؛ و«دراسات لأسلوب القرآن الكريم» (١/ ٢/ ٢٧).

(٢) متفق عليه.

وشبهه، وتأتي للتعدية والتعليل، ومعنى: (وتعليل قُفي) بضم القاف: نُسب وعُرف، ثم ذكر أن اللام تأتي زائدة، ثم **قال**: (والظرفية استبن ببا وفي) أي: اجعل الظرفية واضحة بالباء؛ لأنها من معانيها ومعاني (في)، (وقد يبينان السببا) أي: يشتركان في معنى السببية، والألف للإطلاق، ثم سرد معاني الباء، وهي: الاستعانة والتعدية والتعويض والإلصاق، وبمعنى: (مع) أي: للمصاحبة، وبمعنى: (من) أي: التبعيض، وبمعنى: (عن) أي: المجاوزة، ويأتي تعريفها قريباً إن شاء الله.

* * *

٣٧٥ ـ (عَلَى) لِلِاسْتِعْلَا وَمَعْنَى (فِي) وَ(عَنْ) بِـ(عَنْ) تَجَاوُزًا عَنَى مَنْ قَدْ فَطَنْ

٣٧٦ ـ وَقْد تَجِي مَوْضِعَ (بَعْدٍ)، وَ(عَلَى) كَمَا (عَلَى) مَوْضِعَ (عَنْ) قَدْ جُعِلَا

من حروف الجر:

معاني «على»

السابع: على، وهو حرف جر أصلي، وله معانٍ منها:

١ ـ الاستعلاء، وهو أكثر معانيها، حسيّاً كان، نحو: خالد على السيارة، قال تعالى: ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى ٱلْفُلْكِ تُحْمَلُونَ ﴿٢٢﴾﴾ [المؤمنون: ٢٢]، أو معنويّاً، نحو: خالد عليه دين، قال تعالى: ﴿تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [البقرة: ٢٥٣].

وأما نحو: توكلت على الله، فليس من هذا المعنى؛ لأن الله لا يعلو عليه شيء لا حسّاً ولا معنىً، وإنما ذلك من باب الإضافة والإسناد؛ أي: أضفت توكلي واعتمادي إلى الله سبحانه، وأسندتهما إليه.

٢ ـ معنى (في) وهو الظرفية، وذلك إذا دخلت على الظروف غالباً؛ كقوله تعالى: ﴿وَدَخَلَ ٱلْمَدِينَةَ عَلَىٰ حِينِ غَفْلَةٍ مِّنْ أَهْلِهَا﴾ [القصص: ١٥].

٣ ـ معنى (عن) وهو المجاوزة، نحو: إذا رضي عليَّ الأبرار غضب عليَّ الأشرار؛ أي: رضي عني، قال الشاعر:

إذا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُو قُشَيرٍ لَعَمْرُ اللّهِ أَعْجَبَنِي رِضَاهَا[1]

وإنما كانت بمعنى: (عن) لأن الأصل في الفعل (رضي) أن يتعدى بـ(عن) لا بـ(على) قال تعالى: ﴿رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ﴾ [المائدة: ١١٩].

معاني «عن»

الثامن: عن، وهو حرف جر أصلي، وله معانٍ منها:

١ ـ المجاوزة، وهي أشهر معانيها، ومعناها: ابتعاد شيء مذكور أو غير مذكور عما بعد حرف الجر بسبب شيء قبله، فالأول، نحو: انصرفت عن قرناء السوء؛ أي: جاوزتهم وتركتهم. والثاني، نحو: انتفعت بحديث رواه أبو هريرة رضي الله عنه؛ أي: جاوزته المؤاخذة بسبب الرضا، وهذه مجاوزة حقيقية، وقد تكون مجازية، نحو: أخذت الفقه عن فلان؛ كأنه ـ لما علمتُ ما يعلمه ـ قد جاوزه العلم بسبب الأخذ عنه.

٢ ـ بمعنى (بَعْد)؛ كقوله تعالى: ﴿قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَـٰدِمِينَ ﴿٤٠﴾﴾ [المؤمنون: ٤٠] أي: بعد قليل، وقوله تعالى: ﴿يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ﴾ [المائدة: ١٣] بدليل ﴿مِنۢ بَعْدِ مَوَاضِعِهِۦ﴾ [المائدة: ٤١].

٣ ـ بمعنى (على) وهو الاستعلاء؛ كقوله تعالى: ﴿فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَن نَّفْسِهِۦ﴾ [محمد: ٣٨] أي: على نفسه.

وهذا معنى **قوله**: (على للاستعلا... إلخ) أي: إن (على) تكون للاستعلاء، وقُصر قوله: (للاستعلا) للضرورة، وتكون للظرفية بمعنى: (في) وللمجاوزة بمعنى: (عن) التي تؤدي هذا المعنى نفسه إذا قصده من فَطَنَ له، ثم بيَّن أن (عن) قد تكون بمعنى: (بعد) وبمعنى: (على) المفيدة للاستعلاء، كما أن (على) تكون بمعنى: (عن) المفيدة للمجاوزة.

---

(١) إعرابه: (إذا) ظرف للزمان المستقبل تضمن معنى الشرط، خافض لشرطه منصوب بجوابه، وجملة (رضيت) في محل جر بإضافة (إذا) إليها، (لعمر الله) اللام للابتداء (عمر) مبتدأ، وخبره محذوف وجوباً، تقديره: قسمي، وجملة (أعجبني) لا محل لها جواب (إذا).

٣٧٧ ـ شَبِّهْ بِكَافٍ، وَبِهَا التَّعْلِيلُ قَدْ يُعْنَى، وَزَائِدًا لِتَوْكِيدٍ وَرَدْ

معاني «الكاف»

التاسع من حروف الجر: الكاف، وهو حرف يقع أصليّاً وزائداً، ومن معانيه:

١ ـ التشبيه: وهو أكثر معانيه استعمالاً، والتشبيه: عقد مماثلة بين شيئين لاشتراكهما في صفة أو أكثر، قال تعالى: ﴿وَهِيَ تَجْرِي بِهِمْ فِي مَوْجٍ كَالْجِبَالِ﴾ [هود: ٤٢] أي: في الارتفاع.

٢ ـ التعليل: كقوله تعالى: ﴿وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٨] أي: لهدايته إياكم، و(ما) مصدرية؛ وكقولنا في التشهد: (كما صليت على إبراهيم) على أحد القولين[(١)].

٣ ـ التوكيد ويختص بالزائدة؛ كقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١] على رأي من يقول بأنها زائدة؛ لتوكيد نفي المثل لئلا يلزم إثبات المثل لله تعالى لو قيل بعدم زيادتها؛ إذ يصير المعنى: ليس مثلَ مثلِهِ شيء. والقول الثاني: أنها غير زائدة؛ لأن العرب تطلق المثل وتريد به الذات، نحو: مثلي لا يفعل كذا؛ أي: أنا لا أفعل كذا، قال تعالى: ﴿وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى مِثْلِهِ﴾ [الأحقاف: ١٠] أي: على القرآن، فيكون معنى الآية، ليس مثل ذات الله شيء، وإذا انتفت المماثلة في الذات انتفت المماثلة في الصفات.

وهذا معنى **قوله**: (شبه بكاف... إلخ) أي: شبه شيئاً بشيء آخر بواسطة الكاف. وقد يقصد بها التعليل، وقد ورد هذا الحرف زائداً للتوكيد.

* * *

(١) ذكره الحافظ ابن حجر، والقول الثاني أنها للتشبيه، لكن يرد عليه إشكال. راجع «فتح الباري» (١١/ ١٦١)، ط: السلفية.

استعمال بعض الحروف أسماء

٣٧٨ ـ وَٱسْتُعْمِلَ ٱسْمًا، وَكَذَا (عَنْ) وَ(عَلَى) مِنْ أَجْلِ ذَا عَلَيْهِمَا (مِنْ) دَخَلَا

من حروف الجر ما لفظه مشترك بين الحرفية والاسمية، وهو خمسة، ذكر هنا ثلاثة هي:

١ ـ الكاف، فهي حرف، كما تقدم. وقد تخرج عن الحرفية، وتكون اسماً مبنيّاً بمعنى: (مثل) في محل رفع فاعل، نحو: ما عاتب العاقلَ كنفسه؛ أي: مثلُ نفسه، أو في محل نصب مفعول به، نحو: ما رأيت كطالب العلم في حفظ الوقت؛ أي: مثلَ طالب العلم، فالكاف اسم مبني على الفتح في محل رفع أو نصب، وقد تكون في محل جر، نحو: فلان يبتسم عن كالبرَدَ؛ أي: عن مثل البرَدَ.

٢ ـ عن، فهي حرف، كما تقدم. وقد تخرج عن الحرفية وتكون اسماً مبنيّاً بمعنى: (جانب)، ويغلب أن يكون هذا بعد وقوعها مجرورة بالحرف (من)؛ لأنها لا تدخل إلا على الأسماء، نحو: يجلس القاضي ومن عن يمينه مساعده ومن عن يساره كاتبه؛ أي: من جانب يمينه ومن جانب يساره.

٣ ـ على، فهي حرف، كما تقدم. وقد تخرج عن الحرفية، وتكون اسماً مبنياً بمعنى: (فوق)، ويكثر وقوعها مجرورة بالحرف (من)، وهو لا يدخل إلا على الأسماء، نحو: تمر من على منزلنا الطائرات؛ أي: من فوق منزلنا.

٤ ـ منذ.

٥ ـ مذ، ويأتي الكلام عليهما إن شاء الله.

قال ابن مالك: (واستعمل اسماً وكذا عن وعلى... إلخ) أي: إن حرف (الكاف) استعمل اسماً، وكذلك (عن) و(على) ومن أجل استعمالهما اسمين دخل عليهما حرف الجر (من)، وهو لا يدخل إلا على الأسماء.

* * *

استعمال (مذ) و(منذ)

٣٧٩ ـ وَ(مُذْ)، وَ(مُنْذُ) ٱسْمَانِ حَيْثُ رَفَعَا أَوْ أُولِيَا الْفِعْلَ كَـ(جِئْتُ مُذْ دَعَا)

٣٨٠ ـ وَإِنْ يَجُرَّا فِي مُضِيٍّ فَكَـ(مِنْ) هُمَا، وَفِي الْحُضُورِ مَعْنَى (فِي) ٱسْتَبِنْ

العاشر والحادي عشر: من حروف الجر: مذ ومنذ ولهما استعمالان:

الأول: أن يكونا اسمين، وذلك في موضعين:

١ ـ إذا دخلا على اسم مرفوع، نحو: ما رأيته مذ يومان، أو منذ يومان، فـ(مذ) مبتدأ مبني على السكون في محل رفع، (يومان) خبره، وهذا هو الأحسن. ويجوز إعراب كل منهما ظرفاً مقدماً متعلقاً بمحذوف خبر مقدم؛ أي: بيني وبين الرؤية يومان.

٢ ـ إذا دخلا على الجملة، فعلية كانت وهو الغالب، نحو: أسرعت إليك مذ أو منذ دعوتني، أو اسمية، نحو: ما خرجت منذُ الجوُّ ممطر، فـ(منذ) ظرف زمان مبني على الضم في محل نصب، والعامل فيه الفعل قبله، وهو مضاف للجملة بعده.

الاستعمال الثاني: أن يكونا حرفين أصليين للجر، ومعناهما ابتداء الغاية إن كان الزمان ماضياً، نحو: ما رأيته مذ يومِ الجمعة؛ أي: من يوم الجمعة، والظرفية إن كان الزمان حاضراً، نحو: ما رأيته مذ يومِنا؛ أي: في يومنا.

وهذا معنى **قوله**: (ومذ ومنذ اسمان حيث رفعا... إلخ) أي: إن (مذ ومنذ) يكونان اسمين حين يرفعان اسماً بعدهما، (أو أوليا الفعل) أي: جُعل الفعل الماضي والياً لهما؛ أي: واقعاً بعدهما، ثم ذكر المثال، وإن وقع ما بعدهما مجروراً وكان ماضياً فهما حرفا جر بمعنى: (من) وإن كان حاضراً فـ(استبن) أي: اطلب بيان معنى: (في) الظرفية.

* * *

زيادة «ما» بعد بعض الحروف

٣٨١ ـ وَبَعْدَ (مِنْ)، وَ(عَنْ)، وَبَاءٍ زِيدَ (ما) فَلَمْ يَعُقْ عَنْ عَمَلٍ قَدْ عُلِمَا
٣٨٢ ـ وَزِيدَ بَعْدَ (رُبَّ)، وَالْكَافِ فَكَفّْ وَقَدْ يَلِيهِمَا وَجَرٌّ لَمْ يُكَفّْ

تزاد كلمة (ما) بعد خمسة أحرف وهي: (من، وعن، والباء، ورُبَّ، والكاف) وهي قسمان:

الأول: غير كافة، فيبقى عمل الحرف وهو الجر، وتعرب (ما) زائدة، وذلك مع الثلاثة الأُولى.

فمثال (من)، قوله تعالى: ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٔاتِهِمْ أُغْرِقُواْ﴾ [نوح: ٢٥] فـ(من) حرف جر و(ما) زائدة للتوكيد، و(خطيئات) اسم مجرور وعلامة جره الكسرة، والهاء مضاف إليه، والميم علامة الجمع.

ومثال (عن)، قوله تعالى: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَٰدِمِينَ﴾ [المؤمنون: ٤٠].

ومثال (الباء)، قوله تعالى: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ﴾ [النساء: ١٥٥].

الثاني: (ما) الكافة، وهي التي تزاد بعد (رب، والكاف) فتكفهما عن العمل، والغالب على (رُبَّ) المكفوفة أن تدخل على فعل ماضٍ؛ لأن معناها التكثير والتقليل ـ كما تقدم ـ وهما إنما يكونان فيما عرف حده، وأما المستقبل فهو مجهول، نحو: ربما رأيت في الطريق سائلاً وهو من الأغنياء. وقد تدخل على مضارع منزل منزلة الماضي لتحقق وقوعه؛ كقوله تعالى: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡ كَانُواْ مُسۡلِمِينَ ۝٢﴾ [الحجر: ٢].

ومن العرب من يبقيها على عملها مع وجود (ما) فيقول: رُبَّ ما جليسٍ أضاع وقتي، وتكون زائدة فقط، وتكتب (ما) مفصولة.

وأما الكاف فإذا اتصلت بها (ما) كفتها غالباً، وأزالت اختصاصها بالاسم المفرد، وهيأتها للدخول على الجمل الاسمية والفعلية، نحو: الجليس الصالح خير النعم كما الجليسُ السوء شر المصائب، ونحو: الكذب يهدي إلى الفجور كما يزيل ثقة الناس بصاحبه، ومن غير الغالب بقاء عملها مع وجود (ما)؛ كقول الشاعر:

وَنَـنْـصُـرُ مَـوْلَانَـا ونَـعْـلَـمُ أَنَّـهُ كَمَا النَّاسِ مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وجَارِمُ[(١)]

وهذا معنى **قوله**: (وبعد من وعن وباء زيد ما... إلخ) أي: زيد لفظ (ما) بعد (من وعن والباء) فلم يعقها ولم يمنعها عن عمل معلوم لها، وهو الجر. وقد زيد هذا الحرف ـ أيضاً ـ بعد (رُب) وبعد الكاف، فكفهما عن العمل. وقد يليهما ويقع بعدهما فلا يكفهما عن العمل، ومعنى: (لم يُكف): لم يُمنع.

* * *

حذف حرف الجر وبقاء عمله.

٣٨٣ ـ وَحُذِفَتْ (رُبَّ) فَجَرَّتْ بَعْدَ (بَلْ) وَالْفَا، وَبَعْدَ الْوَاوِ شَاعَ ذَا الْعَمَلْ

٣٨٤ ـ وَقَدْ يُجَرُّ بِسِوَى (رُبَّ) لَدَى حَذْفٍ، وَبَعْضُهُ يُرَى مُطَّرِدَا

يحذف حرف الجر ويبقى معناه وعمله كما كان مع وجوده وهو قسمان:

الأول: حذف (رُبَّ). **والثاني**: حذف (غير رُبَّ).

فأما حذف (رب) فهو ثلاثة أنواع، وكلها قياسية:

الأول: كثير، وذلك بعد (الواو)؛ كقول الشاعر:

وليلٍ كَمَوْجِ البَحْرِ أَرْخَى سُدُولَهُ عَلَيّ بِأَنْواعِ الهُمُومِ لِيَبْتَلِي[(٢)]

---

(١) (مولانا) المراد به الحليف أو ابن العم، (مجروم عليه) معتدى عليه (جارم) معتد ظالم، والمعنى: أننا نعين حليفنا ونساعده على من عاداه، مع أننا نعلم أنه كسائر الناس فهو مرة مظلوم ومرة أخرى ظالم.
إعرابه: ننصر: فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره: (نحن) (مولانا) مفعول به منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، و(نا) مضاف إليه، و(نعلم) الواو عاطفة، نعلم فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر، (أنه) أن حرف شبيه بالفعل ينصب الاسم ويرفع الخبر، والهاء اسمه، (كما) الكاف جارة، وما: زائدة (الناس) اسم مجرور بالكاف، والجار والمجرور خبر (أن)، وجملة (أن) واسمها وخبرها في تأويل مصدر سد مسد مفعولي (نعلم)، (مجروم) خبر ثان لـ(أن)، (عليه) جار ومجرور نائب فاعل لاسم المفعول، (وجارم) معطوف على ما قبله.

(٢) شبه الليل بموج البحر في شدة هوله وعظيم ما يناله من المخافة فيه، (سدوله) =

الثاني: قليل، وذلك بعد (الفاء) و(بل) كقول الشاعر:

فَمِثْلِكِ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ ومُرْضِعٍ فَأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمَ مُحْوِلِ(١)

وقول الآخر:

بَلْ مَهْمَهٍ قَطَعْتُ بَعْدَ مَهْمَهِ(٢)

الثالث: أقل مما قبله، وذلك بدون الأحرف المذكورة؛ كقول الشاعر:

رَسْمِ دَارٍ وقَفْتُ فِي طَلَلِهْ كِدْتُ أَقْضِي الحَيَاةَ مِنْ جَلَلِهْ(٣)

= واحدها سدل، وهي الأستار، (ليبتلي) أي: ليختبر ما عندي من الشجاعة والثبات.

إعرابه: و(ليل) الواو واو رُبَّ حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، وسميت واو رب؛ لأنها تدل عليها ونائبة عنها. (ليل) مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة التي اقتضتها (رب) المحذوفة، (كموج) صفة (أرخى سدوله) الجملة خبر المبتدأ (ليبتلي) اللام للتعليل، ويبتلي: فعل مضارع منصوب بـ(أن) المضمرة بعد لام التعليل، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الياء منع من ظهورها معاملة المنصوب معاملة المرفوع.

(١) الطروق: الإتيان في الليل، (مرضع) هي التي لها طفل ترضعه (تمائم) جمع تميمة وهي خرزات كانت العرب تعلقها على أولادهم يتقون بها العين، فحرمها الإسلام واعتبرها شركاً لما يقوم بقلب المعلق لها من الاعتماد على غير الله تعالى. (محول) اسم فاعل من أحول الصبي: إذا مرَّ عليه من عمره حول، وهو كناية عن الصبي، قصد بذلك أنها تنسى بالسبب المذكور من لم تجر العادة بنسيانه وهو الابن الصغير.

إعرابه: (فمثلك) الفاء: فاء رُبَّ، (مثلك) مفعول به مقدم لـ(طرقت) منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة التي تقتضيها (رب) المحذوفة المقدرة بعد الفاء، والكاف مضاف إليه، (حبلى) بدل من (مثل) (قد طرقت) فعل وفاعل (ومرضع) معطوف على (حبلى)، (محول) صفة لـ(ذي) تمائم.

(٢) مهمه: بفتح الميم وسكون الهاء، وهي المفازة بعيدة الأطراف.

إعرابه: (بل) حرف عطف للإضراب (مهمه) مفعول به مقدم لـ(قطعت) (بعدَ) ظرف زمان منصوب بالفتحة متعلق بالفعل (قطع).

(٣) (من جلله) أي: من عِظَمِهِ في نفسي وقيل: معناه من أجله، والرسم: ما لصق بالأرض من آثار الديار كالرماد، والطلل ما علا وارتفع كالوتد ونحوه.

إعرابه: (رسم) مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال =

أما حذف غير (ربَّ) فهو نوعان:

الأول: قياسي مطرد، وهذا له مواضع منها:

١ ـ لفظ (الله) في القسم بدون عوض، نحو: اللهِ لأفعلن الخير، بجر لفظ (الله) بحرف القسم المحذوف؛ أي: واللهِ.

٢ ـ أن يكون في جواب سؤال اشتمل على حرف مثل الحرف المحذوف، نحو: في أيّ مدينة قضيت إجازة الأسبوع، فتقول: مكةَ؛ أي: في مكةَ.

٣ ـ أن يكون حرف الجر هو (لام التعليل) الداخلة على (كي) المصدرية، نحو: جئت كي أستفيد؛ أي: لكي أستفيد.

٤ ـ أن يكون الاسم المجرور بالحرف مصدراً مؤولاً من (أنَّ) مع معموليها، أو من (أنْ) والفعل والفاعل. وهذا الحذف مشروط بأمن اللبس، كما تقدم في باب المتعدي واللازم، نحو: فرحت أنَّك مواظب على الصلاة، أو: أفرح أنْ تواظب على الصلاة، والتقدير: فرحت بمواظبتك.

النوع الثاني: حذف سماعي، لا يجوز محاكاته لعدم اطراده، ومن أمثلته قول رؤبة بن العجاج[(١)]؛ خيرٍ والحمد لله، جواباً لمن قال له: كيف أصبحت؟

وهذا معنى **قوله**: (وحذفت رب فجرت بعد بل... إلخ) أي: حذفت (رب) وبقي عملها، وهو الجر بعد الأحرف الثلاثة: الواو والفاء وبل. وقد شاع الحذف وكثر بعد الواو، وقد تحذف حروف أخرى ـ سوى رب ـ ويبقى عملها. وبعض حالات الحذف والجر قد يكون مطرداً.

= المحل بالحركة التي تقتضيها (رُبَّ) المحذوفة، (وقفت في طلله) صفة (كدت) كاد فعل ماضٍ ناقص، والتاء اسمه، (أقضي الحياة) الجملة خبر (كاد)، والجملة من كاد واسمه وخبره في محل رفع خبر المبتدأ (رسم دار).

(١) هو رؤبة بن عبد الله العجاج، راجز من الفصحاء المشهورين، وممن يستدل بشعرهم، مات سنة ١٤٥هـ، وقد أسنَّ. [الأعلام (٣/ ٦٢)].

الْإِضَافَةُ

٣٨٥ ـ نُونًا تَلِي الْإِعْرَابَ أَوْ تَنْوِينَا ... مِمَّا تُضِيفُ ٱحْذِفْ كَ(طُورِ سِينَا)
٣٨٦ ـ وَالثَّانِيَ ٱجْرُرْ، وَٱنْوِ (مِنْ) أَوْ (فِي) إِذَا ... لَمْ يَصْلُحِ ٱلَّا ذَاكَ، وَاللَّامَ خُذَا
٣٨٧ ـ لِمَا سِوَى ذَيْنِكَ ....

لما فرغ المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ من ذكر المجرور بالحرف، شرع في الكلام على المجرور بسبب الإضافة.

تعريف الإضافة

والإضافة: نسبة تقيدية بين اثنين تقتضي جر الثاني أبداً، ومعنى نسبة: أي إسناد، ومعنى تقييدية: أي جاءت لإفادة التقييد، وهو نوع من أنواع الحصر والتحديد، فقولك: كتاب، هذا فيه إطلاق، فإذا قلت: كتاب خالد، حصل التقييد بالإضافة.

فإذا أريد إضافة اسم إلى آخر، ترتب على ذلك أحكام منها:

ما يترتب على الإضافة

الأول: وجوب حذف التنوين ـ إن وجد ـ في آخر المضاف قبل إضافته، مثل: ركبت سيارةً جديدةً، فإذا أضيف قيل: ركبت سيارةَ خليل، بحذف التنوين، وكذا تحذف نون المثنى ونون جمع المذكر السالم وملحقاتهما إن وقع أحدهما مضافاً مختوماً بالنون، وهي النون التي تلي حرف الإعراب، نحو: يسير الناس على جانبي الطريق، حاملو[1] العلم محترمون.

---

(١) لا تكتب الألف بعد الواو إلا إذا كانت ضميراً وهي واو الجماعة في فعل ماضٍ، نحو: كتبوا، أو مضارع محذوف النون: لم يكتبوا، أو أمر: اكتبوا، فخرج بذلك الواو التي من بنية الفعل، نحو: ندعو الشباب إلى الاستقامة، والواو التي هي علامة الرفع في جمع المذكر السالم كالمثال المذكور، أو الأسماء الخمسة، نحو: متقدمو العلماء هم أولو الفضل وذوو السبق، وخرج ـ أيضاً ـ الواو التي لإشباع ضمة الميم، وتسمى (واو الصلة)، كما في قول الشاعر: =

فإن كانت النون ليست للتثنية ولا للجمع، وهي النون التي لا تلي حرف الإعراب لم يجز حذفها، مثل: المحافظة على الصلاة عنوانُ الاستقامة، هؤلاء مساكينُ المدينة.

الحكم الثاني: جر المضاف إليه دائماً، والعامل فيه الجر عامل لفظي، وهو المضاف ـ على الأصح ـ لاتصال الضمير المضاف إليه به[١]، والضمير لا يتصل إلا بعامله، نحو: كتابك جديد.

الثالث: وجوب اشتمال الإضافة على حرف جرٍّ أصلي موضعه بين المضاف والمضاف إليه؛ لإيضاح العلاقة المعنوية بين المضاف والمضاف إليه، وهو أحد الأحرف الثلاثة وهي: من، في، اللام.

فتكون الإضافة بمعنى: (من) البيانية إذا كان المضاف إليه جنساً للمضاف، نحو: هذا خاتمُ ذهبٍ؛ أي: خاتم من ذهب.

وتكون بمعنى (في) الظرفية، إذا كان المضاف إليه ظرفاً واقعاً فيه المضاف، مكانيّاً، نحو: عثمان رضي الله عنه شهيد الدار؛ أي: شهيدٌ في الدار، أو زمانيّاً؛ كقوله تعالى: ﴿بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ [سبأ: ٣٣][٢] أي: مكرٌ في الليل والنهار، وقوله تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَآئِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ﴾ [البقرة: ٢٢٦] أي: تربصٌ في أربعة أشهر.

وتكون الإضافة بمعنى (اللام)، إذا لم يصلح معنى: (من) ولا (في)، نحو: هذا كتاب هشام؛ أي: كتاب لهشام، وتفيد الملك أو الاختصاص.

= **إلام الخلف بينكمو إلاما ... وهذه الضجة الكبرى علاما؟**
وفيم يكيد بعضكمو لبعض ... وتبدون العداوة والخصاما؟

(١) والفرق بين هذا القول والقول الآخر وهو أن الجار للمضاف إليه هو الإضافة أو عامل مقدر، هو أن العامل هنا لفظي مذكور، وعلى القول الثاني العامل معنوي، واللفظي أقوى من المعنوي.

(٢) أي: بل مكركم بنا بالليل والنهار هو الذي جعلنا نكفر بالله، قالوه ردّاً على قولهم لهم: (بل كنتم مجرمين) وأصل المكر: صرف الغير عما يقصده بحيلة، فإن تحرى بذلك فعلاً جميلاً فهو ممدوح، وإلا فهو مذموم، قاله الراغب.

وهذا الحكم مختص بالإضافة المعنوية، دون الإضافة اللفظية وسيأتي ذكرهما إن شاء الله، كما سيأتي ذكر بقية الأحكام المترتبة على الإضافة.

وهذا معنى **قوله**: (نوناً تلي الإعراب أو تنويناً... إلخ) أي: احذف من الاسم الذي تريد إضافته (نوناً تلي الإعراب) أي: تقع بعد علامة الإعراب، وهي الألف أو الواو أو الياء، أو احذف التنوين الذي في آخر الاسم، ثم مَثَّلَ لحذف التنوين من المضاف بكلمة: (طور) عند إضافتها إلى كلمة: (سينا) وهو مقصور من ممدود، وهو اسم جبل.

ثم **قال**: (اجرر) الثاني دائماً وهو المضاف إليه، وعند جره وإتمام الإضافة (انو) وتخيل وجود الحرف (من أو في) إذا لم يتحقق المعنى المراد إلا على نية أحدهما، فإذا لم يصلح أحدهما فخذ اللام وانوها فيما عدا الموضعين المذكورين.

* * *

٣٨٧ ـ ..... وَٱخْصُصْ أَوَّلَا ... أَوْ أَعْطِهِ التَّعْرِيفَ بِالَّذِي تَلَا
٣٨٨ ـ وَإِنْ يُشَابِهِ الْمُضَافُ (يَفْعَلُ) ... وَصْفًا فَعَنْ تَنْكِيرِهِ لَا يُعْزَلُ
٣٨٩ ـ كَـ(رُبَّ رَاجِينَا عَظِيمِ الْأَمَلِ ... مُرَوَّعِ الْقَلْبِ قَلِيلِ الْحِيَلِ)
٣٩٠ ـ وَذِي الْإِضَافَةُ ٱسْمُهَا لَفْظِيَّهْ ... وَتِلْكَ مَحْضَةٌ وَمَعْنَوِيَّهْ

الإضافة نوعان:

نوعا الإضافة
١ ـ تعريفهما
٢ ـ حكمهما

الأول: إضافة معنوية، وهي ما أفادت المضاف تعريفاً أو تخصيصاً ولا يكون المضاف فيها وصفاً مضافاً إلى معموله ـ كما في النوع الثاني ـ بل يغلب أن يكون المضاف فيها اسماً من الأسماء الجامدة الباقية على جمودها؛ كالمصادر، نحو: بكاء الطفل، صرير القلم، أو أسماء المصادر، مثل: عطاء، قُبْلة[1]، والمشتقات التي لا عمل لها؛ كأسماء الزمان والمكان والآلة، نحو: مَجْرَى، مَجْمَع، مَعْرِض، مِبْرَد، مِحْرَاث.. والمشتقات الدالة على زمن ماضٍ، نحو: كاتبُ الدرسِ أمسِ

(١) سيأتي الفرق بين المصدر واسم المصدر في باب «إعمال المصدر» إن شاء الله.

موجودٌ، وكذا أفعل التفضيل، نحو: المروءة أعظم فضيلة.

مثال ذلك: كتابُ خالدٍ جديد، فكلمة (كتاب) إذا أُخذت وحدها دلت على كتاب غير معين؛ لأنه (نكرة)، فإذا قلت: كتاب خالد.. بالإضافة فقد عينته وعرفته.

وإذا قلت: أسمع بكاءً، من غير إضافة كان لفظ البكاء عاماً، يشمل بكاء الطفل وبكاء المرأة وبكاء الرجل.. فإذا أضفته إلى نكرة وقلت: أسمع بكاءَ طفلٍ فقد خصصته وضيقت عمومه[(١)].

وسميت الإضافة في المثالين معنوية؛ لأنها أفادت المضاف أمراً معنويّاً وهو التعريف في المثال الأول؛ لأن المضاف إليه معرفة، والتخصيص في المثال الثاني؛ لأن المضاف إليه نكرة[(٢)].

---

(١) هناك أسماء مسموعة عن العرب ملازمة للتنكير لا تفيدها الإضافة تعريفاً ولا تخصيصاً، مثل: غير، تقول: جاءني رجل غيرك، فتصف بها النكرة مع إضافتها للضمير، إلا إذا وقعت بين ضدين لا قسيم لهما، مثل: العلم غير الجهل، فإنها تتعرف إن كان ما أضيفت إليه معرفة، ومنه قوله تعالى: ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنعَمتَ عَلَيهِم غَيرِ ٱلمَغضُوبِ عَلَيهِم وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ۝٧﴾ [الفاتحة: ٧] فوقعت (غير) صفة للموصول وهو معرفة، وقد وقعت بين متضادين؛ لأن المنعم عليه، والمغضوب عليه متضادان، أو يقال: إن الاسم الموصول لم يقصد به قوم بأعيانهم فهو قريب من النكرة.
ومن الألفاظ التي لا تقبل التعريف: (حسب) نحو: هذا خالد حَسْبَك من رجل، بالنصب على أنه حال من (خالد)، والحال لا يكون إلا نكرة، ومنها: (ناهيك) بمعنى: حسبك وكافيك، نحو: ناهيك بألفية ابن مالك، والمعنى: ألفية ابن مالك ناهيك عن طلب غيرها لكفايتها في النحو، فـ(ناهيك) خبر مقدم (بألفية) الباء حرف جر زائد، وألفية: مجرور لفظاً مرفوع محلاً على أنه مبتدأ مؤخر.

(٢) الفرق بين التعريف والتخصيص أن التعريف هو التعيين الذي يزيل الإبهام عن النكرة ويجعلها في عداد المعارف، ولذا قالوا: إن المضاف إلى معرفة هو في درجة المضاف إليه إلا المضاف للضمير فهو في درجة العلم وقد تقدم ذلك في أول النكرة والمعرفة، وأما التخصيص فهو تقليل الاشتراك المعنوي في النكرة، فالنكرة إذا أضيفت كقولك: خالد رجل علم، ضاق عمومها وصارت في درجة بين المعرفة والنكرة، فلم ترق في تعيين مدلولها وتحديد المراد بها إلى درجة المعرفة الخالصة ولم تنزل في إبهامها وشيوعها إلى درجة النكرة المحضة، ويتضح ذلك بتأمل المثال المذكور.

وتسمى (محضة) لأنها خالصة من نية الانفصال، لما بين طرفيها من قوة الاتصال والارتباط، ولهذا فهي على معنى حرف من حروف الجر كما مضى.

النوع الثاني: الإضافة اللفظية، وهي أن يكون المضاف فيها وصفاً عاملاً، وهو كل اسم فاعل أو مفعول بمعنى: الحال أو الاستقبال، أو صفة مشبهة ولا تكون إلا للدوام غالباً.

مثال ذلك: صانع المعروف مأجور، فـ(صانع) مضاف، وهو اسم فاعل للحال أو الاستقبال. وقد أضيف إلى معموله، فإن المضاف إليه ـ هنا ـ مفعول به في المعنى للمضاف وهو: (صانع).

ومثال اسم المفعول: محمود الخصال ممدوح.

ومثال الصفة المشبهة: كثير الكلام مذموم.

وهذا النوع لا يستفيد فيه المضاف من المضاف إليه تعريفاً ولا تخصيصاً، وإنما فائدتها التخفيف بحذف التنوين أو النون، كما سيأتي، ولهذا سميت الإضافة لفظية؛ لأن فائدتها ترجع إلى اللفظ لا إلى المعنى، كما في النوع الأول.

وتسمى (غير محضة) لأنها على تقدير الانفصال، تقول: هذا كاتبُ الدرسِ الآن، على تقدير: هذا كاتبٌ الدرسَ، ففيه ضمير مستتر هو الفاعل، وهو فاصل بين المضاف والمضاف إليه في حال الإضافة، والمعنى واحد وإنما أضيف طلباً للخفة.

والدليل على أن هذه الإضافة لا تفيد تعريفاً وقوع المضاف نعتاً للنكرة في قوله تعالى: ﴿هَدۡيَۢا بَٰلِغَ ٱلۡكَعۡبَةِ﴾ [المائدة: ٩٥]، فـ(بالغ) صفة لـ(هدياً) وهو نكرة، ولو كان المضاف (بالغ) اكتسب التعريف من المضاف إليه ما صح وقوعه نعتاً للنكرة.

وكذا دخول (رُبَّ) على المضاف مع إضافته لمعرفة، وهي لا

تدخل إلا على نكرة، كما تقدم في حروف الجر، نحو: رُبَّ مبلِّغٍ أوعى من سامع.

وأما الدليل أنها لا تفيد المضاف تخصيصاً، فلأن تخصيص الصنع بالمعروف في المثال المذكور (صانع المعروف) ليس بجديد؛ لحصوله قبل الإضافة، نحو: فلان صانعٌ معروفاً.

وهذا معنى **قوله**: (واخصص أولا... إلخ) أي: اخصص الأول (وهو المضاف) أو عرفه بالذي تلاه (وهو المضاف إليه) بمعنى: أن المضاف يتخصص أو يتعرف بالمضاف إليه، وهذا إذا كانت الإضافة معنوية.

ثم ذكر أن المضاف إذا كان وصفاً يشابه (يفعل) يريد: مشبهاً الفعل المضارع في العمل والدلالة على الحال والاستقبال، فإنه لا يعزل عن التنكير؛ أي: لا يفارق التنكير مطلقاً، سواء أضيف لمعرفة أو نكرة؛ لأن هذه الإضافة لا تفيده تعريفاً ولا تخصيصاً، ثم ذكر الأمثلة التي تؤيد ما يقول وهي (رُبَّ راجينا)، فالمضاف وهو كلمة (راجٍ) اسم فاعل لم يكتسب التعريف بإضافته إلى الضمير، بدليل دخول (رُبَّ) عليه، وهي لا تدخل إلا على نكرة.

والمثال الثاني: (عظيم الأمل) صفة مشبهة لم يكتسب التعريف بدليل وقوعه نعتاً لكلمة (راجٍ) وهي نكرة.

والمثال الثالث: (مُروَّعِ القلب) فالمضاف (مروع) اسم مفعول لم يكتسب التعريف بدليل وقوعه نعتاً ثانياً لكلمة (راجٍ) وهي نكرة.

والمثال الرابع: (قليلِ الحيل) فالمضاف (قليل) صفة مشبهة لم يكتسب التعريف بدليل وقعه نعتاً ثالثاً لكلمة (راجٍ).

ثم بيَّن أن هذه الإضافة تسمى (لفظيه) لما تقدم، وأما النوع الأول فتسمى (محضة) و(معنويه)، وتقدم بيان ذلك.

* * *

٣٩١ ـ وَوَصْلُ (أَلْ) بِذَا الْمُضَافِ مُغْتَفَرْ إِنْ وُصِلَتْ بِالثَّانِ كَـ(الْجَعْدِ الشَّعَرْ)
٣٩٢ ـ أَوْ بِالَّذِي لَهُ أُضِيفَ الثَّانِي كَـ(زَيْدٌ الضَّارِبُ رَأْسِ الْجَانِي)
٣٩٣ ـ وَكَوْنُهَا فِي الْوَصْفِ كَافٍ إِنْ وَقَعْ مُثَنًّى، أَوْ جَمْعًا سَبِيلَهُ اتَّبَعْ

حكم دخول «أل» على المضاف

في هذه الأبيات الإشارة إلى الحكم الرابع من أحكام الإضافة، وهو وجوب حذف (أل) من المضاف الذي إضافته محضة، ففي مثل: الكتاب جديد، تقول بعد الإضافة: كتاب القواعد جديد، بحذف أل من المضاف[1]، وكذا إذا كانت الإضافة غير محضة، لكن لما كانت الإضافة على نية الانفصال ـ كما تقدم ـ اغتفر ذلك في المسائل الآتية:

مواضع دخول «أل» على المضاف في الإضافة اللفظية

١ ـ أن توجد (أل) في المضاف والمضاف إليه، نحو: المنصفُ الناسِ محبوبٌ.

٢ ـ أن يكون المضاف إليه مضافاً لما فيه (أل)، نحو: المحبُّ فعلِ الخير سعيد.

٣ ـ أن يكون المضاف مثنى، نحو: الحافظا دروسهما مكافآن.

٤ ـ أن يكون المضاف جمع مذكر سالماً، نحو: المتقنو أعمالهم رابحون.

وهذا معنى **قوله**: (ووصل أل بذا المضاف مغتفر... إلخ) أي: اغتفر دخول (أل) على المضاف الذي إضافته لفظية، بشرط أن تزاد في الثاني (وهو المضاف إليه)، أو تزاد بالذي أضيف إليه الثاني، ثم مثَّل للأول **بقوله**: (كالجعد الشعر) فـ(أل) داخلة على المضاف والمضاف إليه، ومثَّل للثاني **بقوله**: (زيد الضارب رأس الجاني) فالمضاف إليه

(١) قالوا: لأن المضاف إلى معرفة في مثل: كتاب خالد جديد، تَعَرَّفَ بالإضافة فلا تدخل عليه (أل) لئلا يجتمع معرفان على معرف واحد، والمضاف إلى نكرة في نحو: أرى آثار أقدام، تخصَّص بالإضافة، ولو أدخلت عليه (أل) لزم إضافة المعرفة إلى النكرة، وهي ممنوعة.

(رأس) خالٍ من (أل) لكنه مضاف لما فيه (أل) وهو قوله: (الجاني)، وجَعِدَ الشعر: إذا كان فيه التواء وتقبُّض.

ثم ذكر حالة يصح فيها وجود (أل) في المضاف ولا يشترط وجودها في المضاف إليه، وهي أن يكون المضاف وصفاً مثنى أو جمعاً إذا (اتبع سبيل المثنى) والمراد به جمع المذكر السالم؛ لأنه يعرب بحرفين ويسلم فيه بناء الواحد، ويختم بنون زائدة تحذف عند الإضافة، وهذا احتراز من جمع التكسير.

* * *

استفادة المضاف من المضاف إليه التذكير والتأنيث

٣٩٤ ـ وَرُبَّمَا أَكْسَبَ ثَانٍ أَوَّلَا تَأْنِيثًا ٱنْ كَانَ لِحَذْفٍ مُوهَلَا

الحكم الخامس من أحكام الإضافة: جواز استفادة المضاف المذكر من المضافِ إليه المؤنثِ التأنيثَ، وذلك بشرطين:

الأول: أن يكون المضاف جزءاً من المضاف إليه، أو كلّاً له، أو وصفاً في المعنى له.

الثاني: أن يكون المضاف صالحاً للحذف وإقامة المضاف إليه مقامه دون أن يتغير المعنى.

فإذا تحقق الشرطان كان اكتساب المضاف التأنيث قياسيّاً، تصح محاكاته وإن كان أقل من التذكير.

فمثال ما هو جزء من المضاف إليه: قُطِعت بعضُ أصابعه، فصح تأنيث الفعل مراعاة لتأنيث نائب الفاعل (بعض) لإضافته إلى (أصابع) وهو مؤنث، ويصح الاستغناء بالمضاف إليه فيقال: قُطِعت أصابعُه.

ومثال المضاف الذي هو (كُلٌّ) للمضاف إليه، قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُّحْضَرًا﴾ [آل عمران: ٣٠] فقد أنث الفعل (تجد) لتأنيث فاعله المضاف (كل) الذي اكتسب التأنيث من المضاف إليه.

ومثال المضاف الذي هو وصف في المعنى للمضاف إليه قول الشاعر:

طُولُ اللَّيَالِي أَسْرَعَتْ فِي نَقْضِي طَوَيْنَ طُولِي وطَوَيْنَ عَرْضِي[(١)]

فقد أعاد الضمير مؤنثاً في قوله: (أسرعت) أي: هي، على مذكر وهو قوله: (طول) لأنه اكتسب التأنيث من المضاف إليه (الليالي).

فإن تخلف واحد من الشرطين لم يجز التأنيث، فمثال تخلف الأول: أعجبني يوم الجمعة، فلا يصح: أعجبتني يوم الجمعة؛ لأن المضاف ليس كلّاً ولا بعضاً مع أنه صالح للحذف، فيقال: أعجبتني الجمعة.

ومثال تخلف الثاني: خرج غلام هند، فلا يصح: خرجت غلام هند؛ إذ لا يقال: خرجت هند، ويفهم منه خروج الغلام.

وأما العكس وهي استفادة المضاف المؤنث من المضاف إليه التذكير فهي جائزة بالشرطين المذكورين، ولكنها قليلة في النصوص المأثورة قلّة لا تبيح القياس عليها، ومن أمثلة ذلك قول الشاعر:

إِنَارَةُ العَقْلِ مَكْسُوفٌ بِطَوْعِ هَوًى وعَقْلُ عَاصِي الهَوى يَزْدَادُ تَنْوِيرَا[(٢)]

فقد أعاد الضمير مذكراً في قوله: (مكسوف) على (إنارة) وهو

---

(١) إعرابه: (طول) مبتدأ (الليالي) مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة للثقل (أسرعت) الجملة خبر المبتدأ (في نقضي) في: حرف جر، (نقضي) اسم مجرور بكسرة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، أو مجرور بالكسرة الظاهرة، وياء المتكلم مضاف إليه، (طوين) فعل وفاعل، (طولي) مفعول به، والياء مضاف إليه (وطوين عرضي) مثله.

(٢) معناه: أن مطاوعة النفس والجري وراء الشهوات يغطي نور العقل ووضاءة البصيرة، وعصيانُ الهوى ومخالفةُ النفس يزيد العقل نوراً، قال العيني: (وفيه معنى رائق وموعظة حسنة).

إعرابه: (إنارة) مبتدأ (العقل) مضاف إليه، (مكسوف) خبر المبتدأ، وفيه ضمير مستتر نائب فاعل، (بطوع) متعلق بـ(مكسوف) (هوى) مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين منع من ظهورها التعذر، (وعقل) مبتدأ (عاصي الهوى) مضاف إليه، وعاصي مضاف والهوى مضاف إليه، (يزداد) الجملة خبر المبتدأ (تنويراً) منصوب على التمييز، قاله العيني، وقال محمد عبد الحميد: إنه مفعول به لـ(يزداد).

مؤنث؛ لأنه اكتسب التذكير من المضاف إليه، والقياس: إنارة العقل مكسوفة بطوع هوى؛ لأنه خبر عنه.

وإلى المسألة الأولى أشار **بقوله**: (وربما أكسب ثانٍ أولا... إلخ) أي: إن الثاني ـ وهو المضاف إليه، قد يفيد الأول ـ وهو المضاف التأنيث، إن كان الأول صالحاً للحذف والاستغناء عنه بالثاني كما تقدم، ولم يذكر الشرط الآخر.

وقوله: (وربما) يفيد أن ذلك قليل، ومراده التقليل النسبي؛ أي: قليل بالنسبة للكثرة التي لا يكتسب فيها المضاف التأنيث من المضاف إليه، وخص التأنيث بالذكر لأنه الأغلب.

وقوله: (مُوهَلَا): بفتح الهاء بمعنى: مؤهَّل؛ أي: صالح، والفعل: أَوْهَلَ تقول: أوهلت الرجل للعمل؛ أي: جعلته صالحاً له وأهلاً لمزاولته.

* * *

حكم إضافة الاسم إلى ما اتحد به في المعنى

٣٩٥ ـ وَلَا يُضَافُ ٱسْمٌ لِمَا بِهِ ٱتَّحَدْ مَعْنًى، وَأَوِّلْ مُوهِمًا إِذَا وَرَدْ

تقدم أن الغرض من الإضافة هو تعريف المضاف بالمضاف إليه أو تخصيصه به، والشيء لا يتعرف بنفسه ولا يتخصص، فلا بد أن يكون غيره في المعنى، لذا منع البصريون إضافة الشيء إلى نفسه؛ كإضافة المرادف إلى مرادفه[(١)]، فلا يقال: قمحُ برٍّ، ولا إضافة الموصوف إلى صفته فلا يقال: جاء رجلُ فاضلٍ، ولا إضافة الصفة إلى الموصوف فلا يقال: جاء فاضلُ رجلٍ.

وإذا جاء من كلام العرب ما يوهم جواز ذلك وجب تأويله بما يساير القاعدة المذكورة؛ كقولهم: سعيدُ كرزٍ[(٢)]، فإن ظاهره أنه من إضافة الشيء إلى نفسه؛ لأن المراد بسعيد وكرز شخص واحد، فيؤول

(١) المرادف: ما اختلف لفظه واتفق معناه.

(٢) كُرز: كبُرْج: خِرْجُ الراعي، وكقُبَّر: اللئيم والخبيث الحاذق (قاموس).

الأول بالذات. والثاني بالاسم، فكأنه قال: جاءني مسمى كرز؛ أي: مسمى هذا الاسم.

وأما ما ظاهره إضافة الموصوف إلى صفته، فمؤول على حذف المضاف إليه؛ كقولهم: حبةُ الحمقاءِ، وصلاةُ الأولى، ومسجدُ الجامع، وقولهم: جَرْدُ قطيفةٍ، وسَحْقُ عمامةٍ[(١)]، والأصل: حبة البقلة الحمقاء، وصلاة الساعة الأولى، ومسجد المكان الجامع، فالحمقاء صفة للبقلة لا للحبة، والأولى صفة للساعة لا للصلاة، والجامع صفة للمكان لا للمسجد، ثم حذف المضاف إليه وهو (البقلة، والساعة، والمكان) وأقيمت صفته مقامه، فلم يضف الموصوف إلى صفته بل إلى صفة غيره وهو المضاف إليه المحذوف، وأما إضافة الصفة إلى الموصوف فهو مؤول على تقدير موصوف وإضافة الصفة إلى جنسها؛ أي: شيء جَرْد من جنس القطيفة، وشيء سحق من جنس العمامة.

وقال الكوفيون يجوز إضافة الشيء إلى نفسه، بشرط اختلاف لفظي المضاف والمضاف إليه، واستدلوا بالسماع والقياس، ووافقهم ابن مالك في «التسهيل»[(٢)].

أما السماع فما ورد في الكتاب والسنة؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَدَارُ ٱلْآخِرَةِ﴾ [النحل: ٣٠]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ حَقُّ ٱلْيَقِينِ ﴿٩٥﴾﴾ [الواقعة: ٩٥]، وقوله تعالى: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ﴾ [ق: ١٦]، وقوله تعالى: ﴿فَأَنۢبَتْنَا بِهِۦ جَنَّٰتٍ وَحَبَّ ٱلْحَصِيدِ﴾ [ق: ٩]، وقوله تعالى: ﴿فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ سَيْلَ ٱلْعَرِمِ﴾ [سبأ: ١٦]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا كُنتَ بِجَانِبِ ٱلْغَرْبِيِّ﴾ [القصص: ٤٤][(٣)]، وقوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمْ سُوٓءُ ٱلْحِسَابِ﴾ [الرعد: ١٨].

---

(١) جرد بمعنى: مجرودة، وسحق: بمعنى: بالية؛ أي: قطيفة مجرودة؛ أي: ذهب خَمْلها وخَلِقَتْ.

(٢) «التسهيل وشرحه» لابن مالك (٣/ ٢٢٥ وما بعدها).

(٣) انظر: «دراسات لأساليب القرآن الكريم» (٣/ ٣/ ٣٤٤).

ومن السنة قوله ﷺ: «**يا نساءَ المسلماتِ، لا تَحقِرنَّ جارة لجارتها ولو فِرْسِنَ شاة**»[(١)]، وقوله عليه الصلاة والسلام: «**خير الصدقة ما كان عن ظهر غنى**»[(٢)].

وأما القياس فقالوا: إن العرب أجازت عطف الشيء على نفسه إذا اختلف اللفظان؛ كقول قائلهم:

وأَلْفَى قَوْلَهَا كَذِباً ومَيْنَا

والمين هو الكذب، والأصل في عطف النسق المغايرة، والمضاف والمضاف إليه؛ كالمعطوف والمعطوف عليه.

وهذا القول هو المختار في هذه المسألة، ولا داعي لتلك التأويلات القائمة على الحذف والتقدير الذي لا يخلو من تعسف، مع كثرة الوارد كثرة تكفي للقياس عليه، ثم إن هذه الإضافة لا تخلو من فائدة؛ كالإيضاح والتوكيد.

وقد ذكر **ابن مالك** رَحِمَهُ اللَّهُ مذهب البصريين **فقال**: **(ولا يضاف اسم لما به اتحد معنى...** إلخ) أي: لا يضاف اسم لآخر اتحد معه في المعنى، والمراد بالاتحاد في المعنى: ما يشمل الترادف والتساوي، سواء كان بحسب الوضع كالإنسان والناطق، أو بحسب المراد

---

(١) متفق عليه. وفِرْسِن: بكسر الفاء والمهملة بينهما راء ساكنة، ما دون الرسغ من يدها، وقيل: هو عظم قليل اللحم، والمقصود المبالغة في الحث على الإهداء ولو في الشيء اليسير، وخص النساء بالخطاب لأنه يغلب عليهن استصغار الشيء والتباهي بالكثرة. (راجع «فتح الباري» ٥/ ١٩٧).

(٢) أخرجه البخاري من حديث أبي هريرة (٣/ ٢٩٤ فتح) ومن حديث حكيم بن حزام؛ وأخرجه مسلم من حديث حكيم بن حزام رقم (١٠٣٤)؛ قال في «المصباح المنير» ص(٣٨٧)، مادة (ظهر): و(أفضل الصدقة ما كان عن ظهر غنى) المراد نفس الغنى، ولكن أضيف للإيضاح والبيان، كما قيل: (ظهر) الغيب، و(ظهر) القلب، والمراد نفس الغيب ونفس القلب، ومنه نسيم الصبا، وهي نفس الصبا، لاختلاف اللفظين طلباً للتأكيد. قال بعضهم: ومن هذا الباب: ﴿لَحَقُّ ٱلْيَقِينِ﴾ ﴿وَلَدَارُ ٱلْآخِرَةِ﴾.

كالموصوف والصفة ـ على ما تقدم ـ وإذا ورد ما يوهم ذلك يجب تأويله على النحو الذي سلف.

* * *

أقسام الاسم من حيث الإضافة

٣٩٦ ـ وَبَعْضُ ٱلْأَسْمَاءِ يُضَافُ أَبَدَا وَبَعْضُ ذَا قَدْ يَأْتِ لَفْظًا مُفْرَدَا

الغالب على الأسماء أن تكون صالحة للإضافة وعدم الإضافة، مثل: غلام، كتاب، قلم.

ومن الأسماء ما تمتنع إضافته، ومنه أغلب الأسماء المبنية؛ كالضمائر، وأسماء الإشارة، والأسماء الموصولة، وأسماء الشرط، وأسماء الاستفهام، باستثناء (أي) من الثلاثة الأخيرة، فإنها تقع مضافة كما سيأتي ـ إن شاء الله ـ.

ومن الأسماء ما تجب إضافته إلى المفرد، ومنها ما تجب إضافته إلى الجملة.

ما يجب إضافته إلى المفرد

أما النوع الأول وهو ما تجب إضافته إلى المفرد ـ وهو المراد بهذا البيت ـ فهو نوعان:

الأول: ما يلزم الإضافة لفظاً ومعنى، فلا يستعمل مفرداً ـ أي: بلا إضافة ـ مثل: عند، لدى، سوى، قصارى الشيء، وحماداه، بمعنى: غايته.

الثاني: ما يلزم الإضافة معنى دون لفظ، فيحذف المضاف إليه لفظاً، ويُنوى معناه، ويُستغنى عنه بالتنوين المسمى: (تنوين العوض)، مثل: كل[1]، بعض، قال تعالى: ﴿وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾ [يس: ٤٠]، وقال تعالى: ﴿تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [البقرة: ٢٥٣]، وقوله تعالى: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء: ١١٠] وسيأتي كل من القسمين ـ إن شاء الله ـ.

---

(١) حذف المضاف إليه مع (كل) مشروط بألا تقع توكيداً ولا نعتاً، فإن كانت كذلك فهي من النوع الأول الذي يلزم الإضافة لفظاً ومعنى، نحو: حضر الضيوف كلهم، وأنت الرجل كل الرجل، فـ(كل) نعت لـ(الرجل).

وهذا معنى **قوله**: (وبعض الأسماء يضاف أبدَا... إلخ) أي: بعض الأسماء لا بد من إضافته حتماً (وبعض ذا) أي: وبعض ما لزم الإضافة حتماً قد يستعمل (لفظاً مفرداً) أي: مقطوعاً عن الإضافة لفظاً لا معنى.

* * *

ما يضاف للضمير

٣٩٧ ـ وَبَعْضُ مَا يُضَافُ حَتْمًا ٱمْتَنَعْ إِيلَاؤُهُ ٱسْمًا ظَاهِرًا حَيْثُ وَقَعْ

٣٩٨ ـ كَ(وَحْدَ، لَبَّيْ، وَدَوَالَيْ، سَعْدَيْ) وَشَذَّ إِيلَاءُ (يَدَيْ) لِـ(لَبَّيْ)

الأسماء الملازمة للإضافة إلى المفرد لفظاً ومعنى ثلاثة أنواع:

الأول: ما يضاف للظاهر والضمير، مثل: كلا وكلتا.

الثاني: ما يختص بالظاهر، مثل: أُولي وأولات، وذي وذات، قال تعالى: ﴿نَحْنُ أُوْلُواْ قُوَّةٍ﴾ [النمل: ٣٣]، وقال تعالى: ﴿وَأُوْلَٰتُ ٱلْأَحْمَالِ﴾ [الطلاق: ٤]، وقال تعالى: ﴿وَذَا ٱلنُّونِ﴾ [الأنبياء: ٨٧]، وقال تعالى: ﴿حَدَآئِقَ ذَاتَ بَهْجَةٍ﴾ [النمل: ٦٠].

الثالث: ما يختص بالضمير ـ وهو المراد هنا ـ وهو نوعان:

الأول: ما يضاف لكل ضمير، وهو (وَحْدَ)، نحو: لا أسافر وحدِي، لا تسافر وحدَك، من سافر وحدَه لم يمتثل نهي الشرع.

الثاني: ما يختص بضمير المخاطب، وهي مصادر مثناة لفظاً ومعناها التكرار الذي يزيد على اثنين، مثل: لبيك وسعديك ودواليك، قال ﷺ: «**لبيك اللهم لبيك، لبيك لا شريك لك لبيك، إن الحمد والنعمة لك والملك، لا شريك لك**»، قال نافع: وكان عبد الله بن عمر يزيد فيها **لبيك لبيك وسعديك، والخير بيديك والرغباء إليك والعمل**[(١)].

و(لبيك) معناها: إجابة بعد إجابة، من (لَبَّ) بمعنى: (ألبَّ) تقول: أُلِبُّ لك إلبابين؛ أي: أقيم لطاعتك إلباباً كثيراً؛ لأن التثنية للتكرير.

قال تعالى: ﴿ثُمَّ ٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ﴾ [الملك: ٤] أي: كرات، و(لبيك)

(١) أخرجه البخاري (٣/٤٠٨)؛ ومسلم (١١٨٤)، والزيادة لمسلم دون البخاري.

مفعول مطلق منصوب بالياء إلحاقاً لها بالمثنى مراعاة للفظها، وليست مثنى حقيقة من ناحية معناها، وعاملها محذوف تقديره: أجيب، والكاف مضاف إليه.

وقوله: (وسعديك) أي: سَعْداً بعد سعد، والسعد والسعود: اليُمن والبركة؛ أي: يمناً وبركة في تلبيتك، وهو منصوب بالياء إلحاقاً له بالمثنى، على أنه مفعول مطلق، وعامله محذوف يقدر بما يناسب، والكاف مضاف إليه.

وأما (دواليك) فنحو: أخذ محمد يصعد ويهبط دواليك، بمعنى: تداولاً بعد تداول؛ أي: توالياً بعد توال، وإعرابه كما تقدم.

وقد شذ إضافة إحدى هذه الكلمات وأشباهها إلى ضمير غير ضمير المخاطب أو إلى اسم ظاهر، فالأول؛ كقول الشاعر:

لَقُلْتُ لَبَّيْهِ لِمَنْ يَدْعُونِي

فأضاف (لبَّيْ) إلى ضمير الغائب، وهو الهاء، وهذا شاذ.

والثاني كقوله:

دَعَوْتُ لِمَا نَابَنِي مِسْوَراً فَلَبَّى فَلَبَّيْ يَدَيْ مِسْوَرِ[1]

فأضاف (لبَّيْ) إلى اسم ظاهر، وهو (يدي)، وهذا شاذ.

قال ابن مالك: (وبعض ما يضاف حتماً امتنع... إلخ) أي: إن بعض الأسماء الملازمة للإضافة يمتنع أن يليه الاسم الظاهر حيث وقع من الأسلوب، وإنما يجب أن يليه الضمير، (كوحد، لبَّيْ، ودواليْ سعدَيْ) ثم حكم بالشذوذ على وقوع المضاف إليه اسماً ظاهراً وهو (يد) بعد كلمة (لبَّيْ) يشير بذلك إلى البيت المذكور.

---

(١) قيل: إن هذا رجل دعا آخر اسمه (مسور) ليساعده في مال لزمه فأجابه إلى ذلك فقال: هذا البيت، و(لبى) الأول فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر (فلبي) الفاء عاطفة، (ولبَّى) مفعول مطلق منصوب بفعل محذوف، و(يدي) مضاف إليه مجرور بالياء؛ لأنه مثنى، وهو مضاف و(مسور) مضاف إليه.

ما يضاف للجملة وجوباً أو جوازاً

٣٩٩ ـ وَأَلْزَمُوا إِضَافَةً إِلَى الْجُمَلْ (حَيْثُ) وَ(إِذْ)، وَإِنْ يُنَوَّنْ يُحْتَمَلْ

٤٠٠ ـ إِفْرَادُ (إِذْ)، وَمَا كَـ(إِذْ) مَعْنًى كَـ(إِذْ) أَضِفْ جَوَازًا نَحْوُ: (حِينَ جَا نُبِذْ)

تقدم أن من الأسماء ما تجب إضافته إلى المفرد، ومنها ما تجب إضافته إلى الجملة، والأول مضى الكلام عليه، وأما الثاني فهو ثلاثة أسماء: (حيث، وإذ، وإذا).

والكلام الآن على (حيث) و(إذا)، أما (إذ) فسيأتي الكلام عليها إن شاء الله.

فالأول (حيث) وهو ظرف مكان مبني على الضم في محل نصب، ويضاف إلى الجملة الاسمية، نحو: جلست حيثُ المكانُ جميلٌ، والفعلية، نحو: اجلس حيث أردتَ، أو حيث تريد، والأكثرون على أن إضافتها للمفرد شاذة، نحو: جلست حيث الهدوءِ؛ لأن العرب لم تضفها في الأكثر إلا إلى الجملة، ويرى فريق آخر في مقدمتهم الكسائي جواز إضافتها للمفرد، وحجته أن الأمثلة المسموعة أمثلة فصيحة، وهي مع قلّتها كافية للقياس عليها؛ لأنها قلّة نسبية؛ أي: بالنسبة لإضافتها إلى الجملة، ومن ذلك قول الشاعر:

أَمَا تَرَى حَيْثُ سُهَيلٍ طَالِعَا نَجْماً يُضِيءُ كالشِّهَابِ لامِعَا[1]

فأضاف (حيث) إلى المفرد (سهيل).

---

(١) سهيل: نجم يبرد الليل عند طلوعه، وتنضج التمور والفواكه، الشهاب: شعلة من نار ساطعة.

إعرابه: (أما) الهمزة للاستفهام، وما: نافية أو الكلمة كلها أداة استفتاح، (ترى) فعل مضارع والفاعل (أنت) (حيث) مفعول به، مبني على الضم في محل نصب (سهيل) مضاف إليه (طالعاً) حال من (حيث) أي: ترى مكان سهيل حال كونه طالعاً فيه، أو حال من (سهيل)، (نجماً) منصوب على المدح بفعل محذوف، أو يكون (حيث) ظرف مكان مبني على الضم في محل نصب و(طالعاً) مفعول به، و(نجماً) بدل من (طالعاً) (يضيء) الجملة في محل نصب صفة لـ(نجماً) (كالشهاب) متعلق بيضيء (لامعاً) حال من فاعل يضيء.

وعلى هذا القول فلا داعي للتأويل أو الحكم بالشذوذ، ومع القول بوجاهة هذا القول إلا أن الأولى محاكاة الكثير..

والثاني: (إذ) فهو ظرف للزمان الماضي[(١)] المبهم، مبني على السكون في محل نصب[(٢)]، ويضاف إلى الجملة الاسمية، نحو: جئت إذ المطرُ هاطلٌ، قال تعالى: ﴿أَيَأْمُرُكُم بِٱلْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ٨٠]، والفعلية التي فعلها ماضٍ لفظاً ومعنى، نحو: جئت إذ هطل المطر، أو معنى فقط؛ كقوله تعالى: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ ٱلْقَوَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ وَإِسْمَٰعِيلُ﴾ [البقرة: ١٢٧]، وقوله تعالى: ﴿وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ [الأنفال: ٣٠]، وقوله تعالى: ﴿وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِىٓ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ﴾ [الأحزاب: ٣٧]؛ لأن ما ذكر متقدم على نزول الآية[(٣)].

ويلحق بـ(إذ) ما أشبهها من الأسماء في كونه ظرفاً يدل على الزمان الماضي المبهم، مثل: حين، وقت، زمن، لحظة، وكذلك يوم وساعة ـ إذا أريد بهما مطلق الزمان ـ.

---

(١) وقد تكون ـ على الأصح ـ ظرفاً للزمان المستقبل بمعنى: (إذا) حين تقوم القرينة الدالة عليه، كقوله تعالى: ﴿وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ ٱلْحَسْرَةِ إِذْ قُضِىَ ٱلْأَمْرُ﴾ [مريم: ٣٩]، وقوله تعالى: ﴿وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ ٱلْـَٔازِفَةِ إِذِ ٱلْقُلُوبُ لَدَى ٱلْحَنَاجِرِ كَٰظِمِينَ﴾ [غافر: ١٨]، وقوله تعالى: ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ۝٧٠ إِذِ ٱلْأَغْلَٰلُ فِىٓ أَعْنَاقِهِمْ﴾ [غافر: ٧٠ ـ ٧١]. وكل ذلك مستقبل لم يحصل منه شيء فيما مضى من الزمان، قال ابن مالك في «شواهد التوضيح والتصحيح» ص(٩): (وقوله: (إذ يخرجك قومك) استعمل فيه (إذ) موافقة لـ(إذا) في إفادة الاستقبال، وهو استعمال صحيح، غفل عن التنبيه إليه أكثر النحويين...) والجمهور لا يثبتون ذلك، بل النصوص الواردة فيه في باب تنزيل المستقبل المحقق الوقوع منزلة ما قد وقع وهو الماضي، فتكون النكتة البلاغية فيه القطع بأنه آت لا محالة، ومع أن غاية الرأيين واحدة، إلا أنه يؤيد الأول قوله تعالى: ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ۝٧٠ إِذِ ٱلْأَغْلَٰلُ فِىٓ أَعْنَاقِهِمْ﴾، فإن (يعلمون) مستقبل لفظاً ومعنى، لدخول حرف التنفيس عليه، وقد عمل في (إذ) فيلزم أن يكون بمنزلة (إذا).

(٢) قد تكون في محل جر مضافاً إليه إذا أضيفت إلى لفظ دال على الزمان، مثل: يومئذ، حينئذ، ساعتئذ، ليلتئذٍ غداتئذٍ، عشيتئذٍ... ويلزمها تنوين العوض، كما مر في أول الكتاب، وهو عوض عن المضاف إليه المحذوف، وهو الجملة التي أضيفت (إذ) إليها، وتقدير هذه الجملة يدل عليه سياق الكلام.

(٣) انظر: «مغني اللبيب» (١/ ٨١، ٨٤).

فهذه الأسماء ونظائرها تضاف إلى ما تضاف إليه (إذ) من الجملة الاسمية والفعلية، تقول: حضرتُ حينَ انصرفتَ، هذا يومُ ينفع الجد، نزل المطر على حينِ الفلاحُ قانطٌ.

وإضافتها إلى الجملة جائزة لا واجبة، فيصح أن تضاف إلى المفرد بخلاف (إذ) فإنها لا تضاف إلا إلى الجملة ـ كما مضى ـ تقول: ساعدتني في وقت الشدائد، استيقظت وقت الفجر.

فإن كان الظرف غير ماضٍ ـ وهو المستقبل ـ لم يُجر مُجرى (إذ) في الإضافة إلى الجملة بنوعيها، بل يعامل معاملة (إذا) فلا يضاف إلى الجملة الاسمية[1] بل إلى الفعلية، نحو: أجيئك حين يجيء والدك من سفره.

وإن كان غير مبهم ـ وهو الظرف المحدود ـ لم يضف إلى الجملة؛ لأنه لم يسمع، بل يضاف إلى المفرد، مثل: شهر، حول، سنة، عام ونحو ذلك، تقول: شهرُ رمضانَ مباركٌ، سنةَ ثمانٍ فتحُ مكةَ..

وهذا معنى **قوله**: (وألزموا إضافة إلى الجمل... إلخ) أي: ألزم النحاة (حيث) و(إذ) الإضافة إلى الجمل مطلقاً، محاكاة للكلام الفصيح، وإن ينون (إذ) بحذف المضاف إليه، كان من المحتمل الجائز إفرادها؛ أي: قطعها عن الإضافة لفظاً لا معنى، وما كان مثل (إذ) في كونه اسم زمان ماضٍ مبهم فهو (كإذ) في إضافته إلى الجملة بنوعيها، لكن إضافته جائزة لا واجبة، ثم مثَّل لما يشبه (إذ) في **قوله**: (حين جا نبذ) أي: حين جاء المجرم نُبذ شأنه، وقُصر (جا) للضرورة.

---

(١) هذا قول جمهور النحاة أن (إذا) لا تضاف إلى جملة اسمية، وكذا ما أشبهها، لكن وقع في القرآن الكريم إضافة ما أشبهها إلى جملة اسمية؛ كقوله تعالى: ﴿يَوْمَ هُم بَٰرِزُونَ لَا يَخْفَىٰ عَلَى ٱللَّهِ مِنْهُمْ شَىْءٌ﴾ [غافر: ١٦]، وقوله تعالى: ﴿يَوْمَ هُمْ عَلَى ٱلنَّارِ يُفْتَنُونَ ﴿١٣﴾﴾ [الذاريات: ١٣] وفي كلام العرب قول سواد بن قارب ـ وقد تقدم ـ:

فكن لي شفيعاً يوم لا ذو شفاعة ... بمغنٍ فتيلاً عن سواد بن قارب

الحكم الإعرابي لما يضاف إلى الجملة جوازاً

٤٠١ ـ وَٱبْنِ أَوَ ٱعْرِبْ مَا كَ(إِذْ) قَدْ أُجْرِيَا وٱخْتَرْ بِنَا مَتْلُوَّ فِعْلٍ بُنِيَا
٤٠٢ ـ وَقَبْلَ فِعْلٍ مُعْرَبٍ أَوْ مُبْتَدَا أَعْرِبْ، وَمَنْ بَنَى فَلَنْ يُفَنَّدَا

تقدم أن ما يضاف إلى الجملة قسمان:

الأول: ما يضاف إلى الجملة لزوماً، وهو (حيث، وإذ) وحكمهما البناء، كما تقدم.

الثاني: ما يضاف إلى الجملة جوازاً وهو ما أشبه (إذ) في كونه اسم زمان ماضٍ مبهم، فهذا يجوز فيه وجهان:

١ ـ الإعراب، حملاً على الأصل في الأسماء.

٢ ـ البناء، حملاً على (إذ) لأنها مبنية.

سواء أضيف إلى جملة فعلية صدرت بفعل مبني بناءً أصليّاً أو عارضاً، أو جملة فعلية صدرت بمضارع معرب أو جملة اسمية، لكن المختار فيما أضيف إلى جملة فعلية صدرت بفعل مبني البناءُ، نحو: استيقظت على حينَ أذن المؤذن، فـ(حينَ) اسم زمان مبهم مبني على الفتح في محل جر، وهو الأحسن، ويجوز (على حينِ) فهو اسم مجرور بالكسرة الظاهرة، ومنه قوله ﷺ: «**من حج فلم يرفُثْ ولم يفسق رجع من ذنوبه كيومَ ولدته أمه**»[(١)]، فيجوز الفتح على البناء، والكسر على الإعراب.

وأما ما وقع قبل فعل معرب أو قبل مبتدأ فالمختار فيه الإعراب، ويجوز البناء، نحو: هذا أوانُ يزرع القمح، فيجوز في (أوان) الرفع على أنه خبر، ويجوز البناء على الفتح، والأول أرجح، ونحو: نزل المطر على حين الفلاح قانط، يجوز (على حِينِ) بالكسر على الإعراب، و(على حِينَ) بالفتح على البناء، والأول أرجح، ومنه قوله تعالى: ﴿هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ [المائدة: ١١٩]. فقد قرأ السبعة إلا نافعاً المدني

(١) متفق عليه.

بالرفع على الإعراب، على أنه خبر المبتدأ (هذا). وقرأ نافع بالفتح على البناء، فهو مبني على الفتح في محل رفع خبر.

وهذا معنى **قوله**: (وابن أو اعرب... إلخ) أي: ابن أو أعرب ما أُجري مُجرى (إذ) في كونه اسم زمان ماضٍ مبهم، ولكن المختار بناءُ (متلو فعل بنيا) ـ أي: ما تلاه ووقع بعده فعل مبني، سواء أكان ماضياً أم مضارعاً مبنياً ـ وإعرابُ ما تلاه مبتدأٌ أو فعلٌ معربٌ وهو المضارع، ومن بنى في جميع الحالات (فلن يفندا) أي: فلن يُغَلَّط. والألف للإطلاق، وكذا في **قوله**: (ما كإذ قد أجريا).

* * *

٤٠٣ ـ وَأَلْـزَمُـوا (إِذَا) إِضَـافَـةً إِلَـى جُمَلِ ٱلْأَفْعَالِ كَ(هُنْ إِذَا ٱعْتَلَى)

إضافة (إذا) إلى الجملة الفعلية

ذكر في هذا البيت الاسم الثالث الذي يضاف إلى الجملة وجوباً، وهو (إذا) الشرطية[1]، الدالة على الزمان المستقبل، وهو مبني على السكون في محل نصب.

وهو لا يضاف إلا إلى الجملة الفعلية، والأكثر أن يكون فعلها ماضياً، وقد يكون مضارعاً، نحو: إذا دعوتني أجيبك، أو إذا تدعوني أجيبك، فـ(إذا) ظرف لما يستقبل من الزمان، خافض لشرطه، منصوب بجوابه، وهو مضاف وجملة (دعوتني) في محل جر مضاف إليه.

ولا تضاف إلى الجملة الاسمية إلا على رأي الأخفش والكوفيين فيجوز: أجيئك إذا خالد عندك. وهذا القول مؤيد بما يزيد على عشرين آية من القرآن، كما في سورة الانفطار والانشقاق والتكوير والمرسلات، قال تعالى: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنفَطَرَتْ ۝١﴾ [الانفطار: ١]، ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ ۝١﴾

(١) هذا هو الغالب في (إذا)، وقد تكون للظرفية المحضة، وعلامتها: ألا يكون لها جواب؛ كقوله تعالى: ﴿وَٱلَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ ۝١ وَٱلنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ ۝٢﴾ [الليل: ١ ـ ٢]، بخلاف: ﴿إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ وَٱلْفَتْحُ ۝١﴾ فهي ظرفية شرطية، وجوابها: ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ ...﴾.

[الانشقاق: ١]. فوليَ (إذا) اسم، بالإضافة إلى الشواهد من كلام العرب، ومن ذلك قول الشاعر:

إذا بَاهِلِيٌّ تَحْتَهُ حَنْظَلِيَّةٌ لَهُ وَلَدٌ مِنْهَا فَذَاكَ المُذَرَّعُ[(١)]

فأتى بالاسم بعد (إذا) وجعل بعده ظرفاً، واستغنى به عن الفعل، ولا يفعل ذلك بأداة تختص بالفعل.

وهذا القول هو الأظهر في هذه المسألة، وهو أن (إذا) تضاف إلى الجملة الفعلية كثيراً، وإلى الجملة الاسمية قليلاً، استناداً لما ورد من النصوص، فيكون الاسم بعدها مبتدأ، وما بعده خبر، ولا حاجة إلى التكلف في تأويلها بتقدير فعل يلي (إذا).

وقد اختار ابن مالك هذا القول في كتابه «التسهيل» حيث يقول في باب (الظروف وهو باب المفعول فيه): (ومنها: إذا، للوقت المستقبل مضمنة معنى الشرط غالباً، . . وتضاف أبداً إلى جملة مصدرة بفعل ظاهر أو مقدر قبل اسم يليه فعل، وقد تغني ابتدائية اسم بعدها عن تقدير فعل وفاقاً للأخفش[(٢)] . .) قال في شرحه: (وبقوله أقول؛ لأن طلب (إذا) للفعل ليس كطلب (إنْ) بل طلبها له كطلب ما هو بالفعل أولى مما لا عمل له فيه، كهمزة الاستفهام، فكما لا يلزم فاعلية الاسم بعد الهمزة لا

---

(١) باهلي: منسوب إلى باهلة، وهي قبيلة من قيس عيلان، أَكْثَرَ الشعراءُ من ذمها، حنظلية: نسبة إلى حنظلة، وهي من أكرم قبائل تميم، المذرع: الذي أمه أشرف من أبيه.

إعرابه: (إذا) ظرف فيه معنى الشرط (باهلي) مبتدأ أو اسم لكان المحذوفة (تحته) ظرف خبر مقدم (حنظلية) مبتدأ مؤخر، والجملة خبر لكان المحذوفة، أو خبر المبتدأ (له ولد) خبر مقدم ومبتدأ مؤخر، والجملة صفة لباهلي أو حال، (منها) صفة لولد، فذاك: الفاء واقعة في جواب (إذا) و(ذاك) مبتدأ، (المذرع) خبر المبتدأ، والجملة لا محل لها جواب (إذا).

(٢) لم يذكر ابن مالك رأي الكوفيين، وهو قريب من رأي الأخفش، لكن يظهر أن الكوفيين يرون أن الاسم المرفوع بعد أداة الشرط فاعل للفعل المذكور بعدُ، وهو رأي جيد ـ أيضاً ـ لسلامته من التقدير، والأخفش يرى أنه مبتدأ، وقد ذكرت هذه المسألة في أول «باب الفاعل».

يلزم بعد (إذا)، ولذلك جاز أن يقال: إذا الرجل في المسجد فظن به خيراً... إلخ كلامه)[١].

وأما في الألفية فإنه **قال**: (وألزموا إذا إضافة... إلخ) أي: أوجب النحويون إضافة (إذا) الظرفية إلى الجمل الفعلية خاصة نظراً لما تضمنته من معنى الشرط غالباً كـ(هُنْ إذا اعتلى) أي: كن متواضعاً هيناً إذا تكبر غيرك، وهو بضم الهاء، من هان يهون، **وقوله**: (إلى جمل الافعال) بنقل حركة الهمزة إلى اللام للوزن.

* * *

ما تضاف إليه «كلا وكلتا»

٤٠٤ ـ لِمُفْهِمِ ٱثْنَيْنِ مُعَرَّفٍ بِلَا تَفَرُّقٍ أُضِيفَ (كِلْتَا)، وَ(كِلَا)

من الأسماء الملازمة للإضافة لفظاً ومعنى: كلا، وكلتا، فـ(كلا) اسم مفرد في اللفظ، مثنى في المعنى؛ لأنه يدل على المثنى المذكر، و(كلتا) اسم مفرد في اللفظ، مثنى في المعنى؛ لأنه يدل على المثنى المؤنث، ويشترط في المضاف إليه بعدهما ثلاثة شروط:

الأول: أن يكون مثنى لفظاً ومعنى، نحو: جاء كلا الطالبين، وكلتا المرأتين، أو معنى دون لفظ، نحو: جاءني كلاهما وكلتاهما، فـ(كلا) فاعل مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر.

و(الطالبين) مضاف إليه، و(كلاهما) فاعل مرفوع بالألف، لأنه ملحق بالمثنى، والهاء مضاف إليه، والميم للتثنية.

قال تعالى: ﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا﴾ [الكهف: ٣٣]، وقال تعالى: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ ٱلْكِبَرَ أَحَدُهُمَآ أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ﴾ [الإسراء: ٢٣].

الثاني: أن يكون المضاف إليه كلمة واحدة، فلا يصح: ساعدت كلا الأخ والصديق، وقد ورد قليلاً؛ كقول الشاعر:

---

(١) «التسهيل وشرحه» لابن مالك (٢/ ٢١٠، ٢١٣).

كِلَا أَخِي وخَلِيلِي واجِدِي عَضُداً في النَّائِبَاتِ وإِلْمَامِ المُلِمَّاتِ[1]

الثالث: أن يكون معرفة، فلا يجوز: حضر كلا رجلين.

وهذا معنى **قوله**: (لمفهم اثنين... إلخ) أي: أضيفت (كلتا وكلا) (لمفهم اثنين) أي: لما يدل على اثنين، مع تعريفه، وعدم تفرق أفراده.

* * *

وجوب إضافة «أي» وأنواعها

٤٠٥ ـ وَلَا تُضِفْ لِمُفْرَدٍ مُعَرَّفِ (أَيًّا)، وَإِنْ كَرَّرْتَهَا فَأَضِفِ

٤٠٦ ـ أَوْ تَنْوِ ٱلْأَجْزَا، وَٱخْصُصَنْ بِالْمَعْرِفَهْ مَوصُولَةً (أَيًّا)، وَبِالْعَكْسِ الصِّفَهْ

٤٠٧ ـ وَإِنْ تَكُنْ شَرْطًا أَوِ ٱسْتِفْهَامَا فَمُطْلَقًا كَمِّلْ بِهَا الْكَلَامَا

من الأسماء الملازمة للإضافة (أي) وهي خمسة أنواع: (موصولة، وشرطية، واستفهامية، ووصفية، وحالية) وفيها بحثان:

الأول: في نوع ما تضاف إليه. **الثاني**: في حكم إضافتها.

أما نوع ما تضاف إليه فهي ثلاثة أقسام:

١ ـ الشرطية، والاستفهامية: يضافان إلى النكرة والمعرفة. أما النكرة فسواء كانت مفردة أو مثناة أو مجموعة، تقول في الاستفهامية: أيُّ رجل جاء؟ ومنه قوله تعالى: ﴿مِنْ أَيِّ شَيْءٍ خَلَقَهُۥ ﴿١٨﴾﴾ [عبس: ١٨].

وتقول: أيُّ رجلين جاءا؟ وأيُّ رجال جاؤوا؟

وتقول في الشرطية: أيَّ رجلٍ تكرم أكرم، وأيَّ رجلين تكرم أكرم، وأيَّ رجال تكرم أكرم.

ويضافان إلى المعرفة مثناة أو مجموعة، تقول في الاستفهامية: أيُّ المحمدين عندك؟ قال تعالى: ﴿أَىُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَّقَامًا وَأَحْسَنُ نَدِيًّا﴾

---

(١) إعرابه: (كلا) مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الألف للتعذر، وهو مضاف، وأخ من (أخي) مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، أو المقدرة على المشهور، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، (واجدي) خبر المبتدأ، والياء مضاف إليه، وهي المفعول الأول (عضداً) مفعول ثانٍ لاسم الفاعل.

[مريم: ٧٣][(١)]، فـ(أي) مبتدأ خبره (خير)، وتقول: أيكم أكثر اجتهاداً؟ قال تعالى: ﴿فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكَ تَتَمَارَىٰ ﴿٥٥﴾﴾ [النجم: ٥٥][(٢)]، فـ(أي) اسم مجرور بالباء متعلق بالفعل، وقال تعالى: ﴿أَيُّكُمْ يَأْتِينِي بِعَرْشِهَا﴾ [النمل: ٣٨]، فـ(أي) مبتدأ، والكاف مضاف إليه، والميم علامة الجمع، وجملة (يأتيني) خبر.

وتقول في الشرطية: أيَّ الطالبين تكرم أكرم، قال تعالى: ﴿أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَانَ عَلَيَّ﴾ [القصص: ٢٨]، فـ(أيَّ) اسم شرط جازم مفعول به مقدم منصوب، و(ما) زائدة إعراباً مؤكدة معنى، وتقول: أيَّ الطلاب تكرم أكرم.

وأما المفرد المعرفة فلا يضافان إليه إلا بأحد شرطين:

١ ـ أن تتكرر، وذلك بأن يعطف عليها مثلها بالواو، نحو: أيُّ خالد وأيُّ علي أشجع؟.

قال الشاعر:

أَلَا تَسْأَلُونَ النَّاسَ أَيِّي وأَيُّكُمْ غَدَاةَ التَقَيْنَا كَانَ خَيْراً وأَكْرَمَا[(٣)]

فأضاف (أي) الاستفهامية إلى مفرد معرفة، وهو ياء المتكلم، وتكررت.

---

(١) نديّاً: تمييز، وكذا (مقاماً)، ومعنى: (نديّاً) أي: نادياً ومجتمعاً.

(٢) الفاء رابطة لجواب شرط مقدر، وجملة (تتمارى) في محل جزم جواب الشرط المقدر وتقديره ـ والله أعلم ـ إن كانت قدرة الله متمثلة بما عرض عليك في هذه السورة من مظاهر النعم والنقم فبأي آلاء ربك تتمارى؛ أي: تتشكك أو تكذب.

(٣) إعرابه (ألا) أداة استفتاح وتنبيه (تسألون) فعل وفاعل (الناس) مفعول أول (أيِّي) أي: مبتدأ، وياء المتكلم مضاف إليه، (وأيكم) معطوف عليه (غداة) ظرف زمان متعلق بـ(كان) أو بـ(خيراً) وجملة (التقينا) في محل جر بإضافة (غداة) إليها، (كان) فعل ماضٍ ناقص، واسمه ضمير مستتر جوازاً يعود على اسم الاستفهام (خيراً) خبر كان (وأكرما) معطوف عليه، والألف للإطلاق، والجملة من (كان) واسمه وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو (أي) وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب مفعول ثانٍ لـ(تسألون).

ومثال الشرطية: أيِّي وأيُّك جاء يُكرمْ[(١)].

٢ ـ أن يقصد بها الأجزاء، نحو: أيُّ البيت أوسع؟ أي: أيُّ أجزائه من غرفة ومطبخ وساحة ونحو ذلك، ومثال الشرطية: أيُّ البيت أعجبك أعجبني؛ أي: أيُّ أجزائه.

القسم الثاني: (أي) الموصولة، وهي لا تضاف إلا للمعرفة، سواء كانت جمعاً، نحو: يعجبني أيُّ الطلاب هو أذكى، قال تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ﴿٦٩﴾﴾ [مريم: ٦٩]، فـ(أي) اسم موصول مبني على الضم في محل نصب مفعول به، والهاء مضاف إليه، والميم علامة الجمع، أو مثنى، نحو: يعجبني أيُّ الطالبين هو أذكى، أو مفردة بأحد الشرطين السابقين، نحو: أكرم أيَّ عاصم وأيَّ خالد هو قادم، أصلح أيَّ الباب هو معيب؛ أي: الجزء الذي هو معيب منه.

القسم الثالث: الوصفية والحالية، والمراد بالوصفية: ما كانت صفة لنكرة، والغرض منها الدلالة على بلوغ المنعوت الغاية الكبرى مدحاً أو ذمّاً، والمراد بالحالية: ما كانت حالاً من معرفة، وهي لبيان هيئة صاحبها.

وهذان لا يضافان إلا إلى النكرة، مثال الحالية: مررت بخالدٍ أيَّ فارس، فـ(أيَّ) حال من (خالد) منصوب بالفتحة، ومثال الوصفية: مررت بفارس أيِّ فارس، فـ(أيِّ) صفة لـ(فارس) مجرورة بالكسرة.

أما المبحث الثاني: وهو حكم إضافتها، فهي ملازمة للإضافة ـ كما تقدم ـ لكنها قسمان:

---

(١) لا يشترط إعادة (أي) بعد واو العطف في حالة التكرار إلا إذا كان المعطوف عليه الأول ضميراً للمتكلم، كهذا المثال والشاهد المتقدم، وما عدا ذلك فلا يشترط، نحو: أيُّ شرح ابن عقيل وأوضح المسالك أسهل؟ وقال بعض المحققين: لا يشترط شيء من ذلك، ورأيه حسن، قاله في «النحو الوافي» (٣/ ١٠٧).

١ ـ ما يجب إضافته لفظاً ومعنى، فلا يجوز قطعه عن الإضافة في اللفظ، وهو الوصفية والحالية.

٢ ـ ما يجب إضافته معنى، ويجوز قطعه عن الإضافة في اللفظ والإتيان بالتنوين عوضاً عن المضاف إليه، وهو الشرطية والاستفهامية والموصولة.

مثال الاستفهامية: أكرمت رجلاً، فيقال: أيّاً يا فتى؟

ومثال الشرطية: أيّاً تكرم أكرم، قال تعالى: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء: ١١٠] أي: أيَّ اسم تدعو.

ومثال الموصولة: يعجبني أيٌّ عندك.

وهذا معنى **قوله**: (ولا تضف لمفرد معرف أيا... إلخ) أي: لا يجوز إضافة (أي) للمفرد المعرفة، إلا إذا كررتها أو نويت الأجزاء ـ كما تقدم ـ والمقصود بهذا الحكم هو (أي) الاستفهامية والشرطية والموصولة؛ لأنها هي التي تضاف للمعرفة. ثم ذكر أن (أي) الموصولة لا تضاف إلا للمعرفة، وأن (أيّاً) التي تقع وصفاً ـ ويريد بها الوصفية والحالية ـ لا تضاف إلا إلى النكرة، ولما خصص الموصولة بالإضافة إلى المعرفة، فهم منه أن الشرطية والاستفهامية يضافان إلى النكرة ـ أيضاً ـ كما يضافان إلى المعرفة، ويؤيد ذلك البيت الأخير، فإنه ذكر أن الشرطية والاستفهامية يكمل بهما الكلام (مطلقاً) أي: سواء كان المضاف إليه معرفة أم نكرة.

وقوله: (موصولة أيّاً) حال من (أي) قدم على صاحبه و(أيّاً) مفعول به لـ(اخصص) والتقدير: واخصص بالمعرفة (أيّاً) حال كونها موصولة.

* * *

إضافة «لدن» و«مَعَ»

٤٠٨ ـ وَأَلْزَمُوا إِضَافَةً (لَدُنْ) فَجَرّْ وَنَصْبُ (غُدْوَةٍ) بِهَا عَنْهُمْ نَدَرْ

٤٠٩ ـ وَمَعَ (مَعْ) فِيهَا قَلِيلٌ، وَنُقِلْ فَتْحٌ وَكَسْرٌ لِسُكُونٍ يَتَّصِلْ

من الأسماء الملازمة للإضافة: لدن، ومع.

أما (لدن) ففيها بحثان:

الأول: في معناها وحكمها. **الثاني**: فيما تضاف إليه.

أما معناها فهي ظرف يدل على ابتداء الغاية المكانية أو الزمانية، نحو: سرت من لدن البيت إلى المدرسة، جلست من لدن صلاة الصبح إلى طلوع الشمس.

أما حكمها: فهي مبنية على السكون في محل نصب على الظرفية وتخرج عن الظرفية إلى الجر بـ(من)، فتكون مبنية على السكون في محل جر، وهذا كثير فيها، ولذلك لم ترد في القرآن الكريم إلا مجرورة بـ(من)؛ كقوله تعالى: ﴿وَيُؤْتِ مِن لَّدُنْهُ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٤٠]، وقوله تعالى: ﴿لِّيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِّن لَّدُنْهُ﴾ [الكهف: ٢]، فـ(لدن) اسم مبني على السكون في محل جر، والهاء مضاف إليه.

أما المضاف إليه فيصح أن يكون مفرداً، وحكمه الجر، كما في الأمثلة السابقة، ويصح أن يكون جملة، لكن إذا أضيفت إلى الجملة فإنها مقصورة على ابتداء الغاية الزمانية دون المكانية؛ لأن الظروف المكانية لا يضاف شيء منها إلى الجملة إلا (حيث)، مثال ذلك: حضرت من لدن بدأت المحاضرة إلى أن انتهت.

ويصح قطعها عن الإضافة لفظاً ومعنى، وذلك إذا وقع بعدها كلمة (غدوة)[1] بلا فصل بينهما، نحو: مكثت هنا لدن غدوة حتى الغروب، وفي الاسم (غدوة) ثلاثة أوجه:

١ ـ النصب (غدوةً) إما على التمييز، وصاحبه (لدن) المفرد. وعلى هذا فلا تكون (لدن) مضافة، وإما على أنه خبر لكان المحذوفة مع اسمها، والتقدير: لدن كانت الساعة غدوةً، وعلى هذا تكون (لدن) مضافة للجملة تقديراً.

(١) ومعناها في الأصل: ما بين صلاة الصبح وطلوع الشمس.

٢ ـ الرفع (غدوةٌ) على أنها فاعل لكان التامة المحذوفة، والتقدير: لدن كانت غدوةٌ، بمعنى: ظَهَرَ أو وُجِدَ، وتكون (لدن) مضافة للجملة.

٣ ـ الجر (غدوةٍ) على أن (لدن) مضاف و(غدوة) مضاف إليه مجرور، وهذا هو القياس، والغالب في الاستعمال، فيكون أعلى الأوجه الثلاثة.

والاسم الثاني هو (مَعَ)، وهو ظرف مكان أو زمان يدل على اجتماع اثنين واصطحابهما[(١)]، نحو: جلس خالد معَ زميله، جاء هشام مع أخيه.

وهو معرب، وفتحته فتحة إعراب، فيكون منصوباً على الظرفية، ومن العرب من يبنيه على السكون، ففي المثال الأول: تقول: (مَعَ) ظرف مكان منصوب بالفتحة، أو مبني على السكون، وفي الثاني ظرف زمان.

هذا إن وقع بعدها متحرك كما في المثالين، فتفتح وهو المشهور، أو تسكن على لغة بعض العرب، فإن وليها ساكن، فالذي ينصبها على الظرفية يبقي فتحها فيقول: جاء محمد مَعَ ابنه، والذي يبنيها على السكون يكسر لالتقاء الساكنين فيقول: مَعِ ابنه، أو يفتح للخفة، (مَعَ ابنه)[(٢)].

وهذا معنى **قوله**: **(وألزموا إضافة لدن فجر...** إلخ) أي: إن العرب

---

(١) تأتي (مع) اسماً مفرداً مقطوعاً عن الإضافة بمعنى: (جميع)، فتكون معربة منصوبة منونة على أنها حال، نحو: جاء خالد وعمرو معاً؛ أي: مصطحبين، وقد تعرب ظرفاً مخبراً به عن المبتدأ بلفظ واحد، نحو: الطالبان معاً، أو الطلاب معاً.

(٢) بعض الشراح كابن عقيل رَحِمَهُ اللَّهُ لم يذكر الفتح، ولعله تركه لالتباسه، إذ لا يعلم هل الفتحة فتحة إعراب على لغة جمهور العرب أو فتحة بناء على لغة بعض العرب، لكن يميز بينهما بالقرائن، كأن يكون المتكلم بها فرداً من أفراد القبيلة التي تبنيها أو ممن يحاكيهم.

ألزموا لفظ (لدن) الإضافة، فجرَّ المضاف إليه، وقد يتجرد عن الإضافة وينصب كلمة (غدوة) وهو نادر.

وقوله: (ونصب غدوة بها) يشير إلى أنها منصوبة على التمييز، والناصب لها لفظ (لدن)، كما تقدم. وألزموا ـ أيضاً ـ لفظ (مع) الإضافة.

وقوله: (مَعْ فيها قليل) أي: فيها لغة قليلة وهي تسكين العين، ثم ذكر أنه نقل عن العرب في هذه الساكنة العين فتحُها وكسرُها إذا جاء بعدها ساكن متصل بها.

* * *

إضافة «قبل وبعد وغير» ونظائرها

٤١٠ ـ وَٱضْمُمْ ـ بِنَاءً ـ (غَيْرًا) ٱنْ عَدِمْتَ مَا ... لَـهُ أُضِـيـفَ نَـاوِيًـا مَـا عُـدِمَـا

٤١١ ـ (قَبْلُ) كَـ(غَيْرُ)، (بَعْدُ، حَسْبُ، أَوَّلُ ... وَدُونُ)، وَالْجِهَاتُ أَيْضًا، وَ(عَلُ)

٤١٢ ـ وَأَعْرَبُوا نَصْبًا إِذَا مَا نُكِّرَا ... (قَبْلًا)، وَمَا مِنْ بَعْدِهِ قَدْ ذُكِرَا

ذكر مجموعة من الأسماء التي تضاف وهي: (غير، وقبل، وبعد، وحسب، وأول، ودون، والجهات الست؛ وهي: أمامك، وخلفك، وفوقك، وتحتك، ويمينك، وشمالك، وعلُ).

وقد أجمل الكلام فيها، فذكر أحكاماً وترك أخرى، ولما كانت هذه الأسماء مما يحتاج إليه المُعْرِب، رأيت أن أتحدث عنها بشيء من التفصيل، على الترتيب الذي ذكره ابن مالك، فهذه الأسماء المذكورة نوعان:

الأول: خالص الاسمية، فلا يفيد معها ظرفية زمانية ولا مكانية ويدخل تحت هذا (غير، وحَسْبُ).

الثاني: ما يفيد مع الاسمية ظرفية زمانية أو مكانية وهو البقية، وإليك تفصيل القول فيها.

ـ غير: اسم محض لا ظرفية فيه، يدل على مخالفة ما قبله لما بعده ذاتاً أو عرضاً، فالأول، نحو: التفاح غير البرتقال؛ أي: ذات التفاح وحقيقته مخالفة لذات البرتقال وحقيقته. والثاني، نحو: خرج الفائز بوجه غير الذي دخل به، بمعنى: أن الوجه طرأ عليه أمر عرضي من السرور والإشراق.

وهي ملازمة للإضافة في غالب أحوالها[(١)] إما لفظاً ومعنى، أو معنى فقط، فإن ذكر المضاف إليه ـ بأن أضيفت لفظاً ومعنى ـ فهي معربة على حسب حالة الجملة، ولا يدخلها التنوين، فتقع خبراً، نحو: النحاس غيرُ الحديد، وتقع صفة في مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ عَمَلٌ غَيْرُ صَٰلِحٍ﴾ [هود: ٤٦]، فـ(غير) نعت لـ(عمل)، وقوله تعالى: ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧]، فـ(غير) صفة للاسم الموصول (الذين).

أما إذا لم يذكر المضاف إليه فسيأتي حكمها في الكلام على (قبل وبعد) إن شاء الله.

ـ **قبل، بعد**: ظرفان متقابلان، الأول يدل على سبق شيء على شيء آخر وتقدمه عليه في الزمان أو المكان. والثاني يدل على تأخر شيء عن آخر في الزمان أو المكان، سواء كان ذلك حسيّاً أو معنويّاً، تقول: جئتك بعد الظهر وقبل العصر، وتقول: جاء خالد قبل عاصم.

ولهما حالتان:

الأولى: الإعراب، وهو النصب على الظرفية، أو الجر بمن[(٢)]، وذلك في ثلاث صور:

١ ـ أن يذكر المضاف إليه، نحو: نظّف أسنانك قبلَ النوم وبعدَه، أو من قبل النوم ومن بعده، قال تعالى: ﴿وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ ٱلشَّمْسِ وَقَبْلَ غُرُوبِهَا﴾ [طه: ١٣٠]، فـ(قبل) ظرف زمان منصوب بالفتحة متعلق بـ(سبح)، وقال تعالى: ﴿أَوْ يَخَافُوٓاْ أَن تُرَدَّ أَيْمَٰنٌۢ بَعْدَ أَيْمَٰنِهِمْ﴾ [المائدة: ١٠٨]، فـ(بعد) ظرف زمان منصوب بالفتحة متعلق بـ(ترد) أو صفة لـ(أيمان).

---

(١) ومع ذلك فهي متوغلة في الإبهام لا تفيدها الإضافة تعريفاً، وقد مضى ذكرها في أول الباب.

(٢) في «الأشباه والنظائر» للسيوطي (٢/ ٧٥): (قال الأندلسي: الظروف التي لا يدخل عليها من حروف الجر سوى (من) خمسة: عند، ولدن، ومع، وقبل، وبعد).

٢ ـ أن يحذف المضاف إليه وينوى لفظه نصّاً دون غيره من الألفاظ، فيبقى الإعراب ويحذف التنوين، كما لو كان المضاف إليه مذكوراً، نحو: يبدأ المعتمر بالطواف بالبيت قبلَ السعي، أو من قبلِ السعي، فالمضاف (قبل) منصوب على الظرفية، أو مجرور بـ(من) ولا ينون لأنه لا يزال مضافاً، والمضاف إليه محذوف بمنزلة الموجود، منوي لفظه دون غيره من الألفاظ.

٣ ـ أن يحذف المضاف إليه، ولا ينوي شيء، فيبقى الإعراب، ويرجع التنوين لزوال الإضافة لفظاً وتقديراً، نحو: عرفت قيمة الوقت وكنت قبلاً مضيعاً لوقتي، فـ(قبلاً) ظرف زمان منصوب بـ(كان)، ويكون معنى: (قبل وبعد) في هذه الصورة القبلية المطلقة والبعدية المطلقة.

الحالة الثانية: لـ(قبل وبعد) البناء على الضم في محل نصب على الظرفية أو محل جر إن سبقته (من) وذلك إذا حذف المضاف إليه ونوى معناه دون لفظه، نحو: كان النجاح حليفي فللّه الشكر من قبلُ ومن بعدُ، قال تعالى: ﴿ءَآلْـَٰٔنَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ وَكُنتَ مِنَ ٱلْمُفْسِدِينَ﴾ [يونس: ٩١]، فـ(قبلُ) ظرف زمان مبني على الضم في محل نصب، وقال تعالى: ﴿فَمَا يُكَذِّبُكَ بَعْدُ بِٱلدِّينِ ۝٧﴾ [التين: ٧]، وقال تعالى: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾ [الروم: ٤]، فـ(قبل) و(بعد) ظرفان مبنيان على الضم في محل جر.

والفرق بين نية المعنى ونية اللفظ، أن نية اللفظ أن يلاحظ اللفظ المنوي معناه في نفس المتكلم دون غيره من الألفاظ، ونية المعنى أن يلاحظ المعنى دون النظر إلى لفظ معين.

وهذه الأحوال تنطبق على (غير) المتقدم ذكرها إذا حذف المضاف إليه في نحو: حفظت من القرآن عشرة أجزاء ليس غير[(١)]، فيجوز في (غير) الأوجه الآتية:

---

(١) إذا حذف المضاف إليه مع (غير) فيشترط تقدم (ليس) إجماعاً أو (لا) على الصحيح دون غيرهما من أدوات النفي.

١ ـ الإعراب بدون تنوين باعتبار أنها مضافة، والمضاف إليه محذوف، قد نوي لفظه نصّاً، فهي اسم (ليس) والخبر محذوف، والتقدير: ليس غيرُ العشرة محفوظاً، ويجوز نصبها (ليس غيرَ) باعتبارها خبر (ليس) والاسم محذوف؛ أي: ليس المحفوظُ غيرَ العشرة.

٢ ـ الإعراب بتنوين (ليس غيرٌ أو غيراً) لأن المضاف إليه محذوف ولم ينو لفظه ولا معناه، فهو اسم (ليس) أي: ليس غيرٌ محفوظاً، أو خبر (ليس) والتقدير: ليس المحفوظ غيراً.

٣ ـ البناء على الضم في محل رفع باعتباره اسم ليس، والمضاف إليه محذوف قد نوى معناه فقط، والخبر محذوف، والتقدير: ليس غيرُ المذكور محفوظاً.

ـ **حسبُ**: وهو اسم محض لا ظرفية فيه، وله استعمالان:

الأول: أن يكون مضافاً لفظاً ومعنى، فيكون بمعنى (كاف) اسم فاعل من (كفى) ويستعمل استعمال الصفات المشتقة، فيقع نعتاً لنكرة، نحو: مررت برجل حسبِك من رجل؛ أي: كاف لك من غيره، فـ(حسبِ) صفة لـ(رجل) مجرور بالكسرة، والكاف مضاف إليه، ولا يستفيد تعريفاً بهذه الإضافة، كما تقدم، ويقع حالاً من معرفة، نحو: هذا هشام حسبَك من رجل، بنصب (حسبَ).

ويستعمل استعمال الأسماء الجامدة فيقع مبتدأ أو خبراً أو اسم ناسخ أو مجروراً بحرف جر زائد، ولا يقع في موقع إعرابي غير ذلك، قال تعالى: ﴿حَسْبُهُمْ جَهَنَّمُ﴾ [المجادلة: ٨]، وقال تعالى: ﴿وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُۥٓ﴾ [الطلاق: ٣]، وقال تعالى: ﴿فَإِنَّ حَسْبَكَ ٱللَّهُ﴾ [الأنفال: ٦٢]، وتقول: بحسبك العلم فإنه أفضل من المال.

الثاني: أن يكون (حسب) مضافاً معنى لا لفظاً؛ (أي: يحذف المضاف إليه ويُنوى معناه) فيبنى على الضم، ويكون بمعنى: (ليس غير) أو (لا غير)، ويقع صفة لنكرة، أو حالاً من معرفة، أو مبتدأ بشرط

اقترانه بالفاء، أو يقع خبراً، وليس له موقع إعرابي غير ذلك، نحو: رأيت في المدرسة طالباً حسبُ، فـ(حسبُ) صفة لطالب مبني على الضم في محل نصب، وفي نحو: رأيت في المدرسة خالداً حسبُ، مبني على الضم في محل نصب حال، والمعنى: لا غير، ونحو: حفظت ثلاثة أجزاء من القرآن فحسبُ، فالفاء زائدة لتزيين اللفظ، و(حسب) مبتدأ مبني على الضم في محل رفع، وخبره محذوف؛ أي: فحسبي ذلك.

وذُكر ـ هنا ـ وهو ليس من الظروف؛ لأنه يبنى إذا قطع عن الإضافة لفظاً لا معنى، فهو داخل في حكم (قبل وبعد).

ـ **أول**: وله استعمالات أشهرها ثلاثة:

١ ـ أن يكون اسماً مصروفاً لا ظرفية فيه، يعرب حسب موقعه من الجملة، ومعناه: إما مبدأ الشيء الذي يقابل آخره، نحو: أول الغيث قطر ثم ينهمر، أو بمعنى كلمة (سابق) أي: (متقدم) الدالة على الوصف، نحو: تنقلت في مصايف المملكة عاماً أولاً؛ أي: عاماً سابقاً أو متقدماً من غير تعيين.

٢ ـ أن يكون صفة، بمعنى: أفعل التفضيل، فيأخذ حكمه في منع الصرف وعدم تأنيثه بالتاء ودخول (من) عليه، ويكون بمعنى: (الأسبق)، نحو: أنت في الإحسان أول من هذين؛ أي: أسبق منهما.

٣ ـ أن يكون ظرف زمان بمعنى: (قبل)، فيعطى حكمها من الإعراب والبناء على ما تقدم بيانه، نحو: أسرعت للمستغيث أولَ المستمعين، فـ(أول) ظرف زمان منصوب، قال تعالى: ﴿وَهُم بَدَءُوكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ [التوبة: ١٣]؛ وكقولك: أسرعت للمستغيث أولَ؛ لأن المضاف إليه محذوف ومنوي لفظه؛ وكقولك: أسرعت للمستغيث أولاً؛ لأن المضاف إليه محذوف ولم ينو لفظه ولا معناه، وتقول: أسرعت للمستغيث أولُ، بالبناء على الضم؛ لأن المضاف إليه محذوف ومنوي معناه.

ـ **دون**: ظرف مكان منصوب على الظرفية في أكثر استعمالاته، أو مجرور بـ(من) وهو ملازم للإضافة في أكثرها حالاته، ومعناه الدلالة على المكان الأقرب إلى مكان المضاف إليه، تقول: جلست دون المدرس؛ أي: في أقرب مكان إليه، وقد تأتي بمعنى: (غير)؛ كقوله تعالى: ﴿ءَأَتَّخِذُ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةً﴾ [يس: ٢٣]، وهي على التفصيل المذكور في (قبل وبعد).

ـ **الجهات الست**، وهي: يمين وشمال... إلخ، وقد تقدمت في باب «المفعول فيه» وحكمها حكم (قبل وبعد)، فتكون منصوبة على الظرفية، أو مجرورة بـ(من)، أو تبنى على الضم إذا حذف المضاف إليه ونوى معناه، تقول: جلست أمام المدرس، وقفت يمين الإمام، قال تعالى: ﴿فَٱلْيَوْمَ نُنَجِّيكَ بِبَدَنِكَ لِتَكُونَ لِمَنْ خَلْفَكَ ءَايَةً﴾ [يونس: ٩٢]، وقال تعالى: ﴿لَهُۥ مُعَقِّبَٰتٌ مِّنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِۦ﴾ [الرعد: ١١]، وقال تعالى: ﴿فَٱضْرِبُوا۟ فَوْقَ ٱلْأَعْنَاقِ﴾ [الأنفال: ١٢]، وقال تعالى: ﴿فَخَرَّ عَلَيْهِمُ ٱلسَّقْفُ مِن فَوْقِهِمْ﴾ [النحل: ٢٦]، ومثال بنائها على الضم: الجبل عالٍ والنبع يخرج من تحتُ؛ أي: من تحت الجبل.

ـ **علُ**: ظرف مكان بمعنى: (فوق) ولا يستعمل إلا مجروراً بـ(من) ولا يضاف[(١)]، ومعناه الدلالة على أن شيئاً أعلى من آخر، وهو معرب منون إذا كان نكرة (أي: يدل على علو غير معين)، ولم يضف لا لفظاً ولا معنى، نحو: سقط الحجر من علٍ؛ أي: من مكان عالٍ، لا من فوق شيء مخصوص، فقد يكون المراد من فوق جبل أو بيت أو شجرة...

(١) إذا كان لا يضاف فلا داعي لوضعه مع الظروف الملازمة للإضافة في أكثر الحالات، إلا على رأي من يجيز إضافته، قال الجوهري في «الصحاح» (٦/ ٢٤٣٥): (ويقال: أتيته من علِ الدار، بكسر اللام أي من عالٍ).اهـ، لكن قال ابن هشام في «شرح الشذور» ص(١٠٧): (إنه سهو)، والله أعلم.

ويبنى على الضم إذا كان معرفة (أي: يدل على علو معين) وحذف المضاف إليه ونوى معناه، نحو: تمتعت بالربيع من أسفل الوادي ومن علُ، فـ(علُ) مبنية على الضم في محل جر؛ لأنها معرفة بسبب دلالتها على علو معين؛ لأن التقدير: ومن عل الوادي، ولأن المضاف إليه منويٌ معناه.

وإلى الأسماء المتقدمة أشار **بقوله**: (واضمم بناءً غيراً... إلخ) أي: اضمم (غيراً) ضمة بناء، (إن عَدِمْتَ ما أضيف له) غير؛ أي: لم تجد المضاف إليه في الكلام.

وقوله: (ناوياً ما عدما) أي: ناوياً معنى المضاف إليه المحذوف، مع أنه لم يصرح بأن الذي تنويه هو اللفظ أو المعنى، لكن من المعلوم أن المراد المعنى (قبلُ كغيرُ) أي: إن لفظ (قبل) مثل (غير) في الحكم السابق وهو البناء إذا حذف المضاف إليه ونوى معناه، ويجوز فيهما الضم بلا تنوين، أو ضم الأول وكسر الثاني مع التنوين[1] ثم ذكر الألفاظ التي تشترك مع (قبل) في هذا، وعَطَفَها بالواو المذكورة والمحذوفة، وكلها بدون تنوين للوزن، ثم ذكر أن النحاة أعربوا لفظ (قبل) وما بعده من الأسماء بالنصب مع التنكير، والمراد به: حذف المضاف إليه وعدم نية لفظه ولا معناه. وهذا الحكم لا ينطبق على الجميع بل يخرج منه (حسبُ وعلُ) كما تقدم.

* * *

حـــــذف المضاف

٤١٣ ـ وَمَا يَلِي الْمُضَافَ يَأْتِي خَلَفَا عَنْهُ فِي الإِعْرَابِ إِذَا مَا حُذِفَا
٤١٤ ـ وَرُبَّمَا جَرُّوا الَّذِي أَبْقَوْا كَمَا قَدْ كَانَ قَبْلَ حَذْفِ مَا تَقَدَّمَا
٤١٥ ـ لٰكِنْ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ مَا حُذِفْ مُمَاثِلًا لِمَا عَلَيْهِ قَدْ عُطِفْ

يجوز حذف المضاف بشرط أن يدل عليه دليل، نحو: حدثتني التجارب أن من يبغي بسلاح الباطل يقتل بسلاح الحق. فقد حذف المضاف من هذا المثال، والأصل: حدثني أهل التجارب، لوجود

(١) انظر: «إعراب الألفية» ص(٧٠).

قرينة عقلية تدل على المضاف المحذوف، وهي أن التجارب لا تتحدث، وإنما الذي يتحدث أصحابها والمتصلون بها.

فإن لم يدل على المضاف دليل لم يجز حذفه، نحو: ذكروا للبخل مائة علة.

فلا يجوز حذف المضاف (مائة) إذ لو حذف لم يعلم المراد هل هو مائة أو ألف أو غير ذلك.

ثم إذا حذف المضاف فله حالتان:

الأولى: أن يقوم المضاف إليه مقامه، ويعرب إعرابه، وهذا هو الغالب؛ كقوله تعالى: ﴿وَأُشْرِبُواْ فِي قُلُوبِهِمُ ٱلْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ﴾ [البقرة: ٩٣] أي: حبَّ العجل، فحذف المضاف المفعول به، وحلَّ محله المضاف إليه، وصار مفعولاً به منصوباً، والدليل عليه: أن الذي يُشْرَبُه القلب المحبة لا العجل نفسه؛ وكقوله تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١٧٧] أي: برُّ من آمن بالله، فحذف المضاف الواقع خبراً لـ(لكنّ) على قراءة تشديدها، وحل محله المضاف إليه (مَنْ) وصار خبراً[(١)].

الحالة الثانية: أن يحذف المضاف ويبقى المضاف إليه مجروراً كما لو كان المضاف مذكوراً، وهذا قليل بالنسبة للحالة الأولى، وشرط ذلك أن يكون المضاف المحذوف معطوفاً على مضاف مماثل له أو مقابلاً له، وذلك لأجل أن يكون المعطوف عليه دليلاً على المحذوف.

فمثال المماثل: كلُّ رجلٍ محاسب على عمله، وامرأةٍ على عملها؛ أي: وكلُّ امرأةٍ، فحذفت كلمة (كل) الثانية، وهي المضاف؛

---

(١) اشتهر في بعض كتب التفسير وكتب النحو أن قوله تعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ من هذا الباب، وأن المضاف محذوف تقديره: وجاء أمر ربك. وهذا تقدير باطل؛ لأنه خلاف ظاهر النص، وإنما يتمشى مع من ينكر صفة المجيء والإتيان يوم القيامة لفصل القضاء، والصواب إبقاء الآية على ظاهرها، كما فهمه سلف هذه الأمة، قال ابن جرير: (يقول تعالى ذكره: وإذ جاء ربك يا محمد وأملاكه صفوفاً صفاً بعد صف).

لأنها معطوفة على مماثل لها، وهي (كل) الأولى، ومنه قول الشاعر:

أَكُلَّ امْرِئٍ تَحْسَبِيْنَ امْرَأً؟ ... وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيلِ نَارَا[1]

أي: وكلَّ نارٍ.

ومثال المقابل، قوله تعالى: ﴿تُرِيدُونَ عَرَضَ ٱلدُّنْيَا وَٱللَّهُ يُرِيدُ ٱلْآخِرَةَ﴾ [الأنفال: ٦٧] في قراءة من جرَّ (الآخرة)[2]، وهي قراءة شاذة، والتقدير: والله يريد باقي الآخرة، فحذف المضاف، وبقي المضاف إليه مجروراً؛ لأن المضاف المحذوف مقابل للمذكور.

وهذا معنى **قوله**: **(وما يلي المضاف يأتي خلفاً عنه... إلخ)** أي: وما يأتي بعد المضاف والمراد به المضاف إليه، يكون خلفاً عنه في الإعراب، فيعرب بما كان يعرب به المضاف المحذوف، ثم ذكر الحالة الثانية وأن المضاف إليه قد يبقى مجروراً، كما قد كان قبل حذف **(ما تقدما)** والمراد به المضاف، لكن بشرط أن يكون المضاف المحذوف معطوفاً على مذكور مماثل له في اللفظ والمعنى.

* * *

حذف المضاف إليه

٤١٦ ـ وَيُحْذَفُ الثَّانِي، فَيَبْقَى الْأَوَّلُ ... كَحَالِهِ إِذَا بِهِ يَتَّصِلُ

٤١٧ ـ بِشَرْطِ عَطْفٍ وَإِضَافَةٍ إِلَى ... مِثْلِ الَّذِي لَهُ أَضَفْتَ الْأَوَّلَا

يجوز حذف المضاف إليه، وهو ثلاثة أقسام:

الأول: أن يحذف من المضاف ما يستحقه من إعراب وتنوين، ويبنى على الضم، وذلك إذا كان المضاف هو كلمة (غير) أو ظرفاً من الظروف الدالة على الغاية، مثل: قبل، بعد، وهذا القسم قد تقدم شرحه قريباً.

---

(١) إعرابه: (أكل) الهمزة للاستفهام، و(كل) مفعول أول مقدم لـ(تحسب)، (امرئ) مضاف إليه، (تحسبين) فعل وفاعل، (امرأ) مفعول ثانٍ (ونارٍ) اسم مجرور بإضافة اسم يقع معطوفاً بالواو على المفعول الأول؛ أي: وكل نارٍ، (توقد) فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر يعود على (نار) والجملة في محل جر صفة لـ(نار) (ناراً) معطوف على (امرأ).

(٢) انظر: «الكشاف» للزمخشري (٢/ ١٣٤).

الثاني: أن يرجع المضاف إلى حالته الإعرابية قبل الإضافة، ويرجع إليه التنوين وغيره مما حذف للإضافة، وهذا هو الغالب؛ كقوله تعالى: ﴿وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ ٱلْأَمْثَالَ وَكُلًّا تَبَّرْنَا[1] تَتْبِيرًا ﴿٣٩﴾﴾ [الفرقان: ٣٩]، وقوله تعالى: ﴿وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الحديد: ١٠]، وقوله تعالى: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء: ١١٠].

الثالث: أن يبقى إعراب المضاف ويحذف تنوينه، كما لو كان المضاف إليه موجوداً، وشرط ذلك أن يعطف على هذا المضاف اسم عامل في لفظ مشابه للمضاف إليه المحذوف. واشترطوا ذلك ليكون المذكور دليلاً على المحذوف، فيكون في قوة المنطوق به، نحو: أنفقت ربعَ ونصفَ المال، والتقدير: أنفقت ربعَ المال ونصفَ المال، فحذف المضاف إليه الأول وهو كلمة (المال) الأولى، لوجود اسم معطوف وهو (نصف) وهذا المعطوف عامل في لفظ مشابه للمحذوف وهو كلمة (المال) الثانية، وقد بقي المضاف (ربع) على حاله الذي يستحقه حين الإضافة فلم ينون، ومثله قول الشاعر:

سَقَى الأَرَضِيْنَ الغَيثُ سَهْلَ وحَزْنَها فَنِيْطَتْ عُرَى الآمَالِ بالزَّرْعِ والضَّرْعِ[2]

والأصل (سهلها وحزنها) فحذف المضاف إليه، وأبقى المضاف وهو قول: (سهل) على حاله قبل الحذف من غير تنوين لوجود العطف، وكون المعطوف مضافاً إلى مثل المحذوف.

---

(١) معنى: (تبرنا): أهلكنا.

(٢) الحزن: بفتح الحاء وسكون المعجمة: ما غلظ من الأرض و(السهل) بخلافه، نيطت: علقت عرى الآمال، والمعنى: أن المطر عم الأرض سهلها وحزنها فقوي رجاء الناس في نماء الزرع وغزارة اللبن.

إعرابه: (سقى): فعل ماضٍ مبني على فتح مقدر (الأرضين) مفعول مقدم (الغيث) فاعل (سهل) بدل من الأرضين بدل بعض من كل، (فنيطت) الفاء عاطفة، نيط: فعل ماضٍ مبني للمجهول، والتاء للتأنيث (عرى) نائب فاعل مرفوع بضمة مقدرة للتعذر.

وقد اقتصر **ابن مالك** على القسم الثالث **فقال**: **(ويحذف الثاني ويبقى الأول...** إلخ) أي: يحذف الثاني (وهو المضاف إليه) فيبقى الأول (وهو المضاف) على حاله قبل حذف المضاف إليه، فلا يُرَدُّ إليه التنوين، وهذا بشرط عطفٍ وإضافةٍ إلى لفظٍ مثل المحذوف الذي أضيف إليه الأول الباقي بعد الحذف.

* * *

٤١٨ ـ فَصْلَ مُضَافٍ شِبْهِ فِعْلٍ مَا نَصَبْ مَفْعُولًا أَوْ ظَرْفًا أَجِزْ، وَلَمْ يُعَبْ

٤١٩ ـ فَصْلُ يَمِينٍ، وَٱضْطِرَارًا وُجِدَا بِأَجْنَبِيٍّ، أَوْ بِنَعْتٍ، أَوْ نِدَا

الفصل بين المضاف والمضاف إليه

من أحكام الإضافة أنه لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه؛ لأن المتضايفين بمنزلة الكلمة الواحدة ذات الجزأين.

غير أن هناك مواضع أجاز النحاة الفصل فيها بين المضاف والمضاف إليه في سعة الكلام ـ استناداً إلى ما ورد في القرآن وكلام العرب ـ وجواز الفصل فيها في الشعر أقوى. وهناك مواضع أُخر يجوز الفصل فيها للضرورة الشعرية.

فيجوز الفصل في النثر في ثلاث مسائل:

الأول: أن يكون المضاف مصدراً والمضاف إليه فاعله، والفاصل إما مفعوله أو ظرفه، فالأول كقوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ﴾ [الأنعام: ١٣٧] فقد قرأ ابن عامر ـ وهو من السبعة ـ (زُين) بضم الزاي مبنياً لما لم يُسَمَّ فاعله، ورفع (قتل) على أنه نائب فاعل، وهو مضاف، ونصب (أولادهم) على أنه مفعول للمصدر، وجرِّ (شركائهم) على أنه مضاف إليه، ففصل بين المصدر المضاف إلى فاعله وهو (قتل) وبين المضاف إليه (شركائهم) والفاصل هو مفعول المصدر (أولادهم)[1] والتقدير: قَتْلُ شركائِهم

(١) لقد رد الزمخشري في «الكشاف» (٢/ ٤٢) هذه القراءة، ونُسِبَ لأبي علي الفارسي وابن عطية ردها ـ أيضاً ـ بناءً على ما ذهب إليه البصريون من عدم جواز الفصل =

أولادَهم، ومعنى الآية: أن القتل مضاف للشركاء؛ لأنهم هم الفاعلون، والمقتول هم الأولاد، والله أعلم.

ومثال الثاني وهو كون الفاصل ظرفاً ما حُكِيَ عن بعض من يوثق بعربيته: (تركُ يوماً نَفْسِك وهواها سعي لها في رداها)، فـ(ترك) مبتدأ وهو مضاف و(نفسك) مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله، والفاصل (يوماً) وهو ظرف للمصدر، و(هواها) مفعول معه منصوب (سعي لها) خبر المبتدأ.

المسألة الثانية: أن يكون المضاف وصفاً والمضاف إليه مفعوله الأول، والفاصل إما مفعوله الثاني أو ظرفه، فالأول كقول الشاعر:

ما زَالَ يُوقِنُ مَنْ يَؤُمُّكَ بِالغِنَى وسِوَاكَ مانعُ فَضْلَهُ المُحْتَاجِ[1]

فقوله: (مانع) وصف؛ لأنه اسم فاعل، وفعله (منع) يتعدى لمفعولين، وقد أضاف الشاعر هذا الوصف العامل إلى مفعوله الأول

= بين المضاف والمضاف إليه إلا بالظرف فقط أو لضرورة الشعر، وكأنه ظن أن القراءة اجتهادية وأن الصواب خلافها والفصيح سواها، وهذا اعتراض فاسد، ومنهج مردود، ولا ينبغي تصحيح القراءة بقواعد العربية، بل ينبغي تصحيح قواعد العربية بالقراءة، وقراءة ابن عامر قراءة سبعية ثابتة، وابن عامر من كبار التابعين، مات سنة ١١٨هـ. أخذ القرآن عن الصحابة كعثمان بن عفان وأبي الدرداء ﷺ، وهو مع ذلك عربي صريح من صميم العرب، فكلامه حجة، وقوله دليل؛ لأنه كان قبل أن يوجد اللحن ويُتكلم به، فكيف وقد قرأ بما تلقى وتلقن، وروى وسمع ورأى...؟ وقد تصدى للرد على الزمخشري وغيره علماء أجلاء، منهم: أبو حيان في «البحر المحيط» عند الآية المذكورة من سورة الأنعام، وابن المنير الإسكندري في تعليقه على «تفسير الزمخشري»، وصاحب «النشر في القراءات العشر» (٢/ ٢٦٣ ـ ٢٦٤).

(١) إعرابه: (ما زال) ما: نافية، و(زال) فعل ماضٍ ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر (يوقن) فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر يعود على اسم (زال) المتأخر، والجملة خبر (زال)، (من) اسم موصول اسم (زال)، (يؤمك) الجملة صلة الموصول، (بالغنى) متعلق بالفعل (يوقن) و(سواك) سوى مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الألف للتعذر، والكاف مضاف إليه، (مانع) خبر المبتدأ، وهو مضاف و(المحتاج) مضاف إليه (فضله) مفعول به لاسم الفاعل، والهاء مضاف إليه.

وهو قوله: (المحتاج) وفصل بينهما بالمفعول الثاني، وهو قوله: (فضله) أي: مانعُ المحتاجِ فضلَه، والأصل قبل الإضافة: مانعٌ المحتاجَ فضلَه.

ومثال الفصل بالظرف قوله ﷺ في أبي بكر رضي الله عنه: «**هل أنتم تاركو لي صاحبي**»[(١)]. ففيه إضافة الوصف وهو اسم الفاعل (تارك) إلى مفعوله (صاحبي) والدليل على الإضافة حذف النون من المضاف، والفاصل هو الجار والمجرور.

المسألة الثالثة: أن يكون الفاصل قَسَمَاً، نحو: شرُّ ـ والله ـ المجالسِ مجالسُ الغيبة، وقد حكى الكسائي: هذا غلامُ ـ والله ـ زيدٍ.

وأما مواضع الفصل التي تختص بالشعر فمنها:

١ ـ أن يكون الفاصل بين المضاف والمضاف إليه أجنبيّاً من المضاف، والمراد بالأجنبي: معمول غير المضاف؛ كقول الشاعر:

كما خُطَّ الكتابُ بكفِّ يوماً ... يَهُودِيٍّ يُقَارِبُ أو يُزِيلُ[(٢)]

فقد فصل الشاعر بين المضاف وهو (بكف) والمضاف إليه وهو قوله: (يهودي) بأجنبي من المضاف، وهو قوله: (يوماً) فإنه ظرف

---

(١) هذا الحديث رواه البخاري في «صحيحه» في كتاب المناقب (٧/ ١٨) ورواه في كتاب التفسير بلفظ (تاركون) وقد نقل الحافظ في «فتح الباري» (٧/ ٢٥) عن العكبري أنه قال: إن حذف النون من خطأ الرواة، لكن قال الحافظ: إن الحذف من باب الإضافة أو لطول الكلام، انظر: «إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث» للعكبري ص(١٧٠).

(٢) الشاعر يصف رسم دار ويشبه ما بقي متناثراً من رسومها هنا وهناك بكتابة اليهودي كتاباً جعل بعضه متقارباً وبعضه متفرقاً، وهو معنى قوله: (أو يزيل) وخص اليهودي لأن اليهود كانوا أهل الكتابة آنذاك.

إعرابه: (كما) الكاف حرف تشبيه وجر (وما) مصدرية (خط) فعل ماضٍ مبني لما لم يُسَمَّ فاعله (الكتاب) نائب فاعل، (بكف) متعلق بـ(خط) وهو مضاف و(يهودي) مضاف إليه، (يوماً) ظرف زمان منصوب، و(ما) وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالكاف، والجار والمجرور يقع خبراً لمبتدأ محذوف، يفهم من الكلام السابق، تقديره: رسم هذه الدار كخط الكتاب، (يقارب) الجملة صفة لـ(يهودي) (أو يزيل) معطوفة عليها.

لقوله: (خط) والأصل: كما خط الكتاب يوماً بكف يهودي.

٢ ـ الفصل بنعت المضاف؛ كقول الشاعر:

نَجَوْتُ وَقَدْ بَلَّ المُرَادِيُّ سَيْفَهُ مِنِ ابْنِ أَبِي شَيْخِ الأَبَاطِحِ طَالِبِ[(١)]

فقد فصل بين المضاف وهو قوله: (أبي) والمضاف إليه، وهو قوله: (طالب) بنعت المضاف، وهو قوله: (شيخ الأباطح)، والأصل: من أبي طالب شيخ الأباطح.

٣ ـ الفصل بالنداء؛ كقول بجير بن أبي سلمى لأخيه كعب يحثه على الإسلام:

وِفَاقُ كَعْبُ بُجَيرٍ مُنْقَذٌ لَكَ مِنْ تَعْجِيلِ تَهْلُكَةٍ والخُلْدِ في سَقَرِ[(٢)]

فقد فصل بين المضاف وهو قوله: (وفاق) والمضاف إليه، وهو قوله: (بجير) بالمنادى، وهو قوله: (كعبُ)، والأصل: وفاقُ بجيرٍ يا كعبُ..

وهذا معنى **قوله**: **(فصلَ مضاف شبه فعل...** إلخ) أي: أجز فصل ما نصبه المضاف الذي يشبه الفعل، إذا كان ذلك المنصوب مفعولاً أو ظرفاً.

---

(١) المرادي: هو عبد الرحمٰن بن ملجم المرادي لعنه الله، وهو الذي قتل الخليفة الراشد علي بن أبي طالب رضي الله عنه، والقائل هو معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه، و(الأباطح) جمع أبطح، وهو كل مكان متسع أو هو مسيل واسع فيه دقاق الحصى، والمراد هنا مكة، وشيخ الأباطح: هو أبو طالب والد علي رضي الله عنه.
إعرابه: (نجوت) فعل وفاعل، (وقد) الواو للحال، وقد: حرف تحقيق (بل المرادي سيفه) الجملة في محل نصب حال، (من ابن أبي) ابن مضاف وأبي مضاف إليه مجرور بالياء، وأبي مضاف و(طالب) مضاف إليه، وقد فصل بينهما بقوله: (شيخ الأباطح) وهو صفة للمضاف. انظر: «حاشية الصبان» (٢/ ٢٧٨).

(٢) المعنى: يا كعب موافقة أخيك بجير على الإسلام منجية لك من الهلاك المعجل في الدنيا والخلود في عذاب الدار الآخرة.
إعرابه: (وفاق) مبتدأ وهو مضاف (كعب) منادى بأداة نداء محذوفة، مبني على الضم في محل نصب، (بجير) مضاف إلى (وفاق)، (منقذ) خبر المبتدأ، (لك من تعجيل) متعلقان بالوصف (منقذ)، (تهلكة) مضاف إليه، (والخلد) معطوف على تعجيل، (في سقر) متعلق بالخلد.

وقوله: (فصلَ) مفعول مقدم للفعل (أجز)، و(ما نصب) اسم موصول مبني على السكون في محل رفع فاعل للمصدر (فصل) وجملة (نصب) صلة، والعائد محذوف؛ أي: (ما نصبه). ثم قال: إنه لم يُعَبْ في الكلام الفصل باليمين، وهو القسم، ثم ذكر أن الفصل في حالة الضرورة الشعرية وجد بالأجنبي (وهو ما ليس معمولاً للمضاف ـ كما تقدم ـ) أو بالنعت أو بالنداء، والنعت والنداء داخلان في الفصل بالأجنبي، لكنه خصهما بالذكر لقصد الإيضاح، وتخصيص هذه المسائل الأخيرة بحالة الضرورة يفيد أن ما قبلها جائز في سعة الكلام.

الْمُضَافُ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ

القاعدة العامة في هذا الباب

٤٢٠ ـ آخِرَ مَا أُضِيفَ لِلْيَا ٱكْسِرْ إِذَا ... لَمْ يَكُ مُعْتَلًّا كَـ(رَام) وَ(قَذَى)

٤٢١ ـ أَوْ يَكُ كَـ(ٱبْنَيْنِ) وَ(زَيْدِينَ) فَذِي ... جَمِيعُهَا الْيَا بَعْدُ فَتْحُهَا ٱحْتُذِي

٤٢٢ ـ وَتُدْغَمُ الْيَا فِيهِ وَالْوَاوُ، وَإِنْ ... مَا قَبْلَ وَاوٍ ضُمَّ فَٱكْسِرْهُ يَهُنْ

٤٢٣ ـ وَأَلِفًا سَلِّمْ، وَفِي الْمَقْصُورِ عَنْ ... هُذَيْلٍ ٱنْقِلَابُهَا يَاءً حَسَنْ

هذا الفصل معقود لأحكام إضافة الاسم إلى ياء المتكلم، وأُفردت في بحث مستقل؛ لأنها لها أحكاماً خاصة فيما يتعلق بالياء، وما يتعلق بآخر المضاف.

فالقاعدة العامة في هذا الباب وجوب كسر آخر المضاف للياء للمناسبة، وبناء ياء المتكلم على السكون أو الفتح في محل جر، ويدخل في ذلك المفرد الصحيح؛ كغلام وكتاب، نحو: كتابي جديد، والمفرد الشبيه بالصحيح (وهو ما آخره واو أو ياء قبلها حرف ساكن) مثل: دلو، صفو، سقي، ظبي، نحو: سقيي الماءَ من دلوي فيه ثواب عظيم، كما يدخل في ذلك جمع التكسير إذا كان صحيح الآخر، مثل: طلاب، كتب، نحو: كتبي مرتبة، وجمع المؤنث السالم، مثل: أخوات، عمات، بنات، نحو: أزور عماتي وأَصِلُ أخواتي.

والقاعدة في إعراب ما تقدم: في حالة الرفع تقول: إنه مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، وفي حالة النصب ـ في غير جمع المؤنث السالم ـ تقول: منصوب بفتحة مقدرة... إلخ. أما في حالة الجر فإما أن تقول: مجرور بكسرة مقدرة... إلخ، أو تقول: مجرور بالكسرة الظاهرة، وهذا

أنسب وأيسر لبعده عن التكلف، ما دام أن الكسرة موجودة في اللفظ[١].

أما الياء فهي ضمير متصل مبني على السكون أو الفتح في محل جر مضاف إليه، كما تقدم.

ما يستثنى من القاعدة السابقة

ويستثنى من هذه القاعدة أربع مسائل يجب فيها تسكين آخر المضاف وبناء ياء المتكلم على الفتح فقط في محل جر:

١ ـ المسألة الأولى (المقصور) نحو: فتى، هدى، وحكمه أن آخره واجب السكون؛ لأن آخره ألف، والياء واجبة الفتح، للخفة والتخلص من التقاء الساكنين، وتبقى الألف، إلا عند هذيل فتقلب ياء، وتدغم في ياء المتكلم، تقول: هدايَ خير طريق لنجاتي، وعلى لغة هذيل: هُدَيَّ، قال تعالى عن موسى عليه السلام: ﴿قَالَ هِيَ عَصَايَ﴾ [طه: ١٨]، وقال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١٦٢﴾﴾ [الأنعام: ١٦٢]. فقد قرأ الجمهور (ومحيايَ) بفتح ياء المتكلم، وقرأ نافع المدني ـ من السبعة ـ بخُلْفٍ عن ورش بإسكانها[٢].

فـ(عصاي) خبر المبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، وهو مضاف، والياء ضمير متصل مبني على الفتح في محل جر مضاف إليه، وقال أبو ذؤيب الهذلي:

سَبَقُوا هَوَيَّ وأَعْنَقُوا لِهَوَاهُمُ فَتُخُرِّمُوا ولِكُلِّ جَنْبٍ مَصْرَعُ[٣]

---

(١) اختار هذا ابن مالك في «التسهيل وشرحه» (٣/ ٢٨٠، ٢٨١).

(٢) انظر: «الكشف» (١/ ٤٥٩)؛ «النشر» (٢/ ١٧٣، ١٧٩، ٢٦٧).

(٣) البيت لأبي ذؤيب الهذلي من قصيدة في رثاء أبنائه.
سبقوا هويَّ: ماتوا قبلي، وأعنقوا: سير العنق: السير السريع؛ أي: تبع بعضهم بعضاً، تخرموا: بالبناء للمجهول؛ أي: انتقصتهم المنية.
إعرابه: (سبقوا) فعل وفاعل، (هويَّ) مفعول به منصوب بفتحة مقدرة على الألف المنقلبة ياء؛ لإدغامها في ياء المتكلم على لغة قبيلة الشاعر، منع من ظهورها التعذر، وياء المتكلم مضاف إليه مبني على الفتح في محل جر، (وأعنقوا) فعل وفاعل، (لهواهم) اللام حرف جر، هوى: اسم مجرور وعلامة جره كسرة مقدرة =

فقوله: (هويَّ) أصله (هواي) فالألف ألف المقصور، وبعدها ياء المتكلم فَقَلبَ الألف ياءً وأدغمها في ياء المتكلم، فصارت (هويَّ).

٢ ـ المسألة الثانية (المنقوص) مثل: الهادي والداعي، وحكمه أن آخره واجب السكون؛ لأن ياءه مدغمة في ياء المتكلم، وياء المتكلم واجبة الفتح، تقول: الشرع هاديَّ لطريق الخير، فـ(هاديّ) خبر المبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الياء المدغمة في ياء المتكلم منع من ظهورها الثقل، وهو مضاف وياء المتكلم ضمير متصل مبني على الفتح في محل جر مضاف إليه.

٣ ـ المسألة الثالثة: (المثنى وشبهه) وحكمه أن آخره واجب السكون، والياء واجبة الفتح، وتحذف النون للإضافة، وتسلم الألف في حالة الرفع، وفي حالتي النصب والجر تدغم الياء في ياء المتكلم كالمنقوص، تقول: لن أُجازى إلا بما قدمت يداي، لا أعتمد في الرزق بعد الله إلا على يديّ، فـ(يداي) فاعل مرفوع بالألف، والياء مضاف إليه مبني على الفتح في محل جر، والأصل: يدان لي، فحذفت النون واللام للإضافة، وفي المثال الثاني: أدغمت الياء في الياء، ومنه قوله تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [صّ: ٧٥]، فـ(يديَّ) اسم مجرور وعلامة جره الياء المدغمة في ياء المتكلم، وياء المتكلم مضاف إليه.

٤ ـ المسألة الرابعة: (جمع المذكر السالم وشبهه) وحكمه أن آخره واجب السكون، والياء واجبة الفتح، وفي حالة الرفع تقلب الواو ياء وتدغم في ياء المتكلم وتقلب الضمة كسرة للمناسبة. أما في حالتي النصب والجر فتدغم الياء في الياء، تقول: أنتم مشاركيّ في الدعوة

= على الألف للتعذر، والجار والمجرور متعلق بالفعل قبله، وهوى: مضاف والهاء مضاف إليه، والميم علامة الجمع، (فتخرموا) فعل ماضٍ مبني للمجهول والواو نائب فاعل، (ولكل) الواو للحال، لكل: جار ومجرور خبر مقدم، (جنب) مضاف إليه، (مصرع) مبتدأ مؤخر، والجملة حال.

إلى الله، والأصل: مشاركُون لي، فحذفت النون واللام للإضافة، فصار: مشاركُوي، ثم قلبت الواو ياء، وأدغمت في الياء، وقلبت الضمة كسرة فصار: مشاركِيّ، قال تعالى: ﴿وَمَآ أَنتُم بِمُصْرِخِيَّ﴾ [إبراهيم: ٢٢] فقد قرأ الجمهور بفتح الياء مشددة؛ لأن ياء الجمع أدغمت في ياء المتكلم وهي مفتوحة فبقيت على فتحها، وقرأ حمزة ـ من السبعة ـ بكسر الياء مشددة، وهي لغة لبعض العرب[1].

فإن كان ما قبل الواو مفتوحاً، نحو: مصطَفَون، بقي على فتحه فتقول: مصطفَيَّ.

وهذا معنى **قوله**: (آخرَ ما أضيف لليا اكسر... إلخ) أي: اكسر آخر الاسم الذي أضيف (لليا) بالقصر، للوزن، وهي ياء المتكلم، بدليل الترجمة، بشرط ألا يكون هذا لاسم معتل الآخر؛ كالمنقوص، مثل: (رام) اسم فاعل من (رمى) وكالمقصور، مثل: (قذى) [وهي الأجسام الصغيرة التي تقع في العين فتؤلمها]. وكذلك لا يكون مثنى (كابنين) أو جمع مذكر سالم (كزيدين) (فذي) أي: فهذي تكون الياء بعدها مفتوحة.

وقوله: (احْتُذي) أي: اتُبع، وفهم من تخصيصه فتح الياء في هذه المواضع أن الياء في غيرها لا يجب فتحها، بل يجوز فتحها وسكونها ـ كما تقدم ـ.

ثم ذكر أن (الياء) التي في آخر المضاف ـ وهي ياء المثنى وجمع المذكر وياء المنقوص ـ تدغم (فيه) أي: في ياء المتكلم، وهو المضاف إليه، وكذلك تدغم (الواو) في الياء بعد قلبها ياء؛ لأن الحرف لا يدغم إلا في مثله، ثم إن كان ما قبل الواو مضموماً فإنه يكسر ليهون النطق؛ أي: يسهل النطق بالكسرة قبل الياء المشددة بدلاً من الضمة.

ثم **قال**: (وألفاً سَلِّمْ) أي: أبق الألف في المثنى المرفوع والمقصور عند إضافتهما للياء، إلا عند هذيل فتنقلب ألف المقصور ياءً.

---

(١) انظر: «الكشف» (٢/ ٢٦)؛ «النشر» (٢/ ٢٩٨، ٢٩٩).

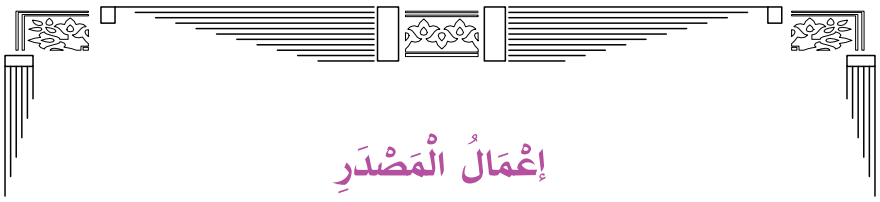

إعْمَالُ الْمَصْدَرِ

أقسام المصدر العامل ومواضعه

٤٢٤ ـ بِفِعْلِهِ الْمَصْدَرَ أَلْحِقْ فِي الْعَمَلْ مُضَافًا أَوْ مُجَرَّدًا أَوْ مَعَ (أَلْ)

٤٢٥ ـ إِنْ كَانَ فِعْلٌ مَعَ (أَنْ) أَوْ (مَا) يَحُلّْ مَحَلَّهُ، وَلِاسْمِ مَصْدَرٍ عَمَلْ

في اللغة العربية أسماء تعمل عمل أفعالها بشروط، وقد ذكر منها ابن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ المصدر، واسم المصدر، واسم الفاعل، وصيغ المبالغة، واسم المفعول ـ وهذه ذكرها متوالية، ثم ذكر الصفة المشبهة، ثم اسم التفضيل، وبعد أبواب متعددة ذكر اسم الفعل.

وهذا الباب معقود لإعمال المصدر واسم المصدر. وقد قدم ابن مالك إعمال المصدر على أبنية المصادر؛ لأن الإعمال أمر نحوي، شديد الصلة بالأبواب السابقة، والأبنية بحث صرفي، والأولى تقديم أبنية المصادر على الإعمال؛ لأن الحكم على الشيء فرع عن تصوره، فلا بد من تقديم الأبنية ليكون الحكم على شيء مفهوم معلوم.

تعريف المصدر

والمصدر هو: الاسم الدال على الحدث المجرد المشتمل على حروف فعله، أو أكثر منها، نحو: بذلُ المال في الخير نَفْعٌ لصاحبه، فـ(بذل) مصدر: بذَلَ، يبذل، بذلاً، وهو يدل على حدوث البذل من غير زمن. وقد اشتمل على جميع حروف الفعل (بَذَلَ).

وفي نحو: إكرام الضيف من آداب الإسلام، اشتمل المصدر على حروف فعله (أكرم) وزيادة الألف قبل آخره.

الفرق بين المصدر واسم المصدر

واسم المصدر يختلف عن المصدر وإن كانا يتفقان في الدلالة على الحدث، لكن المصدر لا تنقص حروفه عن حروف فعله، واسم المصدر تنقص حروفه عن حروف فعله لفظاً وتقديراً دون تعويض، نحو: عطاء،

فإنه مساوٍ للمصدر إعطاء في الدلالة على المعنى، لكنه خالفه بخلوه من الهمزة الموجودة في فعله: أعطى، وقولنا: لفظاً وتقديراً، شرط في اسم المصدر، لإخراج ما خلا من بعض ما في فعله لفظاً ولم يخل منها تقديراً فهو مصدر، نحو: قتال، مصدر قاتل، وقد خلا من الألف التي قبل التاء في الفعل، لكن خلا منها لفظاً ولم يخل منها تقديراً، ولذلك نُطق بها في بعض المواضع، نحو: قاتل قيتالاً، وقد انقلبت الألف ياء لكسر ما قبلها، وأما حذفها فهو للتخفيف وكثرة الاستعمال، وقولنا: دون تعويض، احتراز مما فيه تعويض فهو مصدر، نحو: عدة، فإنه مصدر: وعد، وقد خلا من الواو التي في فعله لفظاً وتقديراً، لكن عوض عنها التاء.

والمصدر يعمل عمل فعله الذي اشتق منه، فيرفع الفاعل، وينصب المفعول به بواسطة وبغيرها..

فيعمل عمل فعله في موضعين:

مواضع عمل المصدر

الأول: أن يحذف الفعل وينوب عنه المصدر في تأدية معناه وفي التعدي واللزوم، مثل: إكراماً المسكينَ، فـ(إكراماً) مصدر نائب عن فعله (أكرم)، وقد عمل عمله، ففيه ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنت، وهو فاعله، والمسكين مفعول به منصوب للمصدر، وقد مضى بيان ذلك في باب «المفعول المطلق».

الثاني: إذا صح أن يحل محله (أنْ) والفعل، أو (ما) والفعل، نحو: يسرني أداؤك الواجب، فـ(أداءُ) فاعل (يسر) وهو مصدر عَمِلَ عَمَلَ فعله، وقد أضيف إلى فاعله وهو (الكاف)، ونصب المفعول به وهو كلمة (الواجب)، ويمكن أن يحل محله (أن) والفعل، أو (ما) والفعل، فتقول: يسرني أن تؤدي الواجب، إن أردت الزمان الماضي أو المستقبل، أو يسرني ما تؤدي الواجب، إن أريد الحال[1].

(١) ما ذكر في عمل المصدر هو شرط وجودي، وهناك شروط عدمية وهي: =

وهذا المصدر العامل ينقسم ثلاثة أقسام:

أقسام المصدر العامل

الأول: المصدر المضاف، وإعماله أكثر من إعمال القسمين الآخرين، وتقدم مثاله.

الثاني: المصدر المنون، وإعماله أقرب إلى القياس من إعمال المضاف؛ لأنه يشبه الفعل في التنكير، وهو يلي المضاف في الكثرة، نحو: واجب علينا تشجيعٌ كلَّ مجتهد، تقديره: واجب علينا أن نشجع كل مجتهد، ومنه قوله تعالى: ﴿أَوْ إِطْعَٰمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ﴿١٤﴾ يَتِيمًا﴾ [البلد: ١٤، ١٥]، فـ(إطعام) معطوف على ما قبله وهو (فك رقبة) وهو مصدر منون نصب المفعول به، وهو قوله: (يتيماً) والتقدير: أو أن يطعم يتيماً.

= ١ ـ ألا يكون مصغراً، فلا يجوز: أُكيلك الطعام بسرعة مضر، تريد: أكلك الطعام.

٢ ـ ألا يكون ضميراً، فلا يجوز: إكرامي الصديق مطلوب وهو جاراً أشد، تريد: وإكرامي جاراً أشد.

٣ ـ ألا يكون محدوداً؛ أي: مختوماً بالتاء الدالة على المرة الواحدة، فلا يصح ساءني ضربتك عليّاً، فإن كانت التاء من صيغة الكلمة وليست للوحدة عمل، نحو: إغاثتك الملهوف دليل مروءتك.

٤ ـ ألا يكون المصدر متبعاً بتابع ـ كالنعت وغيره ـ قبل تمام عمله، فلا يجوز: أعجبني إكرامك الطيبُ زيداً.

٥ ـ ألا يكون محذوفاً لأنه إذا حذف لم توجد حروف الفعل الذي هو محمول عليه.

٦ ـ ألا يكون مفصولاً من معموله بفاصل ليس معمولاً لهذا المصدر، نحو: إني أقوى على إلقاءٍ في الحفل كلمة نافعة، والأصل: إني أقوى على إلقاء كلمة نافعة في الحفل.

٧ ـ ألا يتأخر عن معموله، فلا يجوز: ساءني زيداً ضربك، إلا إن كان المعمول ظرفاً أو جاراً ومجروراً فيجوز تأخره عنه، لوروده في القرآن ولأنه يتوسع فيهما، قال تعالى: ﴿فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ ٱلسَّعْىَ﴾ [الصافات: ١٠٢]، وقال تعالى: ﴿لَا يَبْغُونَ عَنْهَا حِوَلًا﴾ [الكهف: ١٠٨] والأصل: بلغ السعي معه، حولاً عنها، ولا داعي للتكلف في التأويل من غير داعٍ ولا سيما في القرآن.

الثالث: المعرف بـ(أل) وإعماله شاذ لبعده عن مشابهة الفعل باقترانه بـ(أل)، وهو أقل من سابقيه استعمالاً وبلاغة، نحو: المجدُّ سريعُ الإنجاز أعمالَه، بنصب (أعماله) على أنه مفعول للمصدر المحلى بـ(أل)، ومنه قول الشاعر:

ضَعِيفُ النِّكَايَةِ أَعْدَاءَهُ يَخَالُ الفِرَارَ يُرَاخِي الأَجَلْ[1]

فالمصدر المحلى بـ(أل) وهو قوله: (النكاية) نصب المفعول به: وهو قوله: (أعداءه) كما ينصبه الفعل.

وكما يعمل المصدر فإن اسم المصدر يعمل ـ أيضاً ـ بالشرط المذكور، وهو أن يحل محله (أن والفعل) أو (ما والفعل)، وإعماله ـ مع قياسيته ـ قليل، ومنه قول الشاعر:

إذا صَحَّ عَونُ الخَالِقِ المَرْءَ لَمْ يَجِدْ عَسِيراً مِنَ الآمَالِ إلا مُيَسَّرَا[2]

وهذا معنى **قوله**: (بفعله المصدر ألحق في العمل... إلخ) أي: ألحق المصدر بفعله في العمل، سواء كان مضافاً أو مجرداً وهو المنون أو مقترناً بـ(أل)، ثم بيَّن أن شرط عمله أن يمكن إحلال الفعل مع (أن) أو (ما) المصدريتين محله، ثم ذكر أن اسم المصدر يعمل ـ أيضاً ـ.

وظاهر كلامه أن كل اسم مصدر يعمل، وليس كذلك، بل منه ما لا يعمل اتفاقاً؛ كالأعلام، نحو: يسار ـ علماً لليُسْر، وفَجار ـ علماً للفجور ـ، ومنه ما يعمل اتفاقاً، وهو ما إذا كان مبدوءاً بميم زائدة لغير

---

(١) النكاية: مصدر نكيت العدو؛ أي: أثرت فيه ونلت منه، يخال: يظن، يراخي: يؤخر، إعرابه: (ضعيف) خبر لمبتدأ محذوف؛ أي: هو ضعيف، (الفرار) مفعول أول لـ(يخال) لأنها تنصب مفعولين، وجملة (يراخي الأجل) هو المفعول الثاني.

(٢) عون: اسم مصدر فعله: أعان، ومصدره: إعانة.
إعرابه: (إذا) ظرف لما يستقبل من الزمان تضمن معنى الشرط، (صح) فعل ماضٍ (عون الخالق) فاعل، وهو من إضافة اسم المصدر إلى فاعله، (المرء) مفعول به لاسم المصدر، والجملة في محل جر بإضافة (إذا) لها، (عسيراً) مفعول أول لـ(يجد)، (ميسراً) مفعول ثانٍ، والجملة لا محل لها من الإعراب جواب الشرط.

المفاعلة، نحو: إن معرفتك النحو تعصمك من اللحن، ومنه ما في عمله خلاف، وهو المأخوذ من حدثٍ لغيره؛ كالعطاء، يراد به الشيء المُعْطى.

* * *

إذا أضيف المصدر إلى فاعله أو مفعوله وأتبعا بتابع

٤٢٦ ـ وَبَعْدَ جَرِّهِ الَّذِي أُضِيفَ لَهْ كَمِّلْ بِنَصْبٍ أَوْ بِرَفْعٍ عَمَلَهْ

٤٢٧ ـ وَجُرَّ مَا يَتْبَعُ مَا جُرَّ، وَمَنْ رَاعَى فِي الِاتِّبَاعِ الْمَحَلَّ فَحَسَنْ

تقدم أن المصدر العامل يأتي مضافاً، وهو ضربان:

الأول: أن يكون مضافاً إلى فاعله، فيؤتى بعده بالمفعول به منصوباً إن وجد، فيكون الفاعل مجروراً في اللفظ، مرفوعاً في المحل، نحو: يسرني شكرك المنعم، فـ(شكر) فاعل (يسر)، وهو مضاف، والكاف مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله، ولفظ (المنعم) مفعول به للمصدر، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ﴾ [البقرة: ٢٥١]، فـ(دفع) مبتدأ حذف خبره، وهو مضاف إلى فاعله، و(الناس) مفعول به للمصدر.

فإذا جاء تابع للفاعل من نعت أو عطف أو غيرهما جاز فيه الجر مراعاة للفظ الفاعل المتبوع؛ لأنه مجرور، وجاز فيه الرفع مراعاة لمحله، نحو: عجبت من إكرام خالدٍ وعمروٌ أباهما، برفع (عمرو) وجره، ومن الاتباع على المحل قوله:

حَتَّى تَهَجَّرَ في الرَّواحِ وهَاجَهَا طَلَبَ المُعَقِّبِ حَقَّهُ المَظْلُومُ[1]

فأضاف المصدر (طلب) إلى فاعله وهو (المعقب)، ثم أتى بالنعت وهو (المظلوم) مرفوعاً نظراً للمحل.

---

(١) البيت في وصف حمار وحشي قد عجل رواحه إلى الماء وقت الهاجرة، وأزعج الأتان وطلبها إلى الماء مثل طلب الغريم الذي مطله مدين بدين له، فهو يلح في طلبه المرة بعد الأخرى.

إعرابه: (حتى) ابتدائية (طلب) مفعول مطلق منصوب لـ(هاجها) لأنه مرادف له في المعنى.

الضرب الثاني: أن يكون المصدر مضافاً إلى مفعوله، فيؤتى بعده بالفاعل مرفوعاً إن وجد، فيكون المفعول مجروراً في اللفظ، منصوباً في المحل، نحو: من سوءِ التربية عصيانُ الآباءِ بنوهم، فـ(عصيان) مبتدأ مؤخر، وهو مضاف إلى مفعوله (الآباء) و(بنوهم) فاعل المصدر، ومنه قوله ﷺ: «**بني الإسلام على خمس... وحَجِّ البيت من استطاع إليه سبيلاً**»[(١)]، فـ(حج) مصدر مضاف لمفعوله (البيت) و(من استطاع) فاعل المصدر.

فإذا جاء تابع للمفعول به ـ من نعت أو عطف أو غيرهما ـ، جاز فيه الجر مراعاة للفظ المفعول به المتبوع؛ لأنه مجرور، وجاز فيه النصب مراعاة لمحله، نحو: عجبت من أكل الطعامِ الحارَّ زيدٌ، بنصب كلمة (الحار) وجرها، ومن مراعاة المحل قوله:

قَدْ كُنْتُ دَايَنْتُ بِهَا حَسَّانَا مَخَافَةَ الإِفْلَاسِ واللَّيَّانَا[(٢)]

فأضاف المصدر (مخافة) إلى مفعوله وهو (الإفلاس) ثم أتى بعطف النسق وهو (الليانا) منصوباً نظراً للمحل.

وهذا معنى **قوله**: (وبعد جره الذي أضيف له... إلخ) أي: وبعد إضافة المصدر إلى ما أضيف له من فاعل أو مفعول وجره لهذا المضاف إليه كمِّل عمله بالنصب أو بالرفع، على نحو ما تقدم، ثم ذكر أنه إذا جاء تابع للمضاف إليه المجرور فاجرر هذا التابع مراعياً لفظ المجرور، سواء كان مرفوعاً محلّاً؛ لأنه فاعل، أو منصوباً محلّاً؛ لأنه مفعول به، ثم بيَّن أن الجر لمراعاة اللفظ ليس لازماً، فمن يراعي المحل المرفوع أو المنصوب فعمله حسن.

(١) متفق عليه.

(٢) المعنى: قد كنت أخذت هذه الأمة من حسان بدلاً عن دين لي عنده، لمخافتي أن يفلس أو يماطلني، و(الليان) بفتح اللام وتشديد الياء، المطل والتسويف، إعرابه: مخافة: مفعول لأجله، والألف في قوله: (والليانا) للإطلاق.

إعْمَالُ اسْمِ الْفَاعِلِ [واسْمِ المَفْعُولِ]

عمل اسم الفاعل وشروطه

٤٢٨ ـ كَفِعْلِهِ ٱسْمُ فَاعِلٍ فِي الْعَمَلِ إِنْ كَانَ عَنْ مُضِيِّهِ بِمَعْزِلِ

٤٢٩ ـ وَوَلِيَ ٱسْتِفْهَامًا ٱوْ حَرْفَ نِدَا أَوْ نَفْيًا ٱوْ جَا صِفَةً أَوْ مُسْنَدَا

٤٣٠ ـ وَقَدْ يَكُونُ نَعْتَ مَحْذُوفٍ عُرِفْ فَيَسْتَحِقُّ الْعَمَلَ الَّذِي وُصِفْ

هذا النوع الثاني من الأسماء العاملة عمل الفعل، وهو اسم الفاعل، وكذا صيغ المبالغة.

تعريف اسم الفاعل

واسم الفاعل: اسم مشتق للدلالة على معنى مجرد حادث وعلى فاعله.

فقولنا: اسم مشتق؛ أي: مأخوذ من مصدر الثلاثي كـ(نادم) أو غيره كـ(مُكْرِم).

وقولنا: على معنى مجرد: هو الحدث الخالي عن الزمان؛ كالقيام والقعود ونحوهما.

وقولنا: حادث؛ أي: عارض يتغير ويزول، وهذا هو الغالب في اسم الفاعل، ويخرج بهذا الصفة المشبهة واسم التفضيل؛ لأنهما للثبوت لا للتجدد والحدوث[(١)].

وقولنا: وعلى فاعله؛ أي: من حَدَثَ منه الفعل وصدر عنه؛ كضارب، وهذا يخرج اسم المفعول كمضروب؛ لأنه يشتق لمن وقع عليه الحدث.

أحوال اسم الفاعل

١ ـ عمل المجرد

واسم الفاعل لا يخلو من حالين:

(١) انظر باب: «أبنية أسماء الفاعلين»، وباب «الصفة المشبهة».

الأولى: أن يكون مقترناً بـ(أل) وهذا سيأتي حكمه إن شاء الله.

الثانية: أن يكون مجرداً منها. وهذا يرفع الفاعل مطلقاً بلا شرط، نحو: الله عالمٌ ببواطن الأمور، ففي (عالم) ضمير مستتر هو الفاعل وكقوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ وَٱلدَّوَآبِّ وَٱلْأَنْعَٰمِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهُۥ﴾ [فاطر: ٢٨]، فـ(ألوانه) فاعل لاسم الفاعل.

وأما نصبه المفعول به فلا بد من شرطين:

الأول: أن يكون للحال أو الاستقبال، وذلك لأن اسم الفاعل ـ كما يقولون ـ إنما عمل لجريانه على الفعل الذي هو بمعناه، وهو المضارع، ومعنى جريانه عليه: أنه موافق له في الحركات والسكنات، بمعنى: أن الساكن في أحدهما مقابل في ترتيبه للساكن في الآخر، وكذا المتحرك، فـ(نادم) موافق لمضارعه (يَنْدم) في كل ما ذكر.

الشرط الثاني: أن يعتمد على شيء قبله، كالاستفهام، نحو: أبالغٌ أنت قصدَك، فالهمزة للاستفهام، و(بالغ) مبتدأ (أنت) فاعل سد مسد الخبر (قصدك) مفعول به لاسم الفاعل، والكاف مضاف إليه.

أو يعتمد على نفي، نحو: ما حامد السوقَ إلا من ربح، فـ(حامد) مبتدأ (السوق) مفعول به لاسم الفاعل (إلا) أداة استثناء ملغاة (من) اسم موصول مبني على السكون في محل رفع فاعل سد مسد الخبر (ربح) صلة الموصول.

أو يعتمد على نداء، نحو: يا سائقاً سيارةً تمهل، فـ(يا) حرف نداء (سائقاً) منادى منصوب، والفاعل ضمير مستتر، (سيارة) مفعول به لاسم الفاعل.

أو يقع نعتاً لمنعوت مذكور، نحو: صحبت رجلاً عارفاً آدابَ السفر، أو لمنعوت محذوف لوجود قرينة تدل عليه، نحو: كم معذبٍ نفسَه في طلب الدنيا يرى أنه أسعد الناس؛ أي: كم شخص معذب نفسه.

أو يقع حالاً، نحو: جاء خالد راكباً فرساً، قال تعالى: ﴿فَٱعۡبُدِ ٱللَّهَ مُخۡلِصٗا لَّهُ ٱلدِّينَ﴾ [الزمر: ٢].

أو يقع خبراً لمبتدأ، نحو: أنت حافظٌ غَيْبَةَ جارك.

أو يقع خبراً لناسخ، نحو: إنك حافظ غيبة جارك، قال تعالى: ﴿مَا كُنتُ قَاطِعَةً أَمۡرًا حَتَّىٰ تَشۡهَدُونِ﴾ [النمل: ٣٢].

فإن كان اسم الفاعل للماضي لم يعمل، فلا يصح أن تقول: محمد كاتبٌ واجبَه أمسِ، بنصب (واجبه)، بل يجب فيه الإضافة، فتقول: محمد كاتبُ واجبِه أمس.

وخالف في ذلك الكسائي فأجاز عمله ـ وإن كان ماضياً ـ محتجّاً بقوله تعالى: ﴿وَكَلۡبُهُم بَٰسِطٞ ذِرَاعَيۡهِ﴾ [الكهف:١٨]، فـ(باسط) بمعنى الماضي، وخرجه غيره على أنه حكاية حال ماضية، ومعنى ذلك: أن يفرض المتكلم حين كلامه أن القصة واقعة الآن فهو يصفها، وعليه لا يكون (باسط) ماضياً، وإنما هو حاضر، والسر في ذلك إحضاره في الذهن حتى كأنه مشاهد.

وإن لم يعتمد اسم الفاعل لم يعمل، وخالف في ذلك الأخفش فأجاز عمله، واحتج بقول الشاعر:

خَبيرٌ بَنُو لِهْبٍ فَلَا تَكُ مُلْغِياً مَقَالَةَ لِهْبِيٍّ إذا الطيرُ مَرَّتِ[1]

فإن قوله: (خبير) مبتدأ، وقوله: (بنو لهب) فاعل سد مسد الخبر، ولم يعتمد اسم الفاعل على شيء مما ذكر.

---

(١) المعنى: أن بني لِهْب عالمون بزجر الطير وعيافتها ـ أي: التكهن بأسمائها وحركاتها وأصواتها تفاؤلاً وتشاؤماً ـ فإذا أخبرك لهبي بشيء من ذلك فصدقه ولا تلغ كلامه. ومعلوم أن التطير من أعمال الجاهلية وهو نوع من الشرك يتنافى مع التوحيد أو ينقص كماله.
إعرابه: (فلا تك): مضارع مجزوم وعلامة جزمه سكون النون المحذوفة للتخفيف، واسمه ضمير مستتر، (ملغياً) خبره، وفيه ضمير مستتر (مقالة) مفعول به لاسم الفاعل (ملغياً)، (الطير) فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور، أو فاعل مقدم أو مبتدأ، على الخلاف.

والجمهور على اشتراط الاعتماد ـ كما تقدم ـ ولا حجة للأخفش في هذا البيت، لجواز أن يكون قوله: (خبير) خبراً مقدماً، وقوله: (بنو لهب) مبتدأ مؤخراً، ولا يضر الإخبار بالمفرد عن الجمع؛ لأن صيغة (فعِيل) على وزن المصدر؛ كالصهيل والنعيق، والمصدر يخبر به عن المفرد والمثنى والجمع، فكذا ما هو على وزنه، وقد ورد ذلك صريحاً في قوله تعالى: ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ﴾ [التحريم: ٤]، فـ(الملائكة) مبتدأ، و(ظهير) خبر المبتدأ، مع أن المبتدأ جمع.

وإلى ما تقدم من عمل اسم الفاعل وشروطه **قال ابن مالك**: (كفعله اسم فاعل في العمل... إلخ) أي: إن اسم الفاعل كفعله في العمل، متعدياً كان الفعل أو لازماً، بشرط أن يكون بمعزل عن الزمان الماضي؛ أي: بمكان بعيد عنه، والمراد أنه لا بد أن يكون للحال أو الاستقبال، كما يشترط أن يلي استفهاماً؛ أي: يقع بعد استفهام أو بعد حرف نداء، أو بعد نفي، أو يأتي اسم الفاعل صفة (والمراد بها هنا النعت والحال) أو مسنداً؛ أي: مخبراً به عن مبتدأ أو ناسخ من النواسخ، ثم ذكر أن اسم الفاعل قد يقع نعتاً لمنعوت محذوف معروف فيعمل العمل المذكور.

* * *

٢ـ عمل اسم الفاعل المحلى بـ(أل)

٤٣١ ـ وَإِنْ يَكُنْ صِلَةَ (أَلْ) فَفِي الْمُضِيْ وَغَيْرِهِ إِعْمَالُهُ قَدِ ٱرْتُضِي

هذه الحالة الثانية من أحوال اسم الفاعل، وهي أن يكون مقترناً بـ(أل) فيعمل عمل فعله مطلقاً، بغير تَقَيُّدٍ بزمن معين، ودون أن يعتمد على شيء ما ذكر، نحو: الكاتم سرَّ إخوانه محبوب، فـ(الكاتم) مبتدأ، وفيه ضمير مستتر هو الفاعل (سرَّ) مفعول به لاسم الفاعل (محبوب) خبر المبتدأ، ومنه قوله تعالى: ﴿وَٱلْكَٰظِمِينَ ٱلْغَيْظَ وَٱلْعَافِينَ عَنِ ٱلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١٣٤]، فـ(الغيظ) مفعول به لاسم الفاعل المحلى بـ(أل).

وهذا معنى **قوله**: (وإن يكن صلة أل... إلخ) أي: وإن يكن اسم الفاعل مبدوءاً بـ(أل) الموصولة، فإنه يعمل عمل فعله في الزمان الماضي وغيره.

عمل صيغ المبالغة

٤٣٢ ـ (فَعَّالٌ) أَوْ (مِفْعَالٌ) أَوْ (فَعُولُ) فِي كَثْرَةٍ عَنْ فَاعِلٍ بَدِيلُ

٤٣٣ ـ فَيَسْتَحِقُّ مَا لَهُ مِنْ عَمَلِ وَفِي (فَعِيلٍ) قَلَّ ذَا وَ(فَعِلِ)

مما يعمل عمل الفعل (صيغ المبالغة)، وهي كل اسم حُوِّلَ للمبالغة والتكثير[(١)] في الفعل من صيغة (فاعل) إلى إحدى الصيغ المذكورة[(٢)]، وهي خمس:

١ ـ **فَعّال**: بتشديد العين، نحو: القائد الناجح ليس بهياب عند الفزع، ومنه ما حكاه سيبويه: أما العسلَ فأنا شرَّاب، فـ(شراب) صيغة مبالغة، وقد عملت عمل الفعل، ففيها ضمير مستتر هو الفاعل، والمفعول (العسل).

٢ ـ **مِفْعَال**: بكسر الميم، نحو: الكريم منحار إبلَه لضيفه.

٣ ـ **فَعُول**: بفتح الفاء، نحو: المؤمن شكور ربَّه على نعمه.

والتحويل إلى هذه الثلاثة بكثرة.

٤ ـ **فَعِيل**: بكسر العين وبعدها ياء، نحو: المؤمن رحيم بالضعفاء.

٥ ـ **فَعِل**: بكسر العين من غير ياء، نحو: لا تكن جزعاً عند الشدائد، والتحويل إلى هذين بقلة، وينبغي نقلهما إلى باب «الصفة المشبهة».

وهذه الصيغ لا تصاغ إلا من مصدر فعل ثلاثي متعدٍ، ما عدا صيغة (فعال) فتصاغ من المتعدي واللازم[(٣)]؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَّهِينٍ ۝١٠ هَمَّازٍ مَّشَّآءٍۭ بِنَمِيمٍ ۝١١ مَّنَّاعٍ لِّلْخَيْرِ مُعْتَدٍ أَثِيمٍ ۝١٢﴾ [القلم: ١٠ ـ ١٢].

وهي لا تجري على حركات مضارعها وسكناته بالرغم من اشتمالها على حروفه الأصلية، ولهذا حملت على اسم الفاعل لا على الفعل، بالشروط المذكورة في اسم الفاعل.

---

(١) هما متغايران فالمبالغة باعتبار الكيفية، والتكثير باعتبار الكمية.

(٢) وقد تأتي لغير المبالغة، نحو: شَرُف فهو شريف، وكرم فهو كريم.

(٣) وقد جاءت ـ أيضاً ـ صيغة (فَعول) من اللازم، مثل: ضحوك، عبوس، بشوش، لكنها مقصورة على السماع. [انظر: «النحو الوافي» (٣/ ٢٦٠)].

وهذا معنى **قوله**: (فعال او مفعال او فَعُول... إلخ) أي: إن صيغة (فعال) و(مفعال) و(فعول) تغني عند إرادة الكثرة عن صيغة (فاعل) أي: عن اسم الفاعل، ثم ذكر أن هذه الصيغ تستحق ما يستحقه (فاعل) من العمل عند استيفاء الشروط المذكورة في اسم الفاعل، ثم بيَّن أن استعمال صيغتي (فعيل، وفعِل) قليل في المبالغة بالنسبة للثلاثة الأُوَل[1].

* * *

للمثنى والجمع من اسم الفاعل وصيغ المبالغة عمل المفرد

٤٣٤ ـ وَمَا سِوَى الْمُفْرَدِ مِثْلَهُ جُعِلْ فِي الْحُكْمِ وَالشُّرُوطِ حَيْثُمَا عَمِلْ

أي: إن غير المفرد ـ من اسم الفاعل وأمثلة المبالغة ـ مثل المفرد في العمل والشروط، فيدخل في ذلك المثنى، والجمع، سواء كان الجمع جمع مذكر سالماً أو جمع مؤنث أو جمع تكسير، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَآ ءَآمِّينَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ﴾ [المائدة: ٢]، فـ(آمين) اسم فاعل، وهو جمع مذكر سالم مفرده (آمّ) وقد عَمِلَ عَمَلَ المفرد، فنصب المفعول به (البيت الحرام) وفاعله ضمير مستتر، ومنه قوله تعالى: ﴿وَٱلذَّٰكِرِينَ ٱللَّهَ كَثِيرًا وَٱلذَّٰكِرَٰتِ﴾ [الأحزاب: ٣٥] فلفظ (الله) منصوب بـ(الذاكرين) وهو جمع ذاكر، وفاعله ضمير مستتر فيه، وقوله تعالى: ﴿خُشَّعًا أَبْصَٰرُهُمْ﴾ [القمر: ٧]، فـ(أبصارهم) فاعل لـ(خشعاً) وهو جمع خاشع، ومن أمثلة جمع صيغ المبالغة قول الشاعر:

ثم زَادُوا أَنَّهُمْ فِي قَومِهِمْ غُفُرٌ ذنْبَهُمْ غَيرُ فُخُرْ[2]

فأعمل الشاعر جمع صيغة المبالغة (غفر) وهو جمع (غفور) عمل المفرد، فنصب المفعول به (ذنبهم)، وفاعله ضمير مستتر فيه.

---

(١) هناك صيغ أخرى تفيد المبالغة، ومنها: (فِعّيل) بكسر أوله وتشديد العين، والأكثرون على أنها سماعية. وقد ذكر ابن قتيبة في «أدب الكاتب» ص(٣٣٠): أنه كثير، مثل: سكير، وخمير، وعشيق، وسكيت.. وإذا ثبتت كثرتها فلماذا لا يصح القياس؟! وقد قرر المجمع اللغوي القاهري أنها قياسية، ومنها: مِفْعَل، نحو: إنه مِسْعَر حربٍ؛ أي: يكثر إشعالها. انظر: «النحو الوافي» (٣/ ٢٥٩).

(٢) غير: خبر ثانٍ لـ(أن) مرفوع.

جواز إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله أو نصبه له

٤٣٥ ـ وَٱنْصِبْ بِذِي ٱلْإِعْمَالِ تِلْوًا وَٱخْفِضِ وَهْوَ لِنَصْبِ مَا سِوَاهُ مُقْتَضِي

تقدم أن اسم الفاعل يعمل عمل الفعل بشرطين، وهما: كونه للحال أو الاستقبال، مع اعتماده على شيء مما تقدم.

وذكر هنا أن وجود الشرطين المذكورين لا يوجب عمل اسم الفاعل، بل يجوز إضافته إلى مفعوله، بشرط أن يقع بعده، فلا يفصل بينهما فاصل، فتقول: هذا كاتبُ الدرسَ، أو كاتبُ الدرسِ، ومنه قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بَٰلِغُ أَمْرِهِۦ﴾ [الطلاق: ٣] فقد قرأ حفص بالإضافة، وقرأ الباقون بالتنوين ونصب (أمره) على المفعولية، قال مكي: (وهما لغتان في إثبات التنوين في اسم الفاعل إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال وحذفه، وقد مضى له نظائر)[(١)].

فإن كان مفعوله غير تالٍ له بأن فَصَل بينهما فاصل وجب نصبه لتعذر الإضافة بسبب الفصل، نحو: هذا كاتبٌ اليومَ الدرسَ، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنِّى جَاعِلٌ فِى ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ [البقرة: ٣٠].

فإن كان لاسم الفاعل المستوفي للشروط مفعولان أو ثلاثة وأضيف إلى واحد منها، وجب ترك الباقي مفعولاً به منصوباً كما كان، نحو: أنا ظانُّ خالدٍ مسافراً، أأنت مخبرُ عصامٍ السفرَ قريباً؟.

وهذا معنى **قوله**: (وانصب بذي الإعمال... إلخ) أي: وانصب بذي الإعمال؛ أي: صاحب الإعمال، وهو اسم الفاعل المستوفي للشروط، (تلواً) أي: مفعوله الذي يتلوه ويقع بعده، أو جُرَّهُ بإضافته إليه، فإن كان اسم الفاعل يتطلب أكثر من مفعول وأضيف إلى الأول، نُصِبَ ما عداه.

* * *

(١) «الكشف» (٢/ ٣٢٤).

حكم تابع معمول اسم الفاعل المنصوب والمجرور

٤٣٦ ـ وَٱجْرُرْ أَوِ ٱنْصِبْ تَابِعَ الَّذِي ٱنْخَفَضْ كَ(مُبْتَغِي جَاهٍ وَمَالًا مَنْ نَهَضْ)

تقدم أن اسم الفاعل المستوفي للشروط يصح أن يُنون ويَنصب ما بعده، أو يحذف تنوينه ويضاف إلى ما بعده، فإذا جاء تابع من التوابع للمفعول به المنصوب مباشرة وجب في هذا التابع النصب مراعاة للفظ المتبوع المنصوب، نحو: لست بمصاحبِ العاصيَ والمنافقَ، فيتعين نصب المعطوف وهو كلمة (المنافق) تبعاً للمعطوف عليه؛ لأنه منصوب باسم الفاعل.

أما عند جر المتبوع بالإضافة ـ وهو المراد بهذا البيت ـ فيجوز في التابع وجهان:

الأول: النصب حملاً على المحل[1]؛ لأن المضاف إليه وإن كان مجروراً لكنه مفعول به في الأصل قبل الإضافة.

الثاني: الجر مراعاة للفظ، نحو: لست بمصاحبِ الفاسقِ والمنافقَ، بجر المعطوف عليه وهو (الفاسق) لإضافة اسم الفاعل إليه، وأما المعطوف وهو (المنافق) فيجوز فيه الجر والنصب، على ما تقدم.

وهذا معنى **قوله**: (واجرر أو انصب... إلخ) أي: إذا جاء تابع للاسم المجرور بعد اسم الفاعل جاز فيه الجر والنصب، ثم ذكر المثال (مبتغي جاهٍ ومالاً من نهض)، والأصل: من نهض مبتغي جاهٍ ومالاً، فـ(من) اسم موصول مبتدأ مؤخر، وجملة (نهض) صلة، و(مبتغي) خبر مقدم، وهو مضاف إلى (جاهٍ) و(مالاً) معطوف على (جاهٍ) باعتبار أصله.

* * *

(١) هذا أيسر مما ذكر بعض النحويين من أن النصب إما على إضمار فعل أو وصف، وهو رأي سيبويه، لأن ما لا يحتاج إلى تقدير أولى، قال ابن مالك في «شرح الكافية» (٢/ ١٠٤٧): (ولا حاجة إلى تقدير ناصب غير ناصب المعطوف عليه، وإن كان التقدير قول سيبويه).

عمل اسم المفعول

٤٣٧ ـ وَكُلُّ مَا قُرِّرَ لِٱسْمِ فَاعِلِ يُعْطَى ٱسْمَ مَفْعُولٍ بِلَا تَفَاضُلِ
٤٣٨ ـ فَهْوَ كَفِعْلٍ صِيغَ لِلْمَفْعُولِ فِي مَعْنَاهُ كَـ(الْمُعْطَى كَفَافًا يَكْتَفِي)

تقدم مما يعمل عمل الفعل: المصدر، واسمه، واسم الفاعل، وصيغ المبالغة، وذكر هنا اسم المفعول، وهو:

تعريف اسم المفعول

اسم مشتق للدلالة على معنى مجرد، وعلى من وقع عليه ذلك المعنى.

مثاله: مُنِحَ الفائزُ جائزةً فهو ممنوح، فاسم المفعول (ممنوح) يدل على معنى مجرد وهو (منح الجائزة) غير مقيد بزمان، ويدل على الذات التي وقع عليها منح الجائزة.

واسم المفعول يعمل عمل فعله المبني للمجهول، فإن كان محلى بأل عمل مطلقاً بلا شرط، نحو: المفقودُ مالُه حزين، فـ(المفقود) مبتدأ، (ماله) نائب فاعل لاسم المفعول، والهاء مضاف إليه، (حزين) خبر المبتدأ، قال تعالى في مصارف الزكاة: ﴿وَٱلْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ﴾ [التوبة: ٦٠]، فـ(قلوبهم) نائب فاعل لاسم المفعول، والميم علامة الجمع، والهاء مضاف إليه.

وإن كان اسم المفعول مجرداً عمل إذا توفرت له الشروط التي اشترطت لعمل اسم الفاعل، من كونه للحال أو الاستقبال، واعتماده على شيء مما تقدم.

فيرفع نائب الفاعل إذا كان فعله متعدياً لواحد، فتقول: العلم معروفة فوائده، فـ(معروفة) خبر المبتدأ، وهو اسم مفعول، فعله (عُرف) المتعدي لواحد (فوائده) نائب فاعل، والهاء مضاف إليه.

وإن كان فعله متعدياً لأكثر رُفع واحد بالنيابة، ونصب غيره، نحو: المجدُّ ممنوح جائزةً، فـ(المجد) مبتدأ (ممنوح) خبر المبتدأ، وهو اسم مفعول، وفيه ضمير مستتر هو نائب الفاعل، وهو المفعول الأول في الأصل، (جائزة) مفعول ثانٍ منصوب، والأصل: منحتُ المجدَّ جائزةً، ثم بني للمجهول فقيل: مُنح المجدُّ جائزةً.

ومن إعماله قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ يَوْمٌ مَّجْمُوعٌ لَّهُ ٱلنَّاسُ﴾ [هود: ١٠٣]، فـ(الناس) نائب فاعل لاسم المفعول.

وهذا معنى **قوله**: (وكل ما قرر لاسم فاعل... إلخ) أي: كل ما تقرر لاسم الفاعل من العمل والشروط ـ مما ذكره ابن مالك ـ يثبت لاسم المفعول (بلا تفاضل) أي: بلا زيادة في أحدهما على الآخر، وهذا لا يستفاد من أول البيت، فليس توكيداً، ثم بيَّن أن اسم المفعول مثل الفعل المبني للمجهول في المعنى، وهو الدلالة على الحدث الواقع على الذات، فإن قيل: إن الكلام في العمل لا في المعنى، فالجواب: إما لأن عمله مُسَبَّبٌ عن كونه بمعنى فعله، فأطلق السبب وأراد المسبب، أو لأن العمل داخل تحت قوله: (وكل ما قرر لاسم فاعل..)، والفاء في **قوله**: (فهو كفعل) هي الفاء الفصيحة[1] ـ على الأظهر ـ أي: إذا أردت عمل اسم المفعول المستوفى للشروط فهو كفعل... إلخ.

ثم مثَّل **بقوله**: (المعطَى كفافاً يكتفي)، فـ(المعطى) مبتدأ، و(أل) فيه موصولة، وفي (المعطى) ضمير مستتر يعود على (أل) نائب فاعل، وهذا الضمير هو المفعول الأول في الأصل، (كفافاً) مفعول ثانٍ لاسم المفعول، وجملة (يكتفي) خبر المبتدأ، والكفاف: كسحاب، ما يكفي من القوت.

* * *

إضافة اسم المفعول إلى مرفوعه

٤٣٩ ـ وَقَدْ يُضَافُ ذَا إِلَى ٱسْمٍ مُرْتَفِعْ مَعْنًى كَـ(مَحْمُودُ الْمَقَاصِدِ الْوَرِعْ)

تقدم أن اسم المفعول يعمل عمل الفعل المبني للمجهول فيرفع نائب الفاعل، سواء كان اسماً ظاهراً أو ضميراً، وذكر هنا أنه يجوز ـ بقلَّة ـ أن يضاف اسم المفعول إلى نائب فاعله الظاهر، فيصير نائب

(١) هي التي تكون جواباً لشرط مقدر مع الأداة. انظر: «دراسات في أساليب القرآن الكريم» (١/ ٢/ ٢٤٥).

الفاعل مجروراً في اللفظ، مرفوعاً في المحل، مراعاة لأصله، نحو: العلم معروفةٌ فوائدُهُ، فتقول: العلم معروفُ الفوائدِ، بإضافة اسم المفعول إلى مرفوعه[1].

وهذا معنى **قوله**: **(وقد يضاف ذا إلى اسم مرتفع)** أي: قد يضاف اسم المفعول إلى الاسم المرفوع به ـ وهو نائب الفاعل ـ ثم ذكر المثال. وأصله: الورع محمودٌ مقاصدُه.

وقوله: **(معنى)** أي: من جهة المعنى؛ لكونه نائب فاعل قبل الإضافة، كما تقدم.

وظاهر كلامه أن اسم المفعول ينفرد بجواز الإضافة إلى مرفوعه دون اسم الفاعل، لكن في اسم الفاعل تفصيل يأتي ـ إن شاء الله ـ في باب «الصفة المشبهة».

(١) شرط الإضافة أن تكون صيغته أصلية، فإن كانت غير أصلية لم يجز ذلك، كما سيأتي بيانهما في باب أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين.

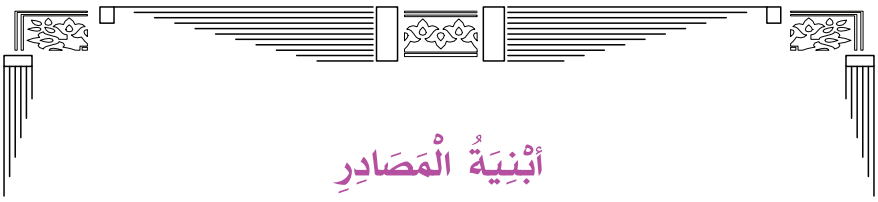

أَبْنِيَةُ الْمَصَادِرِ

مصادر الأفعال الثلاثية

٤٤٠ ـ (فَعْلٌ) قِيَاسُ مَصْدَرِ الْمُعَدَّى ... مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ كَـ(رَدَّ رَدًّا)
٤٤١ ـ وَ(فَعِلَ) اللَّازِمُ بَابُهُ (فَعَلْ) ... كَ(فَرِحَ) وَكَ(جَوًى) وَكَ(شَلَلْ)
٤٤٢ ـ وَ(فَعَلَ) اللَّازِمُ مِثْلَ (قَعَدَا) ... لَهُ (فُعُولٌ) بِاطِّرَادٍ كَـ(غَدَا)
٤٤٣ ـ مَا لَمْ يَكُنْ مُسْتَوْجِبًا (فِعَالَا) ... أَوْ (فَعَلَانًا) ـ فَادْرِ ـ أَوْ (فُعَالَا)
٤٤٤ ـ فَأَوَّلٌ لِذِي ٱمْتِنَاعٍ كَـ(أَبَى) ... وَالثَّانِ لِلَّذِي ٱقْتَضَى تَقَلُّبَا
٤٤٥ ـ لِلدَّا (فُعَالٌ) أَوْ لِصَوْتٍ، وَشَمَلْ ... سَيْرًا وَصَوْتًا الْفَعِيلُ كَ(صَهَلْ)
٤٤٦ ـ (فُعُولَةٌ) (فَعَالَةٌ) لِـ(فَعُلَا) ... كَ(سَهُلَ الْأَمْرُ) وَ(زَيْدٌ جَزُلَا)
٤٤٧ ـ وَمَا أَتَى مُخَالِفًا لِمَا مَضَى ... فَبَابُهُ النَّقْلُ كَ(سُخْطٍ) وَ(رِضَا)

تقدم أن المصدر[١] اسم يدل على حَدَثٍ مجرد عن الزمان، وهو إما أن يكون مصدراً لفعل ثلاثي أو مصدراً لفعل غير ثلاثي.

فأما مصادر الأفعال الثلاثية فهي كثيرة، ولا تعرف إلا بالسماع والرجوع إلى المعاجم اللغوية، وما ذكره النحويون هي ضوابط أغلبية صحيحة يستفاد منها في الوصول إلى مصدر الفعل الذي لم يسمع له

(١) المصدر نوعان:
أ ـ مصدر صريح، وهو ثلاثة أنواع:
١ ـ مصدر أصلي وهو المذكور هنا.
٢ ـ مصدر ميمي، وهو مصدر مبدوء بميم زائدة في غير المفاعلة، مثل: موعد، مسألة، منفعة، مهانة، بخلاف: مشاركة ومعاونة فلا تسمى مصادر ميمية.
٣ ـ مصدر صناعي، وهو كل لفظ زيد في آخره ياء مشددة بعدها تاء التأنيث المربوطة كالإنسانية، والحيوانية، والكمية، والكيفية.
ب ـ مصدر مؤول، ولا يكون المصدر مؤولاً إلا مع الحروف المصدرية، مثل: أنَّ وأنْ ـ وهي الموصولات الحرفية ـ.

مصدر، فيكتفي بها من شاء، أما من أراد التوسع والمزيد من الاستفادة فلا غنى له عن القراءة والاطلاع على المعاجم.

والفعل الثلاثي لا بد أن يكون مفتوح الأول، أما ثانيه فقد يكون مفتوحاً أو مضموماً أو مكسوراً، فأوزان الثلاثي ثلاثة، وبيان مصادرها كالآتي:

١ ـ إذا كان الفعل على وزن (فَعَلَ) فإن كان متعدياً فمصدره على وزن (فَعْل) مثل: أَكَلَ أَكْلاً، وفَتَحَ فَتْحاً، وأَخَذَ أَخْذاً، وإن كان لازماً صحيح العين فقياس مصدره على وزن (فُعُول)، نحو: قَعَدَ قُعُوداً، وجَلَسَ جُلُوساً، وسَجَدَ سُجُوداً، فإن كان معتل العين فالغالب في مصدره أن يكون على وزن (فَعْل) كَنَامَ نَوْماً، وصَامَ صَوْماً، أو على وزن (فِعال) كصَامَ صِيَاماً وقَامَ قِيَاماً، ويستثنى من ذلك ما يلي:

١ ـ ما دل على إباء وامتناع، فمصدره على وزن (فِعال)، نحو: أَبى إِباءً، نَفَرَ نِفَاراً، وشَرَدَ شِرَاداً.

٢ ـ ما دل على تنقل وحركة متقلبة فيها اهتزاز، فمصدره (فَعَلان)، نحو: طَافَ طَوَفَاناً، وخَفَقَ القلب خَفَقَاناً، وغَلى القدرُ غَلَيَاناً.

٣ ـ ما دل على داء ومرض، فمصدره على وزن (فُعال)، نحو: سَعَل سُعالاً، ورَعَفَ رُعَافاً.

٤ ـ ما دل على نوع من الصوت فمصدره (فعيل)، و(فُعال)، نحو: صَرَخَ صَرِيخاً وصُرَاخاً، وبَكَى بُكاءً، ونَعَبَ الغراب نَعِيباً ونُعاباً.

٥ ـ ما دل على نوع من السير فمصدره (فعيل)، نحو: رَحَلَ رَحِيْلاً، وذَمَلَ ذَمِيْلاً، وهو السير بلين[(١)].

٢ ـ وإن كان الفعل على وزن (فَعِلَ) بكسر العين، فإن كان متعدياً فمصدره على وزن (فَعْل) مثل: فَهِمَ فَهْماً، وحَمِدَ حَمْداً، وأَمِنَ أَمْناً، إلا

(١) انظر: «اللسان» (١١/ ٥٥٩).

إذا دل على صناعة فمصدره في الغالب على وزن (فِعالة)، نحو: صَاغَ صِيَاغَةً، وخَاطَ خِيَاطَةً.

وإن كان لازماً فمصدره على وزن (فَعَل)، نحو: فَرِحَ فَرَحاً، وأَشِرَ أَشَراً، وجَوِيَ جَوىً، إلا إذا دل على لون فمصدره في الغالب على وزن (فُعْلة)، نحو: سَمِر سُمْرة، وخَضِر خُضْرة، وشَهِب شُهْبة، أو دلَّ على معالجة ـ أي: محاولة حسية ـ فمصدره على وزن (فُعُول)، نحو: قَدِمَ قُدُوماً، وصَعَدَ صُعُوداً، وإن دل على معنى ثابت فمصدره (فُعُوْلَة)، نحو: يَبِسَ يُبُوسة.

٣ ـ وإن كان الفعل على وزن (فَعُلَ) بضم العين، ولا يكون إلا لازماً فقياس مصدره على وزن (فُعُولة)، نحو: صَعُبَ صُعُوبة، وسَهُلَ سُهُولة، أو على وزن (فَعالة)، مثل: فَصُح فَصاحة، وبَلُغَ بلاغة.

وما جاء من مصادر الفعل الثلاثي على خلاف هذه الأوزان فهو مقصور على السماع ولا يقاس عليه، نحو: سَخِط سُخْطاً، والقياس: سَخَطاً، وجَحَدَ جُحُوداً، والقياس: جَحْداً، وقد ورد ذلك، وبَخِل بُخْلاً، وعَلِم عِلْماً، والقياس: بَخَلاً وعَلَماً.

وهذا معنى **قوله**: (فَعْلٌ قياس مصدر المعدَّى... إلخ) أي: إن الفعل الثلاثي المتعدي يكون مصدره على (فَعْلٍ) بفتح فسكون، سواء كان الفعل على وزن (فَعَلَ) أو على وزن (فَعِلَ) ثم ذكر المثال، ثم بيَّن مصدر الفعل اللازم من هذين، وأن (فَعِلَ) المكسور العين مصدره على وزن (فَعَلَ)، ثم ذكر ثلاثة أمثلة، للصحيح: فَرِحَ فَرَحاً، والمعتل: جَوِيَ عمر جوىً [وهو الحرقة من عشق أو حزن] والمضاعف: شَلَّتْ يده شَلَلاً.

وأما (فَعَلَ) اللازم المفتوح العين، مثل: (قعد) فمصدره على وزن (فُعُول) باطراد، كـ(غدا) غُدُوّاً [أي: ذهب أول النهار] وهذا يكون في الحالة التي لا يستوجب فيها الفعل مصدراً آخر على وزن (فِعال) أو (فَعَلان) أو (فُعال).

فإن الوزن الأول يكون مصدراً لكل فعل دل على امتناع كأبى إباءً، والثاني يكون مصدراً لكل فعل دل على حركة وتقلب، والثالث لكل فعل دل على داءٍ أو صوت، وقد يستعمل (الفعيل) ـ وهو الوزن الرابع ـ مصدراً للفعل الدال على الصوت، كصهل صهيلاً، أو السير كرحل رحيلاً، ثم ذكر الوزن الثالث للفعل الثلاثي وهو (فَعُلَ) اللازم المضموم العين وأن له مصدرين هما: فُعُولة، مثل: سَهُلَ الأمر سُهُولة، وفَعَالة، نحو: جَزُلَ جزالة [بمعنى جاد وأعطى أو بمعنى عَظُمَ..]، ثم ذكر أن ما جاء من أوزان مصادر الثلاثي مخالفاً للأوزان القياسية فأمره مقصور على (النقل) أي: السماع، لا يقاس عليه، كـ(سُخْط) بضم السين. وقياس مصدره: سَخَطاً، بالفتح على وزن (فَعَل)، و(رِضَا) بكسر الراء، والقياس: رَضاً، بالفتح.

* * *

مصادر الأفعال غير الثلاثية

٤٤٨ ـ وَغَيْرُ ذِي ثَلَاثَةٍ مَقِيسُ ... مَصْدَرِهِ كَـ(قُدِّسَ التَّقْدِيسُ)

٤٤٩ ـ وَ(زَكِّهِ تَزْكِيَةً) وَ(أَجْمِلَا ... إِجْمَالَ مَنْ تَجَمَّلًا تَجَمَّلَا)

٤٥٠ ـ وَ(ٱسْتَعِذِ ٱسْتِعَاذَةً)، ثُمَّ (أَقِمْ ... إِقَامَةً)، وَغَالِبًا ذَا التَّا لَزِمْ

٤٥١ ـ وَمَا يَلِي الْآخِرُ مُدَّ وَٱفْتَحَا ... مَعْ كَسْرِ تِلْوِ الثَّانِ مِمَّا ٱفْتُتِحَا

٤٥٢ ـ بِهَمْزِ وَصْلٍ كَـ(ٱصْطَفَى) وَضُمَّ مَا ... يَرْبَعُ فِي أَمْثَالِ (قَدْ تَلَمْلَمَا)

٤٥٣ ـ (فِعْلَالٌ) أَوْ (فَعْلَلَةٌ) لِـ(فَعْلَلَا) ... وَٱجْعَلْ مَقِيسًا ثَانِيًا لَا أَوَّلَا

٤٥٤ ـ لِـ(فَاعَلَ): (الْفِعَالُ) وَ(الْمُفَاعَلَهْ) ... وَغَيْرُ مَا مَرَّ السَّمَاعُ عَادَلَهْ

ذكر في هذه الأبيات مصادر الأفعال غير الثلاثية ـ من الرباعية والخماسية والسداسية ـ وهي مصادر قياسية، تختلف أوزانها باختلاف صيغ الأفعال، وكل فعل غير ثلاثي فله مصدر خاص مقيس، وبيانها كالآتي:

١ ـ إذا كان الفعل على وزن (فَعَّل) بتشديد العين فإما أن يكون صحيح اللام أو معتلها، فإن كان صحيح اللام ـ أي: صحيح الآخر ـ

غير مهموز اللام فمصدره القياسي: (تفعيل) مثل: هذبت الولد تهذيباً، وأيدت الحق تأييداً، قال تعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤].

وقد يكون على وزن (فِعّال)؛ كقوله تعالى: ﴿وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا كِذَّابًا ﴿٢٨﴾﴾ [النبأ: ٢٨]. وقد يكون على وزن (فِعَال) بتخفيف العين؛ كقراءة الكسائي ـ من السبعة ـ (وكذبوا بآياتنا كِذَاباً) بتخفيف الذال.

وإن كان معتل اللام فمصدره على وزن (تفعيل)، لكن تحذف ياء (التفعيل) ويستغنى عنها بتاء التأنيث في آخر المصدر، فيصير (تفعلة)، نحو: زكى تزكية، ونمى المال تنمية.

وإن كان مهموز اللام ـ أي: آخره همزة ـ فمصدره (التفعيل) أو (التفعلة) وهذا هو الأكثر، نحو: جَزَّأَ الكتاب تجزئة وتجزيئاً، وهنأه بالولد تهنئة وتهنيئاً.

٢ ـ إذا كان الفعل على وزن (أَفْعَلَ) فإن كان صحيح العين فقياس مصدره (إفعال)، نحو: أقدمت على الأمر إقداماً، وأرشدت الناس إرشاداً.

وإن كان معتل العين نُقِلَتْ في المصدر حركة عينه إلى فاء الكلمة، وحذفت العين، وعوض عنها تاء التأنيث غالباً في آخره، نحو: أقام إقامة، والأصل: إقْوَام، فعين المصدر ـ وهي الواو ـ حرف علة متحرك بالفتح، وقبله حرف صحيح ساكن، فنقلت حركة حرف العلة ـ الواو ـ إلى الساكن الصحيح قبله، ثم حذفت الواو، وهي عين الكلمة، تخلصاً من التقاء الساكنين [حرف العلة، والألف] فصار: إقام، ثم زيدت تاء التأنيث في آخره، عوضاً عن المحذوف، فصار المصدر: إقامة، وقد تحذف التاء، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِقَامَ ٱلصَّلَوٰةِ﴾ [الأنبياء: ٧٣].

٣ ـ إذا كان الفعل على وزن (تفعَّل) فقياس مصدره (تَفَعُّل) بضم العين، نحو: تجمَّل تجمُّلاً، وتعلَّم تعلُّماً، وتقدَّم تقدُّماً.

٤ ـ إذا كان الفعل في أوله همزة وصل، كُسِرَ ثالثه، وزيد ألفاً قبل

آخره، فينقلب مصدراً، سواء كان على وزن (انفعل)، نحو: انطلق انطلاقاً، أو على وزن (افتعل)، نحو: اصطفى اصطفاء، أو على وزن (استفعل)، نحو: استخرج استخراجاً.

فإن كان (استفعل) معتل العين عُمِلَ فيه ما عمل في مصدر (أفعل) المعتل العين من نقل حركة العين إلى الفاء، وقلب العين ألفاً، ثم حذفها للساكنين، وتعويض تاء التأنيث عنها، نحو: استعاذ استعاذة، واستقام استقامة.

٥ ـ إذا كان الفعل على وزن (تفعلل) وما ماثله من كل فعل مبدوء بتاء زائدة، وعدد حروفه وحركاته وسكناته يماثل (تفعلل) فإن مصدره على وزن (تَفعلُل) بضم الحرف الرابع، نحو: تدحرج الحجر تدحرُجاً، تنافس الطلاب تنافُساً، تَجَوْرَبَ تَجَوْرُباً، تشيطن تشيطُناً، تمسكن تمسكُناً، تسلقى تسلقِياً، وتقلب الضمة هنا كسرة، لمناسبة الياء.

٦ ـ إذا كان الفعل على وزن (فعلل) فمصدره على وزن (فعللة)، نحو: دحرج دحرجة، وبهرج المنافق حديثه بهرجة، أو على وزن (فعلال) وهو قليل فيه، نحو: دحرج دحراجاً، وزُلزلت الأرض زلزلةً وزلزالاً.

٧ ـ إذا كان الفعل على وزن (فَاعَلَ) فمصدره (الفِعال) و(المفاعلة) وهو أكثر وأعم اطراداً، نحو: قاتل قتالاً ومقاتلة، وخاصم خصاماً ومخاصمة.

هذه أشهر المصادر القياسية للأفعال الرباعية والخماسية والسداسية، وما ورد مخالفاً لذلك فهو مقصور على السماع، فيحفظ ولا يقاس عليه؛ كقولهم: اقشعر المريض قشعريرة، والقياس: اقشعراراً، وتملَّق المنافق تملّاقاً، والقياس: تملُّقاً...

وإلى ما تقدم أشار **ابن مالك بقوله**: (وغير ذي ثلاثة مقيس مصدره... إلخ) أي: لا بد لكل فعل غير ثلاثي من مصدر مقيس، و(مصدره) بالرفع نائب فاعل، وبالجر على الإضافة، فقياس (فعَّل)

بالتشديد إذا كان صحيح اللام (التفعيل) كـ(قُدِّس التقديس)، ومعتل اللام مصدره (تفعلة) كـ(زكه تزكية). أما (أفعل) فمصدره (إفعال)، نحو: أَجْمَلَ إجمالاً. وأما تفعَّل فمصدره (التفعل)، نحو: (إجمال مَنْ تجمَّلاً تجملا) أي: أَجْمِلْ إجمال الذي تجمَّل تجمُّلاً، والألف في قوله: (وأجملا) بدل من نون التوكيد الخفيفة، وفي قوله: (تَجمَّلا) للإطلاق. ثم ذكر أن الرباعي المعتل العين والسداسي المعتل العين على وزن (إفعال) مع حذف العين وتعويض التاء عنها في الغالب، ثم ذكر مصدر الفعل الخماسي والسداسي المبدوء بهمزة وصل، وأنه يكون بفتح الحرف الذي قبل آخره، ومَدِّهِ، فينشأ من مده ألف زائدة (مع كسر تلو الثان) أي: الحرف الذي يتلو الثاني. والمراد به الحرف الثالث، نحو: اصطفى، اصطِفاء. أما الفعل الخماسي الذي على وزن (تفعلل)، مثل: تلملم، فيكون بضم (ما يربع) أي: ما يكون رابعاً، فينشأ المصدر وهو: تَلَمْلُم، ثم بين أن (فَعللة) هي القياس للفعل (فَعلل) وقد يكون مصدره قليلاً على (فِعلال)، ثم عرض لمصدر (فَاعَلَ) **فقال**: إنه (الفِعال) و(المفاعلة)، وصرح بأن ما جاء مخالفاً لما مرّ من مصادر غير الثلاثي يحفظ ولا يقاس عليه.

ومعنى **قوله**: (السماع عادله) أي: كان السماع له عديلاً؛ أي: مساوياً، فلا يُقْدَمُ عليه إلا بدليل ونقل عن العرب.

* * *

اسم المرة واسم الهيئة

٤٥٥ ـ وَ(فَعْلَةٌ) لِمَرَّةٍ كَـ(جَلْسَهْ) وَ(فِعْلَةٌ) لِهَيْئَةٍ كَـ(جِلْسَهْ)

٤٥٦ ـ فِي غَيْرِ ذِي الثَّلَاثِ بِالتَّا الْمَرَّهْ وَشَذَّ فِيهِ هَيْئَةٌ كَـ(الْخِمْرَهْ)

تقدم أن المصدر لا يدل بذاته إلا على المعنى المجرد، فلا يدل على عدد ولا هيئة ولا شيء آخر غير هذا المعنى المجرد، فإذا أريد دلالته على شيء زائد فلا بد من بعض التغيير اليسير والزيادة اللفظية القليلة؛ لأن زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى، ومن ذلك ما يسمى باسم المرة واسم الهيئة.

فاسم المرة: مصدر يدل على وقوع الحدث مرة واحدة، نحو: رُبَّ أكلة منعت أكلات، فـ(أكلة) مصدر يدل على وقوع الحدث، وهو (الأكل) مرة واحدة.

وهو يكون على وزن (فَعْلة) بفتح الفاء إذا كان الفعل ثلاثياً، كما مُثل، فإن كان غير ثلاثي كان على وزن المصدر بزيادة تاء في آخره، نحو: أغفى المريض إغفاءة، وكبر المصلي تكبيرة.

واسم الهيئة: مصدر يدل على هيئة الفعل حين وقوعه، نحو: لا تمش مِشية المختال، فـ(مِشية) مصدر يدل على هيئة الفعل، وهو (المشي) حين وقوعه.

وهو يكون على وزن (فِعلة) بكسر الفاء إذا كان الفعل ثلاثياً، كما مثل، ولا يصاغ اسم الهيئة من فعل غير ثلاثي، وشذ قولهم: هي حسنة الخِمرة، فبنوا (فِعْلة) من (اختمر) وهو غير ثلاثي.

وإذا كان المصدر مختوماً بالتاء في الأصل دُلَّ منه على المرة بالوصف، نحو: دعوته لزيارتي دعوة واحدة.

وإذا كان المصدر مماثلاً للهيئة في الوزن دُلَّ منه على الهيئة بالوصف أو بالإضافة، نحو: نشد الضالة نِشدة عظيمة، أو نِشدة الملهوف.

وهذا معنى **قوله**: (وفَعْلة لمرة كجلسه... إلخ) أي: إن المصدر الدال على المرة يكون بـ(فَعْلة) والمصدر الدال على الهيئة يكون بـ(فِعْلة). ثم ذكر أن الدلالة على (المرة) من مصدر غير الثلاثي، تكون بزيادة التاء في آخر المصدر، أما الهيئة فلا تجيء منه، وما ورد من ذلك فهو شاذ، ثم ذكر المثال.

أَبْنِيَةُ أَسْمَاءِ الْفَاعِلِينَ وَالْمَفْعُولِينَ وَالصِّفَاتِ الْمُشَبَّهَةِ بِهَا

صياغة اسم الفاعل والصفة المشبهة من الثلاثي

٤٥٧ ـ كَـ(فَاعِلٍ) صُغِ ٱسْمَ فَاعِلٍ إِذَا ... مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ يَكُونُ كَـ(غَذَا)
٤٥٨ ـ وَهْوَ قَلِيلٌ فِي (فَعُلْتُ) وَ(فَعِلْ) ... غَيْرَ مُعَدًّى، بَلْ قِيَاسُهُ (فَعِلْ)
٤٥٩ ـ وَ(أَفْعَلٌ) (فَعْلَانُ) نَحْوُ: (أَشِرِ) ... وَنَحْوُ: (صَدْيَانَ)، وَنَحْوُ: (الْأَجْهَرِ)
٤٦٠ ـ وَ(فَعْلٌ) أَوْلَى وَ(فَعِيلٌ) بِـ(فَعُلْ) ... كَـ(الضَّخْمِ) وَ(الْجَمِيلِ)، وَالْفِعْلُ (جَمُلْ)
٤٦١ ـ وَ(أَفْعَلٌ) فِيهِ قَلِيلٌ وَ(فَعَلْ) ... وَبِسِوَى الْفَاعِلِ قَدْ يَغْنَى (فَعَلْ)

هذا الباب عقده المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ لبيان أوزان اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، والمراد: أبنية أسماء الذوات الفاعلين.. وغُلِّبَ العاقل منها على غيره، فجمع جمع مذكر سالماً، وقوله: (بها) أي: بأسماء الفاعلين والمفعولين، هذا هو المتبادر، لكن سيأتي في باب الصفة المشبهة ما يدل على أن الضمير يرجع إلى أسماء الفاعلين فقط.

وقد تقدم أن الفعل قسمان:

١ ـ ثلاثي.

٢ ـ غير ثلاثي.

وتقدم ـ أيضاً ـ أن الفعل الثلاثي له ثلاثة أوزان:

١ ـ فَعَلَ، بفتح العين ويكون متعدياً ولازماً.

٢ ـ فَعِلَ، بكسر العين ويكون متعدياً ولازماً.

٣ ـ فَعُلَ، بضم العين، ولا يكون إلا لازماً.

وإليك بيان أوزان اسم الفاعل، والصفة المشبهة من هذه الأوزان:

أولاً: إذا كان الفعل على وزن (فَعَلَ) فاسم الفاعل منه على وزن

(فَاعِل) سواء كان متعدياً، نحو: ضرب فهو ضارب، وأخذ فهو آخذ، أو لازماً، نحو: جلس فهو جالس، وخرج فهو خارج[(١)].

ثانياً: وإن كان الفعل على وزن (فَعِل) فإن كان متعدياً فاسم الفاعل منه على وزن (فاعل)، نحو: ركب فهو راكب، وشرب فهو شارب، وإن كان لازماً فمجيء اسم الفاعل منه على وزن (فاعل) قليل، نحو: سلم فهو سالم، وعقرت المرأة فهي عاقر [بمعنى: انقطع حملها]، والأكثر أن يأتي اسم الفاعل منه على:

١ ـ وزن (فَعِلٌ) الذي مؤنثه (فَعِلة) وذلك فيما دل على الأدواء الجسمانية أو الخلقية، أو على حزن، أو فرح، أو على الحسن من الصفات الباطنية المعنوية، نحو: فطِنَ الصبي فهو فَطِنٌ، وفرح الفائز فهو فَرِحٌ، وبَطِر الجاهل فهو بَطِرٌ، وحَذِرَ الرجل فهو حَذِرٌ، وتَعِب العامل فهو تعب.

٢ ـ أو على وزن (فعلان) الذي مؤنثه (فعلى) وذلك فيما دل على خلو أو امتلاء، أو حرارة باطنية معنوية، نحو: عطش فهو عطشان، ورَوِي فهو ريان، وغضب فهو غضبان.

٣ ـ أو على وزن (أفعل) الذي مؤنثه (فعلاء) وذلك فيما دل على حلية أو لون، أو عيب، نحو: حَمِر فهو أحمر، وعرج فهو أعرج، وعور فهو أعور، وكحل فهو أكحل.

---

(١) اعلم أن وزن (فاعل) لا بد فيه من أمرين:
الأول: أن يكون فعله ثلاثياً متصرفاً.
الثاني: يدل على التجدد والحدوث.
فالأفعال الجامدة كنعم وبئس ليس لها مصدر ولا مشتق، وما دل على الثبوت والدوام فهو صفة مشبهة وليس باسم فاعل.
وقد ذكر المفسرون عند قوله: ﴿وَضَآيِقٌۢ بِهِۦ صَدۡرُكَ﴾ [هود: ١٢] أنه جاء اسم الفاعل (ضائق) دون (ضيّق) لأن ضيق صدر الرسول ﷺ عارض غير ثابت؛ لأنه صلوات الله وسلامه عليه كان أفسح الناس صدراً، ومثل ذلك يقال: حاسن الآن أو غداً، وكارم وطائل، إذا أريد الحدوث، فإن أريد الثبوت قيل: حسن وكريم وطويل. [انظر: «النحو الوافي» (٢/ ٢٤٠)؛ «المصباح المنير» ص(٦٨٩)].

ثالثاً: وإن كان الفعل على وزن (فَعُل) فمجيء اسم الفاعل منه على وزن (فاعِل) قليل، نحو: طهُر فهو طاهر، وحمُض فهو حامض، والأكثر أن يأتي اسم الفاعل منه على:

١ ـ وزن (فَعْل) بسكون العين، مثل: ضخُم فهو ضخْم، وشهُم فهو شهْم [بمعنى الذكي الفؤاد المتوقد الجَلْد]، وصَعُب فهو صَعْب.

٢ ـ أو على وزن (فعيل)، نحو: شَرُف فهو شريف، ونَبُل فهو نبيل، وقَبُح فهو قبيح.

ويقل مجيء اسم الفاعل منه على:

١ ـ وزن (أفعل)، نحو: خظب فهو أخظب[(١)].

٢ ـ وزن (فَعَل)، نحو: حَسُن فهو حَسَنٌ، وبَطُل فهو بَطَلٌ.

وقد يستغنى عن صيغة (فاعل) من الفعل الثلاثي المفتوح العين بغيرها؛ كقوله: طاب فهو طيب، وشاخ فهو شيخ، وشاب فهو أشيب[(٢)].

وهذا معنى **قوله**: (كفاعل صغ اسم فاعل... إلخ) أي: صغ اسم الفاعل من الفعل الثلاثي المتصرف على وزن (فاعل).

ثم مثل للثلاثي **بقوله**: (كغذا) وهذا يصلح مثالاً للثلاثي المتعدي واللازم، إشارة إلى أن اسم الفاعل لا يختلف وزنه من الثلاثي، سواء كان متعدياً أو لازماً، فـ(غذا) يحتمل أن يكون متعدياً، من غذوت الصبي

---

(١) خظب: بالخاء المعجمة والظاء المشالة، قال الصبان: لم أجد مادة (خظب) في القاموس ولا في الصحاح ولا في المصباح، ومعناها: أحمر مائلاً إلى الكدرة (٢/ ٣١٤).

(٢) قال في «المصباح المنير» ص(٣٢٨): (شاب يشيب شيباً وشيبة، فالرجل أشيب، على غير قياس، والجمع: شِيب بالكسر) وفي «حاشية ابن الحاج» على «شرح المكودي» (١/ ٢٢٨) لا يقال: شائب، كما في ألسنة الناس؛ لأنه لم يسمع.

باللبن؛ أي: ربيته، ويحتمل أن يكون بمعنى: غذا الماء؛ أي: سال، فيكون لازماً.

ثم ذكر أن وزن (فاعل) قليل في اسم الفاعل من (فَعُل) المضموم العين و(فَعِل) المكسور العين اللازم، وفهم منه أنه كثير فيما عدا هذين الوزنين من الثلاثي، ثم بيَّن أن اسم الفاعل منهما يأتي على وزن (فَعِل)، و(أَفْعَل) و(فَعْلان) وضرب لذلك أمثلة، هي: أشِرَ الغنيُّ فهو أَشِرٌ. [والأَشِرُ والبَطِرُ من لا يحمد النعمة]، وصَدِيَ الضال في الصحراء فهو صديان [كعطِش فهو عطشان، وزناً ومعنى وحكماً]، وجَهِر الرجل فهو أجهر [أي: لا يبصر في الشمس].

ثم ذكر أن الفعل الثلاثي إذا كان على وزن (فَعُل) بضم العين، فالأولى أن يكون اسم فاعله على وزن (فَعْل) أو (فعيل) مثل: ضَخُم الفيل فهو ضخم، وجَمُل الغزال فهو جميل، **وقوله**: (والفعل جَمُل) استئناف لبيان الواقع؛ لأنه معلوم أن الفعل هو (جَمُل) وذلك من **قوله**: (بفَعُل) وقيل: احتراز من: جَمَلت الشحم ـ بالفتح ـ أي: أذبته، فهو جميل؛ أي: مجمول.

ثم بيَّن في البيت الأخير أن مجيء اسم الفاعل من مصدر الفعل الثلاثي المضموم العين على وزن (أفعل) أو (فَعَل) قليل، وأن (فَعَل) المفتوح العين قد يأتي اسم فاعله على غير وزن (فاعل) ولم يذكر الوزن الذي يأتي عليه، ففهم منه أنه غير مخصوص بوزن واحد، وتقدم له أمثلة.

وقوله: (قد يَغْنَى) بفتح الياء والنون مبنياً للمعلوم مضارع (غني) كفرح يفرح، بمعنى: يستغني.

وظاهر كلام ابن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ أن جميع ما ذكر من الأوزان اسم فاعل، وهذا اصطلاح شائع عند المتقدمين قبل ابن مالك، وليس كذلك، بل ما كان على وزن (فاعل) فهو اسم فاعل، وأما بقية الأوزان فهي صفات مشبهة.

صياغة اسم الفاعل واسم المفعول من غير الثلاثي

٤٦٢ ـ وَزِنَةُ الْمُضَارِعِ ٱسْمُ فَاعِلِ مِنْ غَيْرِ ذِي الثَّلاثِ كَ(الْمُوَاصِلِ)

٤٦٣ ـ مَعْ كَسْرِ مَتْلُوِّ الْأَخِيرِ مُطْلَقَا وَضَمِّ مِيمِ زَائِدٍ قَدْ سَبَقَا

٤٦٤ ـ وَإِنْ فَتَحْتَ مِنْهُ مَا كَانَ ٱنْكَسَرْ صَارَ ٱسْمَ مَفْعُولٍ كَمِثْلِ: (الْمُنْتَظَرْ)

إذا أريد صياغة اسم الفاعل من مصدر الفعل غير الثلاثي فهو على وزن مضارعه مع إبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة وكسر ما قبل الآخر، نحو: قاتل يُقاتل فهو مُقاتل، وجالس يُجالس فهو مُجالس، وتعلم يتعلم فهو متعلِّم.

فإذا أريد صياغة اسم المفعول من غير الثلاثي أتيت به على وزن اسم الفاعل، ولكن تفتح منه ما كان مكسوراً وهو ما قبل الآخر، نحو: مُقاتَل، ومجالَس، ومتعلَّم منه.

وهذا معنى **قوله**: (وزنة المضارع اسم فاعل... إلخ) أي: اسم الفاعل من غير الفعل الثلاثي هي زنة مضارعه، بشرط كسر الحرف الذي يتلوه الحرف الأخير ويجيء بعده، وضم حرف الميم الزائد الذي يسبق بقية حروف المضارع، نحو: المواصل، وفعله: واصل الرباعي: ومضارعه: يواصل، ثم بيَّن أن صيغة اسم المفعول من مصدر الفعل غير الثلاثي هي صيغة اسم الفاعل، ولكن بعد أن يفتح الحرف الذي قبل الآخر، فلا فرق بينهما إلا في الحرف الذي قبل الآخر، فإنه مكسور في اسم الفاعل، مفتوح في اسم المفعول، نحو: انتظر ينتظر، فهو منتظِر ومنتظَر.

* * *

صياغة اسم المفعول من الثلاثي

٤٦٥ ـ وَفِي ٱسْمِ مَفْعُولِ الثُّلَاثِيِّ ٱطَّرَدْ زِنَةُ (مَفْعُولٍ) كَآتٍ مِنْ (قَصَدْ)

٤٦٦ ـ وَنَابَ نَقْلًا عَنْهُ ذُو (فَعِيلِ) نَحْوُ: (فَتَاةٍ أَوْ فَتًى كَحِيلِ)

يصاغ اسم المفعول من مصدر الفعل الثلاثي على وزن (مفعول)، نحو: ضُرب المجرمُ فهو مضروب، وقُصد محمدٌ فهو مقصود، وهذه هي الصيغة الأصلية من الثلاثي.

وقد ورد عن العرب صيغ سماعية تؤدي معنى اسم المفعول المصوغ من مصدر الفعل الثلاثي، ومنها: (فعيل) بمعنى: (مفعول)، نحو: كحيل بمعنى: مكحول، وجريح: بمعنى: مجروح[(١)].

وهذا معنى **قوله**: (وفي اسم مفعول الثلاثي اطرد... إلخ) أي: إن اسم المفعول من الثلاثي يأتي على وزن (مفعول) باطراد؛ كاسم المفعول الآتي من (قصد) وهو مقصود.

ثم ذكر أن فعيلاً ينوب عن (مفعول) في صحة الاستغناء عنه مع إفادة معناه.

وقوله: (نقلاً) أي: سماعاً عن العرب فلا يقاس عليه، وقد مثل له: (بفتاة كحيل)، بمعنى: مكحولة العينين، و(فتى كحيل)، بمعنى: مكحولهما أيضاً.

وفهم من تمثيله بفتاة وفتى أن (فعيلاً) المذكور يستوي فيه المذكر والمؤنث بلفظ واحد[(٢)].

(١) لكن هل يعمل (فعيل) عمل اسم المفعول كما يؤدي معناه؟ قال ابن عصفور: إنه يعمل عمل اسم المفعول، فقد قال في كتابه (المقَرِّب) ص(٨٧): (واسم المفعول وما كان من الصفات بمعناه حكمه بالنظر إلى ما يطلبه من المعمولات حكم الفعل المبني للمفعول). فعلى هذا يصح أن تقول: مررت برجل كحيلٍ عينه، وبرجل ذبيحٍ كبشه، وقال آخرون: إنه لا يعمل، وقد نص على ذلك ابن مالك في «التسهيل». قال ابن عقيل في شرحه له: (ويحتاج إلى سماع) «التسهيل» (٢/ ٢٠٩).

(٢) وشرط ذلك معرفة الموصوف بهذا الوصف، نحو: فتى جريح وامرأة جريح، فتحذف التاء في الغالب؛ لعدم اللبس، فإن لم يعرف الموصوف وجب ذكر التاء لمنع اللبس، نحو: حزنتُ لقتيلة الحادث، إذ لو قيل: لقتيل، لم يفهم المؤنث الذي يريده المتكلم.

الصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ بِاسْمِ الْفَاعِلِ

٤٦٧ ـ صِفَةٌ ٱسْتُحْسِنَ جَرُّ فَاعِلِ مَعْنًى بِهَا الْمُشْبِهَةُ ٱسْمَ الْفَاعِلِ

علامة الصفة المشبهة

هذا الباب الرابع مما يعمل عمل الفعل. وهو الصفة المشبهة، بعد أن مضى الكلام على المصدر ومعه اسم المصدر، واسم الفاعل ومعه صيغ المبالغة واسم المفعول.

تعريف الصفة المشبهة

والصفة المشبهة: هي المصوغة من مصدر الفعل الثلاثي اللازم للدلالة على معنى قائم في الموصوف على وجه الثبوت.

نحو: الصبي فَطِنٌ، فـ(فطنٌ) صفة مشبهة، مأخوذة من مصدر الفعل الثلاثي اللازم (فَطِنَ) للدلالة على معنى ـ وهو الفطانة ـ قائم في الموصوف، وهو (الصبي) على وجه الثبوت والدوام في سائر الأوقات، لا التجدد والحدوث في وقت دون آخر.

وهذا بخلاف اسم الفاعل، نحو: خالد قائم، فهو وصف دال على صفة عارضة؛ لأن هذا القائم قد يجلس، فهذا الوصف لا يفيد الثبوت، وإنما يفيد التجدد والحدوث، وهذا شأن اسم الفاعل.

وقد ذكر المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ أن علامة الصفة المشبهة استحسان إضافتها

---

(١) الصفة تشبه اسم الفاعل في أمور وأهمها:
١ ـ الدلالة على المعنى وصاحبه، كما في الأمثلة.
٢ ـ أنها عملت النصب ـ كما سيأتي ـ وكان الأصل أنها لا تنصب؛ لأنها مأخوذة من الفعل اللازم.
٣ ـ أنها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث، مثل: جميل وجميلة، وجميلان وجميلتان وجميلون وجميلات.
وهي تشبه اسم الفاعل المتعدي لواحد لأنها لا تنصب إلا اسماً واحداً.

إلى فاعلها في المعنى، وجره بالإضافة، نحو: الحسنُ الخلقِ محبوب، وأصله: الحسنُ خلقُهُ محبوبٌ، برفع (خلقه) على الفاعلية[(١)].

أما اسم الفاعل فإضافته إلى مرفوعه ممنوعة، نحو: خالدٌ ضاربُ الأب عمراً، تريد: ضاربٌ أبوه عمراً، فلا تصح الإضافة، لئلا يوهم الإضافة إلى المفعول، وأن الأصل: خالد ضاربٌ أباه، فيقتضي أن الأب مضروب مع أنه ضارب، فتوقع الإضافة في لبس.

لكن إن كان اسم الفاعل مأخوذاً من الفعل اللازم، ودل على الثبوت والدوام صحت إضافته إلى مرفوعه؛ لأنه حينئذ صفة مشبهة، نحو: طاهرُ القلبِ مستريح.

فإن كان مأخوذاً من المتعدي لواحد صحت إضافته إلى مرفوعه إن وجد قرينة تمنع من اللبس [أي: التباس الإضافة للفاعل بالإضافة إلى المفعول]، نحو: محمد راحمُ الأبناءِ، فتضيف اسم الفاعل إلى فاعله، تريد: أن أبناءه راحمون الناس، تقوله في مقام مدحهم والثناء عليهم بهذه الصفة، والرد على من يدعي اتصافهم بضدها.

وهذا معنى **قوله**: (صفة استحسن جر فاعل معنى بها... إلخ) أي: إن الصفة التي يستحسن أن يجر بها فاعلها في المعنى هي (الصفة المشبهة باسم الفاعل)، وهي تجره باعتبارها مضافاً، وفاعلها المعنوي هو المضاف إليه[(٢)].

---

(١) يقول النحاة: إن الصفة لا تضاف لفاعلها إلا بعد تحويل الإسناد عنه إلى ضمير موصوفها، إذ لو لم يتحول الإسناد لزم إضافة الشيء إلى نفسه؛ لأن الصفة هي مرفوعها في المعنى. ومما يدل على ذلك أنهم يقولون: هند حسنة الوجه، فيؤنثون الصفة مما يدل على أنها مسندة للضمير المستتر وهو الفاعل، ولو كانت مسندة إلى ما بعدها لزم التذكير كما تذكر مع فاعلها المرفوع.

(٢) إنما استحسن جر فاعلها لأجل التخفيف، أو لغرض بلاغي؛ كالمبالغة عندما يسند الحسن ـ مثلاً ـ إلى ضمير عائد على الموصوف بدلاً من إسناده إلى جزء منه ـ كالوجه ـ والحق أن العلة هي استعمال العرب.

وإنما قيل: إنه فاعلها في المعنى لوقوعه بعدها، وإلا ففاعلها الحقيقي الضمير المستتر؛ لأن الصفة لا تضاف لمرفوعها حتى يُقدَّر تحويل إسنادها عنه إلى ضمير موصوفها.

* * *

أحكام الصفة المشبهة

٤٦٨ ـ وَصَوْغُهَا مِنْ لَازِمٍ لِحَاضِرِ كَ(طَاهِرِ الْقَلْبِ جَمِيلِ الظَّاهِرِ)

٤٦٩ ـ وَعَمَلُ اسْمِ فَاعِلٍ الْمُعَدَّى لَهَا عَلَى الْحَدِّ الَّذِي قَدْ حُدَّا

٤٧٠ ـ وَسَبْقُ مَا تَعْمَلُ فِيهِ مُجْتَنَبْ وَكَوْنُهُ ذا سَبَبِيَّةٍ وَجَبْ

الصفة المشبهة تعمل الرفع والنصب. أما الرفع فعلى أن معمولها فاعل، وأما النصب فعلى أنه شبيه بالمفعول به.

ولا تعمل إلا بشرط الاعتماد الذي تقدم شرحه في عمل اسم الفاعل، وسيأتي بيان ذلك بالأمثلة إن شاء الله.

وللصفة المشبهة أحكام تخالف فيها اسم الفاعل أهمها:

١ ـ أنها لا تصاغ إلا من الفعل اللازم، نحو: هذا القارئ حسنُ الصوت، وفعله: حَسُن، وهو فعل لازم، بخلاف اسم الفاعل فإنه يصاغ من اللازم، نحو: الباطل منهزم، والمتعدي، نحو: لست بالمنكر معروفَك.

٢ ـ أنها للزمن الحاضر الدائم؛ لأنها تفيد الثبوت والدوام، فلا تكون للماضي وحده، أو المستقبل وحده، واسم الفاعل يكون لأحد الأزمنة الثلاثة.

٣ ـ عدم لزوم جريها على المضارع، بل هي نوعان إن كانت من الفعل الثلاثي:

الأول: ما وازن المضارع في الحركات والسكنات؛ كطاهِر القلب وضَامِر البطن، فهما يوازنان المضارع: يَطْهر ويَضْمُر، وهذا قليل.

الثاني: ما لم يوازن المضارع في الحركات والسكنات؛ كـ: حَسَن وظريف، فهما غير موازنين للمضارع: يَحْسُن، ويَظْرف، وهذا هو الكثير فيها.

فإن كانت من غير الثلاثي وجبت موازنتها للمضارع، نحو: منطلق اللسان؛ لأنها من غير الثلاثي اسم فاعل أو اسم مفعول أريد بهما الثبوت والدوام، وإلا فهي أصالة لا تصاغ إلا من الثلاثي، كما تقدم في التعريف.

ويراد بالموازنة تساوي عدد الحروف المتحركة والساكنة في كل من الفعل والصفة، وأن يكون ترتيب المتحرك والساكن فيهما متماثلاً، ولا يلزم اتفاق نوع الحركة، فلو كان الثاني مفتوحاً في أحدهما مضموماً في الآخر حصلت الموازنة.

وهذا بخلاف اسم الفاعل، فإنه لا بد أن يجاري مضارعه، مثل: كاتب، ويكتب، مرتفع، ويرتفع.

٤ ـ أنه لا يتقدم معمولها المنصوب عليها، نحو: أخوك حسنٌ رأيَه، بالنصب، لا تقول: أخوك رأيه حسن، بخلاف اسم الفاعل فيجوز تقديم منصوبه عليه، نحو: خالد كاتبٌ الدرسَ، فتقول: خالد الدرسَ كاتبٌ.

٥ ـ أن معمولها لا يكون أجنبيّاً، بل لا بد أن يكون سببيّاً، والمراد به: الاسم الظاهر المتصل بضمير يعود على صاحبها[1]، نحو: العاصي مظلمٌ وجهُه، بخلاف اسم الفاعل، فإنه يكون معموله أجنبيّاً، كما في المثال المتقدم، ويكون سببيّاً، نحو: مررت برجلٍ قائدٍ بعيرَه.

وهذا معنى **قوله**: (وصوغها من لازم لحاضر... إلخ) أي: إن الصفة المشبهة باسم الفاعل لا تصاغ إلا من الفعل اللازم، ولا تكون إلا للحال، وفهم من تمثيله، بـ(طاهر) و(جميل) أنها قد تكون جارية على المضارع في الحركات والسكنات وغير جارية.

---

(١) قد يكون الضمير ملفوظاً به كما في المثال، وقد يكون مقدراً، نحو: هذا الرجل سهل الخليقة؛ أي: منه، وقال الكوفيون: لا حذف في الكلام و(أل) الداخلة على السببي تغني عن الضمير، وهو رأي جيد لخلوه من التقدير.

ثم بيَّن أن الصفة المشبهة تعمل عمل اسم الفاعل المتعدي لمفعول واحد، فترفع وتنصب، وفهم من **قوله**: (على الحد الذي قد حدا) أنها تعمل بالشروط المتقدمة في اسم الفاعل، ولا يدخل في ذلك شرط الحال والاستقبال؛ لأنه نَصَّ على أنها لا تكون إلا للحال، كما تقدم، ثم ذكر أن معمولها لا يتقدم عليها، وأنه لا يكون إلا سبباً.

* * *

معمول الصفة المشبهة
١ ـ أحواله
٢ ـ إعرابه

٤٧١ ـ فَٱرْفَعْ بِهَا وَٱنْصِبْ وَجُرَّ ـ مَعَ (أَلْ) وَدُونَ (أَلْ) ـ مَصْحُوبَ (أَلْ)، وَمَا ٱتَّصَلْ
٤٧٢ ـ بِهَا مُضَافًا أَوْ مُجَرَّدًا، وَلَا تَجْرُرْ بِهَا ـ مَعْ (أَلْ) ـ سُمًا مِنْ (أَلْ) خَلَا
٤٧٣ ـ وَمِنْ إِضَافَةٍ لِتَالِيهَا، وَمَا لَمْ يَخْلُ فَهْوَ بِالْجَوَازِ وُسِمَا

الصفة المشبهة إما أن تكون مقترنة بـ(أل)، نحو: الحسَن، أو مجردة عنها، نحو: حسن، وعلى كلا التقديرين لا يخلو المعمول من أحوال ستة:

الأول: أن يكون بـ(أل)، نحو: الحسن الوجه، حسن الوجه.

الثاني: أن يكون مضافاً لما فيه (أل)، نحو: الحسن وجه الأب، وحسن وجه الأب.

الثالث: أن يكون مضافاً إلى ضمير الموصوف، نحو: مررت بالرجل الحسنِ وجهُهُ، وبرجل حسنٍ وجهُهُ.

الرابع: أن يكون مضافاً إلى مضاف إلى ضمير الموصوف، نحو: مررت بالرجلِ الكريمِ خلقُ غلامِه، وبرجلٍ كريمٍ خلقُ غلامِه.

الخامس: أن يكون مجرداً من (أل) دون الإضافة، نحو: الحسن وجهُ أبٍ، وحسنٌ وجهُ أبٍ

السادس: أن يكون مجرداً من أل والإضافة، نحو: الحسنُ وجهاً، وحسنٌ وجهاً.

والمعمول في كل واحدة من هذا المسائل المذكورة يجوز فيه ثلاثة أوجه، يمتنع الجر في بعضها:

الأول: الرفع على الفاعلية. وهذا باتفاق، وحينئذ فالصفة خالية من الضمير؛ لأنه لا يكون للشيء فاعلان، أو على الإبدال من ضمير مستتر في الصفة عند أبي علي الفارسي.

مثال ذلك: الخطيب طَلْقٌ لسانُه، فـ(طلق) خبر المبتدأ (لسانه) فاعل للصفة المشبهة على قول الجمهور، أو الفاعل ضمير مستتر، و(لسان) بدل من هذا الضمير، والهاء مضاف إليه

الثاني: النصب على شبه المفعولية إن كان معرفة، وعليه أو على التمييز إن كان نكرة.

مثال المعرفة: أخوك حسنٌ رأيَه، فـ(رأيه) منصوب على التشبيه بالمفعول به.

ومثال النكرة: العدو شديدٌ بأساً: فـ(بأساً) تمييز ـ وهو الأرجح ـ أو منصوب على التشبيه بالمفعول به.

الثالث: الجر بالإضافة، نحو: جارنا كريمُ الطبعِ.

والجر لا يجوز في جميع المسائل المذكورة بل يستثنى أربع مسائل ـ إذا كانت الصفة بـ(أل) والمعمول مجرداً منها ـ لا يجوز فيها الجر وهي:

١ ـ إذا كان المعمول مضافاً إلى ضمير الموصوف، نحو: جاء خالد الحسنُ خلقه[(١)].

٢ ـ إذا كان المعمول مضافاً إلى مضاف إلى ضمير الموصوف، نحو: جاء خالد الكريمُ خلقُ والدِه.

٣ ـ إذا كان المعمول مضافاً إلى الخالي من (أل) والإضافة، نحو: جاء خالد الكريمُ خلقُ والدٍ.

---

(١) هذا وما بعده مقيد بما إذا كان الموصوف غير محلى بـ(أل) كما في المثال، فإن كان محلى بـ(أل) نحو: مررت بالرجل الحسن وجهه، فلا امتناع؛ لأن الصفة حينئذٍ مضافة لمضاف لضمير ما فيه (أل).

٤ ـ إذا كان المعمول مجرداً من (أل) والإضافة، نحو: جاء خالد الكريمُ خلقٍ.

وهذا معنى **قوله**: (فارفع بها وانصب وجر... إلخ) أي: فارفع (بها) أي: الصفة المشبهة، أو انصب أو جر، (مع أل) أي: كل هذه الأوجه الثلاثة جائزة مع وجود (أل) ودون (أل) (مصحوب أل) أي: المعمول المقترن بـ(أل)، (وما اتصل بها مضافاً أو مجرداً) أي: والمعمول المتصل (بها) أي: بالصفة، إذا كان المعمول مضافاً أو مجرداً من (أل) والإضافة.

ويدخل تحت قوله: (مضافاً) الحالة الثانية والثالثة والرابعة والخامسة التي ذكرنا.

وأشار **بقوله**: (ولا تجرر بها مع (أل)... إلخ) إلى الحالات التي لا يجوز فيها الجر.

فقوله: (ولا تجرر بها) أي: بالصفة المشبهة (مع أل) أي: إذا كانت مقترنة بأل، (سُما) أي: اسماً خلا من (أل)، أو خلا من الإضافة إلى تالي (أل)، والمراد به المضاف إلى ما فيه (أل) (وما لم يخل) أي: والذي لم يخل من (أل) فهو موسوم بالجواز وذلك حالتان، كما تقدم: الحسن الوجه، والحسن وجه الأب.

انتهى الجزء الأول ويليه ـ بعون الله وتوفيقه ـ الجزء الثاني، وأوله: باب «التعجب»

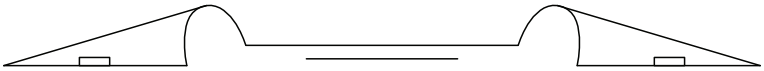

الفوائد المنثورة[١]

الفائدة	الصفحة
١ ـ تعريف الجنس وأنواعه	٤٢
٢ ـ العموم والخصوص المطلق	٤٤
٣ ـ إعراب البسملة	٤٥
٤ ـ قد يكون الفعل الماضي للحال	٥٠
٥ ـ العامل اللفظي والمعنوي	٥٣
٦ ـ قاعدة بناء الفعل الماضي	٥٩
٧ ـ مجيء (ليقولن)	٦١
٨ ـ تقدير السكون على آخر الفعل المعرب	٦٥
٩ ـ لماذا يقال: الأسماء الخمسة	٦٦
١٠ ـ الشاذ قياساً، والشاذ استعمالاً	٧٦
١١ ـ الفرق بين لفظ (بنات) ولفظ (أصوات) في حالة النصب	٧٩
١٢ ـ حذف نون الأمثلة الخمسة لغير ناصب أو جازم	٨١
١٣ ـ تنوين المقصور مثل (فتىً)	٨٣
١٤ ـ إعراب الحرف الزائد	٨٤، ٢٠٠، ٢٧٦
١٥ ـ قد يحذف حرف العلة لغير جازم	٨٦
١٦ ـ قاعدة إعراب الضمير	٩٠
١٧ ـ قاعدة إعراب الاسم المتصل بياء المتكلم	٩١
١٨ ـ قاعدة الضمير المستتر وجوباً أو جوازاً	٩٤
١٩ ـ ضمير الشأن	٩٥
٢٠ ـ إضافة العلم إلى اسم الأب مثل: محمد عبد الله	١٠٩
٢١ ـ دخول (ال) على العلم، مثل: الصالح	١٠٩، ١٤٨

(١) المقصود بذلك الفوائد الموجودة ضمن الشرح والتي قد لا يقف عليها القارئ. ومعظمها في الحاشية.

الفائدة	الصفحة
٢٢ ـ قاعدة الاسم المحلى بـ(ال) بعد اسم الإشارة	١١٩
٢٣ ـ الفرق بين الكون العام والكون الخاص	١٣٣
٢٤ ـ جواز وقوع الجملة القسمية والإنشائية خبراً	١٥٧
٢٥ ـ ترجيح أن الخبر في شبه الجملة هو الظرف والجار والمجرور	١٦٤
٢٦ ـ من الأساليب (كائناً ما كان) و(كائناً من كان)	١٨٤
٢٧ ـ اتصال الضمير بـ(عسى) نحو: عساكم طيبون	٢١٤
٢٨ ـ حكم حروف العطف بعد همزة الاستفهام	٢١٩
٢٩ ـ ضمير الفصل	٢٢٦
٣٠ ـ وجوب إخضاع قواعد النحو للقرآن الكريم	٢٣٠، ٢/ . . . ، ٣/ . . .
٣١ ـ الفرق بين السين وسوف	٢٣٥
٣٢ ـ إعراب: لا إله إلا الله	٢٣٦
٣٣ ـ قاعدة مفيدة	٢٥٢، ٢٥٧
٣٤ ـ الفرق بين العلم والمعرفة	٢٦٢
٣٥ ـ معنى قوله تعالى: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى ٱلْغَيْبِ بِضَنِينٍ﴾ على القراءتين	٢٦٢
٣٦ ـ إعراب الاسم بعد أداة الشرط	٢٧٦
٣٧ ـ أفعال لا تحتاج لفاعل	٢٧٧
٣٨ ـ الفرق بين المُعَلِّ والمعتل	٢٩٦
٣٩ ـ ترجيح كون نائب الفاعل هو الجار والمجرور	٣٠١
٤٠ ـ الخلاف في الجملة التفسيرية	٣٠٧
٤١ ـ إعراب ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا﴾	٣١١
٤٢ ـ ما يستعمل من الأفعال متعدياً ولازماً	٣١٩
٤٣ ـ من وسائل تعدية الفعل اللازم	٣٢١
٤٤ ـ إعراب قوله تعالى: ﴿يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّواْ﴾	٣٥١
٤٥ ـ حكم: ذا وذات، إذا أضيفتا للزمان	٣٥٩
٤٦ ـ مجيء المستثنى مرفوعاً في الكلام التام الموجب، وتوجيهه	٣٦٩
٤٧ ـ تعريف الفضلة	٣٢٥، ٣٨٥
٤٨ ـ الفرق بين الجامد والمشتق	١٦٠، ٣٨٩
٤٩ ـ الحال المقدرة والحال المقارنة	٣٩١
٥٠ ـ ترجيح مجيء الحال مصدراً بلا تأويل	٣٩٢
٥١ ـ حرف الجر من حيث الأصالة وعدمها	٤٢٦

الفائدة	الصفحة
٥٢ ـ الغالب في معنى (رُبَّ)	٤٢٨
٥٣ ـ هل ينوب الحرف عن الحرف في تأدية المعنى	٤٣٠
٥٤ ـ الباء في قوله: ﴿وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ﴾	٤٣٧
٥٥ ـ الكاف في حديث التشهد (كما صليت على إبراهيم)	٤٤٠
٥٦ ـ الكاف في قوله تعالى: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ﴾	٤٤٠
٥٧ ـ متى تكتب الألف بعد الواو	٤٤٧
٥٨ ـ ألفاظ لا تقبل التعريف	٤٥٠
٥٩ ـ الفرق بين التعريف والتخصيص	٤٥٠
٦٠ ـ ترجيح إضافة الشيء إلى نفسه بشرطه	٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨
٦١ ـ قد تأتي (إذ) بمعنى (إذا)	٤٦٣
٦٢ ـ تكون (إذ) في محل نصب أو جر	٤٦٣
٦٣ ـ ضبط لفظ (يوم) في حديث: «. . . رجع من ذنوبه كيوم ولدته أمه»	٤٦٥
٦٤ ـ قد تكون (إذا) ظرفية شرطية، وقد تكون ظرفية فقط	٤٦٦
٦٥ ـ في قوله تعالى: ﴿وَضَآئِقُۢ بِهِۦ صَدۡرُكَ﴾ نكتة بلاغية	٥٢٠
٦٦ ـ الفرق بين أشيب وشائب	٥٢١

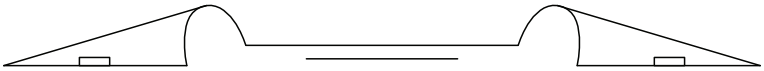

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
❊ **مقدمة الطبعة الجديدة**	٥
❊ **مقدمة**	٦
ألفية ابن مالك	١٠
متن ألفية ابن مالك المتعلق بهذا الجزء	١٧
مقدمة الناظم	٣٧
الكلام وما يتألف منه	٤٢
علامات الاسم	٤٥
علامات الفعل	٤٨
علامة الحرف	٥٠
أقسام الفعل وعلاماتها	٥٠
اسم فعل الأمر	٥١
المعرب والمبني	٥٣
المعرب والمبني من الأسماء	٥٣
أنواع أشبه الاسم بالحرف	٥٤
المعرب من الأسماء	٥٨
المعرب والمبني من الأفعال	٥٨
بناء الحرف وعلامات البناء	٦٢
علامات الإعراب	٦٤
إعراب المثنى وما ألحق به	٦٨
إعراب جمع المذكر السالم	٧١
الملحق بجمع المذكر السالم	٧٣
حركة نون المثنى والجمع	٧٧
إعراب جمع المؤنث السالم	٧٨
الملحق بجمع المؤنث السالم	٧٩
إعراب ما لا ينصرف	٨٠

الموضوع	الصفحة

إعراب المعتل من الأسماء ٨٢
تعريف الفعل المعتل وإعرابه ٨٥
تعريف النكرة وأقسام المعارف ٨٧
مباحث الضمير ٨٩
تعريف الضمير ٨٩
الضمير المتصل ٨٩
بناء الضمير والموقع الإعرابي للضمير المتصل ٩٠
الضمير المنفصل ٩٥
اتصال الضمير وانفصاله ٩٧
مواضع جواز الاتصال والانفصال ٩٨
التقديم والتأخير عند اجتماع ضميرين منصوبين ١٠١
حكم اجتماع ضميرين متحدي الرتبة من حيث الوصل والفصل ١٠٢
أحكام نون الوقاية ١٠٢
العَلَم ١٠٧
تعريف العلم ومسماه ١٠٧
أقسام العلم باعتبار وضعه ١٠٩
أحوال إعراب الاسم واللقب ١١١
أقسام العلم باعتبار أصله ١١٢
أقسام العلم باعتبار لفظه ١١٢
علم الجنس ١١٥
اسم الإشارة ١١٧
ألفاظ الإشارة ١١٧
مراتب المشار إليه ١١٩
الإشارة إلى المكان ١٢٠
الاسم الموصول ١٢٢
ألفاظ الموصول المختص ١٢٢
بقية ألفاظ الموصول المختص ١٢٥
الموصول المشترك ١٢٦
من الموصول المشترك ١٢٨
صلة الموصول وشرطها ١٣٠

الموضوع | الصفحة

أنواع الصلة وشرط كل نوع ١٣١
صلة (أل) الموصولة ١٣٤
(أيّ) الموصولة ١٣٥
حذف العائد ١٣٧
المعرف بأداة التعريف ١٤٣
(أل) المعرفة ١٤٣
(أل) الزائدة ١٤٦
العَلم بالغلبة ١٤٩
الابتداء ١٥١
قِسما المبتدأ ١٥١
أحوال الوصف مع مرفوعه ١٥٣
العامل في المبتدأ والخبر ١٥٥
تعريف الخبر ١٥٥
أقسام الخبر ١٥٦
إبراز الضمير في الخبر المشتق ١٦١
الخبر شبه الجملة ١٦٣
الإخبار باسم الزمان والمكان ١٦٤
مسوغات الابتداء بالنكرة ١٦٦
تقديم الخبر جوازاً ١٦٧
تأخير الخبر وجوباً ١٦٨
تقديم الخبر وجوباً ١٧١
حذف المبتدأ أو الخبر جوازاً ١٧٣
حذف الخبر وجوباً ١٧٣
تعدد الخبر ١٧٨
كان وأخواتها ١٧٩
عمل (كان) وأخواتها وما يشترط لذلك ١٧٩
تصريف الأفعال الناقصة ١٨٣
توسط الخبر في هذا الباب ١٨٤
تقدم الخبر ١٨٦
استعمال أفعال هذا الباب تامّة ١٨٨

الموضوع | الصفحة

أحكام معمول الخبر ١٩٠
تأويل ما خالف قاعدة المعمول ١٩٢
زيادة «كان» ١٩٣
حذف «كان» مع اسمها ١٩٤
حذف «كان» وحدها ١٩٥
حذف النون من مضارع «كان» ١٩٥
فصل في (ما) و(لا) و(لات) و(إنْ) المشبهات بـ(ليس) ١٩٧
عمل «ما» وشروط عملها ١٩٧
العطف بعد خبر «ما» ١٩٩
زيادة الباء في الخبر ٢٠٠
بقية الأحرف العاملة عمل «ليس» ٢٠٢
أفعال المقاربة ٢٠٤
عملها وشروطها ٢٠٤
حكم اقتران الخبر بـ«أن» بعد (عسى وكاد) ٢٠٦
حكم اقتران الخبر بـ«أن» مع (حرى واخلولق وأوشك) ٢٠٧
حكم اقتران الخبر بـ«أن» مع (كرب وأفعال الشروع) ٢٠٨
ما يتصرف من هذه الأفعال ٢٠٩
ما تختص به (عسى واخلولق وأوشك) ٢١١
ما تختص به (عسى) ٢١٢
حركة السين من (عسى) المسندة للضمير ٢١٣
إنَّ وأَخَواتها ٢١٥
عمل «إن» وأخواتها ٢١٥
تقديم الخبر في هذا الباب ٢١٦
وجوب فتح همزة «إن» ٢١٨
وجوب كسر همزة «إن» ٢١٩
جواز فتح الهمزة وكسرها ٢٢٢
دخول لام الابتداء على الخبر ٢٢٣
شروط دخول اللام على الخبر ٢٢٤
دخول اللام على المعمول والاسم وضمير الفعل ٢٢٦
اتصال هذه الأحرف بـ«ما» الزائدة الكافة ٢٢٧

الموضوع | الصفحة

العطف على اسم «إنّ» وأخواتها ٢٢٨
تخفيف «إن» ٢٣١
من أحكام «إن» إذا خُففت ٢٣٢
تخفيف «أن» ٢٣٤
تخفيف «كان» ٢٣٨
«لا» التي لنفي الجنس ٢٤٠
معناها وعملها وشرط عملها ٢٤٠
أحوال اسم «لا» ٢٤١
العطف مع تكرار «لا» ٢٤٣
نعت اسم «لا» ٢٤٦
العطف دون تكرار «لا» ٢٤٧
دخول همزة الاستفهام على «لا» ٢٤٨
حذف الخبر ٢٤٩
ظن وأخواتها ٢٥١
عمل ظن وأخواتها وبيان أنواعها ٢٥١
أحكام هذه الأفعال ٢٥٦
الإلغاء والتعليق ٢٥٨
تعدية ظن وعلم لمفعول واحد ٢٦٢
رأى الحُلمية ٢٦٣
حذف المعمول في هذا الباب ٢٦٤
استعمال القول بمعنى «الظن» ٢٦٥
أَعْلَم وأَرَى ٢٦٩
أصل «أعلم وأرى» ٢٦٩
أحكام المفعولين الثاني والثالث ٢٧٠
تعدي «أرى وأعلم» إلى مفعولين ٢٧٠
بقية أفعال هذا الباب ٢٧١
الفاعل ٢٧٤
تعريف الفاعل وشرحه ٢٧٤
أحكام الفاعل ٢٧٦
وجوب تأنيث الفعل للفاعل ٢٨١

الموضوع	الصفحة

حذف التاء للفاصل بين الفعل وفاعله ٢٨٢
حذف التاء بدون فاصل ٢٨٣
حكم تأنيث الفعل إذا كان الفاعل جمعاً ٢٨٤
حكم تأنيث الفعل إذا كان الفاعل مراداً به الجنس ٢٨٥
وجوب تقديم الفاعل ٢٨٨
أحكام المحصور من فاعل أو مفعول ٢٨٩
من مسائل تقديم المفعول ٢٩٠
نائب الفاعل ٢٩٣
تعريف نائب الفاعل وما يترتب على حذف الفاعل ٢٩٣
تغيير صورة الفعل ٢٩٤
حكم الماضي الثلاثي المعل المعين ٢٩٦
حكم الماضي المعل العين على وزن (افتعل) أو (انفعل) ٢٩٩
نيابة الظرف والمصدر والمجرور عن الفاعل ٢٩٩
حكم نيابة غير المفعول به مع وجوده ٣٠١
أحكام النيابة إذا كان الفعل من باب «كسا» ٣٠٣
أحكام النيابة إذا كان الفعل من باب (ظن) أو (أعلم وأرى) ٣٠٣
حكم ما سوى نائب الفاعل من متعلقات الفعل ٣٠٤
اشتغال العامل عن المعمول ٣٠٦
تعريف الاشتغال ناصب المشغول عنه ٣٠٦
وجوب نصب المشغول عنه ٣٠٨
وجوب رفع المشغول عنه ٣٠٩
جواز الوجهين والرفع أرجح ٣١١
جواز الرفع والنصب على حد سواء ٣١٣
جواز الوجهين والرفع أرجح ٣١٤
أحوال المشغول به ٣١٤
تعدي الفعل ولزومه ٣١٨
علامة الفعل المتعدي وحكمه ٣١٨
الفعل اللازم وعلامته ٣١٩
كيفية تعدية الفعل اللازم ٣٢١
ترتيب مفعولي الفعل المتعدي لأكثر من مفعول ٣٢٣

الموضوع | الصفحة

جواز حذف المفعول به الفضلة ٣٢٥
حذف ناصب الفضلة ٣٢٧
التنازع في العمل ٣٢٩
تعريف التنازع ٣٢٩
حكم العامل المهمل إذا كان مطلوبه مرفوعاً ٣٣٠
حكم العامل المهمل إذا كان مطلوبه غير مرفوع ٣٣١
مسألة في امتناع الضمير مع العامل المهمل ٣٣٣
المفعول المطلق ٣٣٥
تعريف المصدر ٣٣٥
أنواع المصدر ٣٣٧
ما ينوب عن المصدر في النصب على المفعولية المطلقة ٣٣٨
حكم المصدر من حيث الإفراد والتثنية والجمع ٣٤٠
حذف عامل المصدر جوازاً ٣٤١
حذف عامل المصدر وجوباً ٣٤٢
المفعول له ٣٤٨
تعريفه وشروطه وحكمه ٣٤٨
أحوال المفعول له ٣٥٠
المفعول فيه وهو المسمى ظرفاً ٣٥٢
تعريف الظرف ٣٥٢
ناصب الظرف وحذفه ٣٥٣
حكم أسماء الزمان والمكان ٣٥٥
تقسيم الظرف إلى منصرف وغير منصرف ٣٥٨
نيابة المصدر عن ظرف الزمان والمكان ٣٦١
المفعول معه ٣٦٢
تعريفه وناصبه ٣٦٢
نصب المفعول معه بفعل مضمر ٣٦٣
أحوال الاسم الواقع بعد الواو ٣٦٤
الاستثناء ٣٦٨
حكم المستثنى بـ«إلا» ٣٦٨
تقدم المستثنى على المستثنى منه ٣٧٢

الموضوع | الصفحة

الاستثناء المفرغ ٣٧٤
أحكام «إلا» إذا كانت مكررة ٣٧٥
حكم المستثنى بـ«غير» ٣٧٨
حكم المستثنى بـ«سوى» ٣٧٩
حكم المستثنى بـ«ليس» ٣٨١
حكم المستثنى بـ«حاشا» ٣٨٤
الحال ٣٨٥
تعريف الحال ٣٨٥
أوصاف الحال ٣٨٧
مجيء الحال جامدة ٣٨٩
وقوع صاحب الحال نكرة بمسوغ ٣٩٣
تقدم الحال على صاحبها المجرور بالحرف ٣٩٦
مواقع مجيء الحال من المضاف إليه ٣٩٨
تقديم الحال على عاملها ٤٠١
تعدد الحال ٤٠٤
الحال المؤكدة ٤٠٦
وقوع الحال جملة إذا اشتملت على رابط ٤٠٨
حذف عامل الحال ٤١٤
التمييز ٤١٦
تعريف التمييز وبيان نوعه وحكم كل نوع ٤١٦
جواز جر التمييز بالإضافة وشرط ذلك ٤١٩
حكم التمييز بعد (أفضل) التفضيل ٤٢٠
حكم التمييز بعد العجب ٤٢٠
جواز جر التمييز بـ«من» ومواضع ذلك ٤٢٢
حكم تقديم التمييز على عامله ٤٢٣
حروف الجر ٤٢٥
عدد حروف الجر ٤٢٥
كي الجارة ٤٢٥
«لعل» حرف جر عند بعض العرب ٤٢٦
«متى» حرف جر عند بعض العرب ٤٢٦

الموضوع | الصفحة

تقسيم حروف الجر ٤٢٧
معاني (من) ٤٣٠
معاني (حتى) ٤٣٢
معاني (اللام) ٤٣٣
معاني (إلى) ٤٣٥
معاني (الباء) ٤٣٥
معاني (على) ٤٣٨
معاني (عن) ٤٣٩
معاني (الكاف) ٤٤٠
استعمال بعض الحروف أسماء ٤٤١
استعمال (ل مذ ومنذ) ٤٤٢
زيادة (ما) بعد بعض الحروف ٤٤٣
حذف حرف الجر ٤٤٤
الإضافة ٤٤٧
تعريف الإضافة وما يترتب عليها ٤٤٧
نوعا الإضافة ٤٤٩
حكم دخول أل على المضاف ٤٥٣
مواضع دخول أل على المضاف ٤٥٣
استفادة المضاف من المضاف إليه ٤٥٤
حكم إضافة الاسم إلى ما اتحد به ٤٥٦
أقسام الاسم من حيث الإضافة ٤٥٩
إضافة (ذا) إلى الجملة الفعلية ٤٦٦
ما تضاف إليه (كلا وكلتا) ٤٦٨
وجوب إضافة «أي» ٤٦٩
إضافة لدن ومع ٤٧٢
إضافة «قبل» و«بعد» و«غير» ٤٧٥
حذف المضاف ٤٨١
حذف المضاف إليه ٤٨٣
الفصل بين المضاف والمضاف إليه ٤٨٥
المضاف إلى ياء المتكلم ٤٩٠

الموضوع | الصفحة

القاعدة العامة في هذا الباب ٤٩٠
إعمال المصدر ٤٩٤
أقسام المصدر العامل ومواضعه ٤٩٤
تعريف المصدر ٤٩٤
مواضع عمل المصدر ٤٩٥
أقسام المصدر العامل ٤٩٦
إذا أضيف المصدر إلى فاعله ومفعوله ٤٩٨
إعمال اسم الفاعل ٥٠٠
تعريف اسم الفاعل ٥٠٠
أحوال اسم الفاعل ٥٠٠
عمل اسم الفاعل المحلى بـ(أل) ٥٠٣
عمل صيغ المبالغة ٥٠٤
جواز إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله أو نصبه له ٥٠٦
عمل اسم المفعول ٥٠٨
تعريف اسم المفعول ٥٠٨
إضافة اسم المفعول إلى مرفوعه ٥٠٩
أبنية المصادر ٥١١
مصادر الأفعال الثلاثية ٥١١
مصادر الأفعال غير الثلاثية ٥١٤
اسم المرة واسم الهيئة ٥١٧
أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهة بها ٥١٩
صياغة اسم الفاعل والصفة المشبهة من الثلاثي ٥١٩
صياغة اسم الفاعل واسم المفعول من غير الثلاثي ٥٢٣
الصفة المشبهة باسم الفاعل ٥٢٥
علامة الصفة المشبهة ٥٢٥
تعريفها ٥٢٥
أحكام الصفة المشبهة ٥٢٧
معمول الصفة المشبهة ٥٢٩
الفوائد المنثورة ٥٣٢
فهرس الموضوعات ٥٣٥